السنة النبوية في مواجهة التحديات

شبهات وردود

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ-٢٠١٣م

إبراهيم النعمة

السنة النبوية في مواجهة التحديات

شبهات وردود

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

نحمدك اللهم ونستهديك، ونستعين بك ونتوكل عليك، ونصلي ونسلم صلاة طيبة زاكية مباركة على من ختمت به الشرائع وأرسلته رحمة للعالمين، سيدنا محمدﷺ، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الذين اصطفيتهم من خلقك، وائتمنتهم على تبليغ شرعك الشريف إلى الناس كافة.! اللهم صل على محمد وآته الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته؛ إنك لا تخلف الميعاد.!

أما بعد:

فإنّ أسمى ما يملكه المسلم في هذا الوجود: هو الدين الذي جاء به النبي الكريم محمد بن عبد اللهﷺ عن الله ﷻ. فهو يدين به، ويحمد الله عليه في كل وقت وحين. والسنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد نظّمت –بعد القرآن– كل ما يتعلق بحياة المسلم الدينية والدنيوية، وقد تعرّضت لهجمات مارقة، وطعنات حاقدة، من أعداء الإسلام أولا، ومن جهلة المسلمين وأهل الأهواء فيهم ثانيا، ومن المستشرقين من غير المسلمين ثالثا... وقد كان المستشرقون أذكياء، حين اختاروا السنة النبوية وسيلة من وسائل الطعن بالإسلام، وذلك من أجل إدخال الشك والريب في نفوس المسلمين. لذلك قاموا بوضع شبهات وشكوك حول قضايا تتعلق بالسنة النبوية، ومنها: حجية السنة، وصوّروا الإسلام كالبنيان القائم على أسس ضعيفة، وذلك بما أثاروه من شبهات حولها وحول صحابة النبيﷺ؛ إذ إنّ الصحابة الكرام هم الذين بلّغوا هذا الدين إلى الأمم والشعوب؛ فلهم الفضل في نشر هذا الدين في العالم؛ إذ لولاهم –بعد الله– لظل الناس غارقين إلى الأذقان في لجج من ذلك الظلام الدامس، وتلك

الجهالة الجهلاء.

لقد كثرت الرسائل والكتب الطاعنة بالسنة النبوية. ويكفينا أن نعلم أن الدكتور عباس متولي حمادة، ذكر في مقدمة كتابه (السنة ومكانتها في التشريع): أنّه رأى اثنتي عشرة رسالة مطبوعة، وكل واحدة منها تدعو إلى نبذ السنة جانبا، والاستغناء عنها بالقرآن الكريم. وهناك أياد خفية هي التي عملت على نشرها وتوزيعها على الناس مجانا. وخشية أن ينكشف أمر القائمين بهذه البدعة النكراء الشوهاء، لم يدونوا على هذه الكتب أسماء مؤلفيها، ولا اسم المطبعة التي قامت بطباعتها[1].! إنها مؤامرات تلو مؤامرات تُنسج خيوطها في الليالي الليلاء تبغي النيل من هذا الدين، ويا ليت قومي يعلمون.!!

وهذا البحث المتواضع (السنة النبوية في مواجهة التحديات)، تحدثت فيه –بعد هذه المقدمة– عن تعريف السنة لغة واصطلاحا، والسنة النبوية والتشريع، وعدالة الصحابة، وما أُثير حول عدالتهم من شبهات، وتحدثت عمّن لم يأخذ بالسنة قديما وحديثا، وحجج الطاعنين فيها، ورواية الصحابة لأحاديث النبيﷺ، ومنهج الخلفاء الراشدين في قبول الحديث، وعمر بن الخطاب ورواية الحديث، والطعن بالإسناد، وتوسع المحدثين في نقد السند أكثر من نقدهم المتن، والمحدثون في نقد متن الحديث لم يقصروا، والخوارج والسنة النبوية، والمستشرقون والسنة النبوية، وحول أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، ومسألة الوضع في الحديث النبوي الشريف، وختمت الكتاب بمبحثين :

(١) ينظر: السنة النبوية ومكانتها في التشريع، تأليف: عباس متولي حمادة، ص٩.

الأول: راوية الإسلام المفترى عليه.

والثاني: العالمة الراوية الفقيهة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

والله اسأل أن يجعل هذا البحث وغيره من البحوث خالصا لوجهه الكريم، وينفع به كل من يقرؤه، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.!

السنة النبوية في اللغة والاصطلاح

السنة في اللغة: الطريقة حسنة كانت أم سيئة. وقد دل على هذا حديث النبيﷺ:

«من سَنَّ في الإسَلامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ من عَمِلَ بها بَعْدَهُ من غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ من أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ في الإِسلامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كان عليه وِزْرُهَا وَوِزْرُ من عَمِلَ بها من بَعْدِهِ من غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ من أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»(١).

السنة في الاصطلاح: تعددت تعريفات السنة في الاصطلاح لاختلاف مناهج العلماء على الشكل الآتي:

١- السنة عند المحدثين: هو ما أضيف الى النبيﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية.

٢- السنة عند الأصوليين : ما أضيف إلى النبيﷺ من قول أو فعل أو تقرير، فهم يبحثون فيها كمصدر للتشريع والتشريع يثبت بالقول والفعل والتقرير.

٣- السنة عند الفقهاء: ما يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها، مما فعله النبيﷺ وواظب عليه.

وإذا ورد لفظ (السنة) في كلام النبيﷺ، وكلام الصحابة والتابعين، فإن المراد به: ((الطريقة المشروعة المتبعة في الدين، والمنهج النبوي الحنيف))(٢).

---

(١) رواه مسلم في كتاب العلم (باب: من سن سنة حسنة أو سيئة ، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة) ، رقم ١٠١٧ صحيح مسلم ١/ ٢٠٥٩-٢٠٦٠، والترمذي في أبواب العلم، (باب:ما جاء فيمن دعا إلى هدى فاتبع، أو إلى ضلالة)٥/ ٤٢ بتحقيق وشرح الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، وابن ماجه في المقدمة (باب: من سن سنة حسنة أو سيئة) حديث ٢٠٣، سنن ابن ماجه ١/ ٧٤ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي

(٢) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص:١٤ الطبعة الخامسة ١٤٢٩-٢٠٠٨، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

السنة النبوية والتشريع

السنة النبوية: هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ومنزلتها بعد القرآن الكريم، وهي مفتاح الكتاب، والبيان النبوي للقرآن: تخصص عامه، وتقيّد مطلقه، وتفصّل مجمله. ووردت الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة في ذلك، قال الله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾.[1]

سورة النساء.

والآية الكريمة هذه ومثيلاتها صريحة في وجوب طاعة المؤمنين لنبيهمﷺ في حياته وبعد مماته، وهي فرض لازم صريح لا يحتمل التأويل، وتكون طاعة النبي بالتزام أوامره والانتهاء عن نواهيه، قال ابن حجر:

((أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بيّن لكم من القرآن، وما ينصه عليكم من السنة))[2].

أو المعنى: ((أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن))[3].

وقد كثرت آيات القرآن في وجوب طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله. ((وقد

---

(١) تكرر في الآية فعل الأمر: (أطيعوا)؛ ليشير إلى أنّ طاعة الرسول طاعة مستقلة.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ١٣/ ١٣٩ ، الطبعة الثالثة ١٤٢١-٢٠٠٠، دار السلام ودار الفيحاء.

(٣) فتح الباري ١٣/ ١٣٩.

لاحظ العلماء أنّه ما جاء أمر في طاعة الله في كتابه الكريم إلا قرن الله معه الأمر بطاعة رسوله، وشركه: إمّا بواو العطف أو بواو العطف مع إعادة الأمر بالطاعة، وكذلك ما ورد في القرآن الكريم تحذير أو تخويف من معصية الله إلا عطف الله رسوله في هذا التحذير أو التخويف))[1].

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ سورة الحشر/ ٧.

والآية نص صريح في وجوب أخذ ما أتانا من الرسول، والانتهاء عمّا نهى عنه، وهي عامة في الاستجابة لكل أمر ونهي يأتي من رسول اللهﷺ، سواء كان قولا أو فعلا، حتى ولو كان السبب خاصا؛ فإنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وفسّر أبو جعفر الطبري (الحكمة) في قوله تعالى: ﴿ ...يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ... ﴾ سورة البقرة/ ١٢٩. بسنة النبيﷺ فقال:

((والصواب من القول عندنا في (الحكمة): أنها العلم بأحكام الله التي لا يدرك علمها إلا ببيان الرسول ﷺ، والمعرفة بها، وما دل عليه ذلك من نظائره، وهو عندي مأخوذ من الحكم الذي بمعنى الفصل بين الحق والباطل))[2].

ولقد عطفت الحكمة على الكتاب في هذه الآية، وهذا العطف يقتضي المغايرة. فعلم من هذا أنّ اتباع السنة واجب مع اتباع القرآن الحكيم. وقد أدرك هذا المعنى

---

(١) مكانة السنة في التشريع الإسلامي للدكتور: محمد لقمان السلفي ص٤٠، الطبعة الثانية ١٤٢٠-١٩٩٩، دار الداعي، الرياض.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٥٥٧، الطبعة الثانية ١٣٧٣-١٩٥٤، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

علماء السلف. فهذا عبد الرحمن بن يزيد رأى رجلا محرما عليه ثياب، فنهى المحرم؛ فقال له المحرم: آتني بآية من كتاب الله تنزع ثيابي. قال: فقرأ عليه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [1]. سورة الحشر/ ٧.

وقال تعالى:

﴿...فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ سورة النور.

تحذّر الآية الكريمة من يخالف أمر الرسول من بلاء عظيم يصيبه في الدنيا، أو عذاب أليم يصيبه في الآخرة.

وأمّا أحاديث النبيﷺ فكثيرة منها قوله:

«ألا وإنّي أوتيت الكتاب ومثله معه...» [2].

وقوله:

«ألا هل عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وهو مُتَّكِئٌ على أَرِيكَتِهِ فيقول: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ فما وَجَدْنَا فيه حَلَالًا اسْتَحْلَلْنَاهُ، وما وَجَدْنَا فيه حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ، وَإِنَّ ما حَرَّمَ رسول اللهِ ﷺ كما حَرَّمَ الله» [3].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/ ١٨٩ (باب: موضع السنة من الكتاب وبيانها له)، مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية.

(٢) رواه أبو داؤد في كتاب الأقضية (باب: اجتهاد الرأي في القضاء) رقم ٣٥٩٢ بتعليق: الدعاس، والترمذي في كتاب الأحكام (باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي) رقم ١٣٢٧ بتحقيق: أحمد محمد شاكر.

(٣) رواه الترمذي في كتاب العلم (باب: ما نهي عنه أن يقال: حديث النبيﷺ) رقم ٢٦٦٦ –واللفظ له– وأبو داؤد في كتاب السنة (باب: في لزوم السنة) رقم ٤٦٠٤، وابن ماجه في المقدمة (باب: تعظيم حديث رسول اللهﷺ والتغليظ على من عارضه) رقم ١٢.

وحين ندرس السنة النبوية، نجد فيها أحكاما مستقلة لم ترد في القرآن، وهي من صميم الشريعة الإسلامية، من ذلك: رجم الزاني المحصن، والحكم بشاهد مع يمين المدعي، وتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال، وتحريم أكل الحمر الأهلية، ومنع القاتل من الميراث وغير ذلك كثير.

ولقد انعقد الإجماع بعد وفاة النبيﷺ: على أنّ السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي. ولم يُنقل عن أحد من الصحابة وغيرهم خلاف في هذا. وقد كتب عمر بن الخطابرضي الله عنه إلى شريح القاضي كتابا جاء فيه:

((انظر ما تبين لك في كتاب الله، فلا تسأل عنه أحدًا ، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول اللهﷺ))[1].

وقال ابن مسعودرضي الله عنه

((من عُرض له منكم قضاء، فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيهﷺ))[2].

وهذا هو المسلك الذي سلكه التابعون ومن بعدهم من علماء الأمة الإسلامية. والعمل بالسنة إنما هو عمل بالكتاب: فقد قيل لمُطرِّف بن عبد الله –وهو من كبار التابعين الثقات–: لا تُحدّثوا إلا بالقرآن. فقال مطرف: والله لا نبغي بالقرآن بدلا، ولكن أريد من هو أعلم منّا بالقرآن))[3].

---

(١) تاريخ الفقه الإسلامي، بإشراف: محمد علي السايس ص٦١، الطبعة الثانية ١٤٢٨-٢٠٠٧، دار الفكر، دمشق.

(٢) أصول الفقه الإسلامي، تأليف الدكتور: وهبة الزحيلي ١/ ٤٦١.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٩١.

وقال العلامة الشوكاني:

((اتفق من يعتد به من أهل العلم: على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام))[1].

وقال أيضا:

((إنّ ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك الا من لا حظ له في دين الإسلام))[2].

يتبين من هذا: أنّ كل حكم من الأحكام ثبت في السنة النبوية، وجب اتباعه والعمل به، لأنّه حكم الله على لسان النبيﷺ. وهذا ما كان عليه الصحابة الكرام، فلم يفرّقوا بين ما ورد من القرآن وما ورد من السنة في وجوب العمل بهما، ولم يتركوا سنة الرسولﷺ لقول أحد مهما كان شأنه، وهذا ما كان عليه التابعون والأئمة ومن جاء بعدهم.

وهكذا وجب على المسلمين أن يُحكّموا سنة النبيﷺ في كل شأن من شؤون حياتهم، وفي كل خلاف ينشأ بينهم مع التسليم لكل ما حكم به النبيﷺ، قال تعالى:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ سورة النساء.

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص٣٣، الطبعة الأولى ١٣٥٦-١٩٣٧، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٢) إرشاد الفحول ص٣٣.

عدالة الصحابة[1]

الذين بلغوا شريعة الله إلى العالم، وكان لهم الفضل في هداية الناس وإدخالهم في دين الله: هم صحابة النبيﷺ، أولئك الذين مات عنهم رسول اللهﷺ وهو عنهم راض، وقد حفظوا لنا القرآن، ورووا لنا سنة النبيﷺ. وإذا أردنا أن نعرف هذا الحديث أو ذاك صحيحا أو غير صحيح، نرجع إلى سلسلة رواته من ابتداء السند إلى منتهاه. فإذا وصل الإسناد إلى صحابة النبيﷺ الذين رووا الأحاديث عنه، وقف البحث على عتبتهم؛ لأنّ كل واحد منهم يتسم بصفة العدالة، فهم عدول كلهم.

هؤلاء الصحابة هم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه، وحمل كتاب الله وحفظه، والاهتداء بهديه، وحفظ سنته. وقد قاموا بذلك كله خير قيام؛ فبذلوا الأموال رخيصة في سبيل الله، وقدموا أرواحهم بين يدي رسول اللهﷺ. لقد عاشوا معه، ورأوا معجزاته، وبذلوا كل ما لديهم من أجل نشر رسالة الله في العالمين. لذلك نجد الثناء العاطر عليهم من الله تعالى، ثم من رسولهﷺ. فيجب على الأمة أن تقوم بتعظيمهم؛ فقد كانوا ممتثلين لكل الأوامر والنواهي التي صدرت عن الله تعالى وعن رسوله. ولو لم تكن العدالة متحققة فيهم، لما وصلت الشريعة إلينا كاملة تامّة. ونقرأ القرآن الكريم، فنجد الثناء العاطر الجميل من رب العالمين على

---

(١) العدالة في اللغة: هي الاستقامة في الدين. والعدل: الذي لم يظهر منه ريبة.

العدالة في الاصطلاح: عرف السيوطي العدالة فقال: ((هي ملكة أي هيئة راسخة في النفس تمنع من اقتراف كبيرة أو صغيرة دالة على الخسة أو مباح يخل بالمروءة)) الأشباه والنظائر للسيوطي ص٣٨٤، الطبعة الأخيرة ١٣٧٨-١٩٥٩، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

صحابة النبيﷺ، قال تعالى:

﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ سورة التوبة.

ففي الآية تصريح واضح من الله تعالى أنّه رضي عن صحابة النبيﷺ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار، ولا يرضى الله إلا عمن كان أهلا للرضى، ومن كان كذلك كان عدلا في دينه، مستقيما في أمره كله، وهل يحتاج الصحابة إلى تعديل بعد أن رضي الله عنهم في قوله﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾؟! فإنّ من رضي الله عنه جعله عدلا. لذلك قال محمد بن أحمد الحنبلي الشهير بابن النجار:

((إنّ من أثنى الله سبحانه عليه بهذا الثناء كيف لا يكون عدلا؟ فإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من النّاس، فكيف لا تثبت العدالة بهذا الثناء العظيم من الله سبحانه وتعالى ومن رسولهﷺ))[1].

ومن هذا الثناء الذي أثنى الله تعالى به على صحابة نبيهﷺ قوله تعالى:

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾سورة آل عمران/ ١١٠.

وواضح من الآية: أنّ الله تعالى نص على الخيرية المطلقة لهذه الأمة فهم خير من سائر الأمم. وأول من يدخل في هذه الخيرية المخاطبون بها: وهم صحابة النبي رضي الله عنهم. يقول الإمام الضحاك في هذه الآية:

---

(١) أوجز الخطاب تأليف أبي محمد الحسيني ص٢٤-٢٥، الطبعة الأولى ١٤١٣-١٩٩٣.

((هم أصحاب رسول الله ﷺ خاصة. يعني: وكانوا هم الرواة الدعاة الذين أمر الله المسلمين بطاعتهم))[1].

وقوله تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ سورة البقرة/ ١٤٣.

ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة: أنّ لفظ (وسطا) في الآية، جاء بمعنى: ((عدولاً خياراً))[2]. والآية خاطبت صحابة النبي رضوان الله عليهم مباشرة قبل غيرهم.

وفسّر النبي ﷺ الآية فقال:

«يُدْعَى نُوحٌ يوم الْقِيَامَةِ فيقول: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يا رَبِّ. فيقول: هل بَلَّغْتَ؟ فيقول: نعم فَيُقَالُ لِأُمَّتِهِ: هل بَلَّغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ ما أَتَانَا من نَذِيرٍ. فيقول: من يَشْهَدُ لك؟ فيقول: مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ فيشهدون أَنَّهُ قد بَلَّغَ، وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا. فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا) لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ على الناس وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا»[3].

وهكذا الآيات الكثيرة التي وردت في ذكرهم بمدحهم كقول الله تعالى:

﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ

---

(١) تفسير الطبري ٤/ ٤٤.

(٢) تفسير الطبري ٢/ ٧.

(٣) البخاري مع الفتح في كتاب التفسير (باب: وكذلك جعلناكم أمة وسطا) حديث ٤٤٨٧.

وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ سورة الحشر.

وقوله ﷻ:

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ سورة الفتح.

وقوله:

﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ سورة الفتح.

وقوله سبحانه:

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ سورة التوبة.

وتدل هذه الآيات وغيرها على أنّ الذين اتصفوا بهذه الصفات يحيل العقل أن يكونوا غير عادلين[1].

وأمّا أحاديث النبيﷺ، فقد كثرت في الثناء على صحابته، ويكفينا أن نذكر ما قاله النبيﷺ:

«**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**» قال عمران بن الحصين راوي الحديث: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثا. «**ثمّ إنّ بعدكم قوما يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يُؤتمنون وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن**»[2].

وهذا الحديث من أعلام نبوته –عليه الصلاة والسلام–؛ لأنّ الأمة الإسلامية لم تجد مجتمعا مستقيما على الخير كالذي رأته في عصر الصحابة والتابعين وتابع التابعين، وفيه دلالة واضحة لأفضلية الصحابة على من بعدهم.

ومن أحاديث النبيﷺ الذي ينص على عدالة الصحابة قوله:

«**ليبلغ الشاهد الغائب**»[3].

فإنّ هذا الحديث يدل على عدالة الصحابة، وأنّهم ليس فيهم مجروح، ولو كان في بعضهم شيء من ذلك، لاستثناهم النبيﷺ، فلمّا أجملهم دل على أنّهم –كلهم– عدول.

وهكذا الأمر في قولهﷺ:

---

(١) لزيادة الاطلاع ينظر كتابنا: صور من صحابة رسول الله في القرآن والسنة.

(٢) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبيﷺ (باب: فضائل أصحاب النبيﷺ) حديث ٣٦٥٠، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم) ٤/ ١٩٦٤.

(٣) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب) حديث ١٠٤، وفي أبواب أخرى.

«لا تَسُبُّوا أصحابي؛ فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ انفق مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَباً ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلاَ نَصِيفَهُ»[1].

وقولهﷺ:

«يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى رسول اللهﷺ؟ فيقولون: نعم؛ فيفتح لهم، ثم يغزو فئام من الناس، فيقال لهم: فيكم من رأى من صحب رسول اللهﷺ؟ فيقولون: نعم؛ فيفتح لهم. ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم: هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول اللهﷺ؟ فيقولون: نعم؛ فيفتح لهم»[2].

ولقد أجمع العلماء الذين يُعتد بإجماعهم على عدالة الصحابة، وحكى ذلك ابن عبد البر، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح، وإمام الحرمين، والغزالي والنووي وابن كثير وغيرهم... فقال ابن عبد البر وهو يتحدث في عدالة الصحابة:

((ومن أوكد آلات السنن، المعينة عليها، والمؤدية إلى حفظها: معرفة الذين نقلوها عن نبيهمﷺ إلى الناس كافة، وحفظوها عليه، وبلغوها عنه، وهم صحابته الحواريون

---

(١) رواه البخاري في ركتاب فضائل أصحاب النبيﷺ حديث ٣٦٧٣، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب: تحريم سب الصحابة) حديث ٢٥٤١، وأبو داؤد في كتاب السنة (باب: النهي عن سب أصحاب رسول اللهﷺ) حديث ٤٦٤٦، عون المعبود ١٢/ ٢٢٧، والترمذي في كتاب المناقب (باب: في من سب أصحاب النبيﷺ)، حديث ٣٨٧٠، تحفة الأحوذي ١٠/ ٣٣٤، وابن ماجه في المقدمة (باب: فضل أهل بدر) حديث ١٦١، سنن ابن ماجه ١/ ٥٧.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير (باب: من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب) حديث ٢٨٩٧، صحيح البخاري ومعه من هدي الساري ص٧٤٨، ومسلم –واللفظ له– في كتاب فضائل الصحابة (باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) صحيح مسلم ٤/ ١٩٦٢.

الذين وعوها وأدوها ناصحين محتسبين، حتى أكمل بها نقلوه الدين، وثبت بهم حجة الله تعالى على المسلمين. فهم خير القرون، وخير أمة أخرجت للناس، ثبتت عدالة جميعهم بثناء اللهﷻ عليهم وثناء رسولهﷺ، ولا أعدل ممن ارتضاه الله لصحبة نبيّه، ونصرته، ولا تزكية أفضل من ذلك، ولا تعديل أكمل منه...))[1].

وقال:

((إنما وضع اللهﷻ أصحاب رسوله الموضع الذي وضعهم فيه، بثنائه عليهم من العدالة والدين والأمانة؛ لتقوم الحجة على جميع أهل الملة، بما أدوه عن نبيهم من فريضة وسنة، فـﷺ ورضي عنهم أجمعين، فنعم العون كانوا له على الدين في تبليغهم عنه إلى من بعدهم من المسلمين))[2].

وقال الخطيب البغدادي:

((كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبيﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول اللهﷺ؛ لأنّ عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن...))[3].

وقال:

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١/ ١-٢ تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.

(٢) الاستيعاب ١/ ١٥.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، ص٤٦، مطبعة الجمعية العلمية بحيدر آباد، الدكن، طبع سنة ١٣٥٧هـ.

((ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم، المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له، فهم على هذه الصفة إلى أن يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية، والخروج من باب التأويل، فيُحكم بسقوط العدالة، وقد برّأهم الله من ذلك، ورفع أقدارهم عنده... هذا مذهب كافة العلماء، ومن يُعتد بقوله من الفقهاء))[1].

وقال ابن الصلاح:

((للصحابة بأسرهم خصيصة: وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يُعتد به في الإجماع من الأمة))[2].

وقال أيضا:

((ثمّ إنّ الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم فكذلك بإجماع العلماء الذين يُعتد بهم في الإجماع؛ إحسانا للظنّ بهم، ونظرا إلى ما تمهّد لهم من المآثر، وكأنّ الله سبحانه أتاح الإجماع على ذلك؛ لكونهم نقلة الشريعة، والله أعلم))[3].

وقال الحافظ السخاوي:

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٤٩.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح تأليف: عثمان بن الصلاح عبد الرحمن بن موسى المعروف بابن الصلاح ص٤٩٠، بتحقيق: الدكتورة عائشة عبد الرحمن، ذخائر العرب ٦٤، دار المعارف، القاهرة.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص٤٩١.

((وممن حكى الإجماع على القول بعدالتهم: إمام الحرمين. قال: ولعلّ السبب فيه أنّهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف في روايتهم، لانحصرت الشريعة على عصر الرسولﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار..))[1].

وقال الآمدي:

((واختيار الله تعالى لا يكون لمن ليس بعدل))[2].

وقال الإمام الغزالي:

((والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف: أن عدالتهم معلومة بتعديل اللهﷻ إياهم، وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه به، وذلك مما لا يثبت؛ فلا حاجة لهم إلى التعديل ... فأي تعديل أصح من تعديل علاّم الغيوب - سبحانه- وتعديل رسولهﷺ؟ كيف ولو لم يرد الثناء لكان فيما اشتهر وتواتر من حالهم في الهجرة والجهاد وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأهل في موالاة رسول اللهﷺ ونصـرته كفاية في القطع بعدالتهم))[3].

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ٤/ ٩٧ بتحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، وتدريب الراوي للسيوطي ص٤٠٦، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ٢/ ٣٢٠، ضبطه وكتب حواشيه: الشيخ إبراهيم العجوز، الطبعة الخامسة، ١٤٢٦-٢٠٠٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي ١/ ١٠٤، الطبعة الأولى، ١٣٥٦-١٩٣٧، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.

ما يترتب على القول بعدالة الصحابة

ويترتب على القول بعدالة الصحابة: قبول رواياتهم، ووجوب محبتهم، والترضي عنهم، والثناء عليهم، وتبيان فضائلهم، والاهتداء بهديهم، والإمساك عمّا شجر بينهم من الأقوال والأفعال، وسلامة القلوب من الحقد عليهم أو بغضهم، وقد قال الله تعالى:

﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠ ﴾ سورة الحشر.

فلا يُلتفت إلى من جرّحهم أو جرّح بعضهم؛ فإنّ الصحابة كانوا على قدر كبير من خوف الله، يمنعهم من الكذب على رسول اللهﷺ.

بين العدالة والعصمة

العدالة: صفة راسخة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، وتتحقق بفعل المأمورات واجتناب المنهيات: فلا يرتكب من يوصف بالعدالة الكبائر، ولا يُصرّ على الصغائر. وقد تبيّن مما سبق أنّ الصحابة كلّهم عدول بتعديل الله تعالى لهم، وبتعديل رسوله محمدﷺ لهم أيضا. وهل هناك تعديل بعد تعديل الله ورسوله لهم؟!.

أمّا العصمة، فهي لطف من الله يحمل قسما من عبيده سبحانه على فعل الخير، ويمنعه عن فعل الشر مع بقاء الاختيار لدى المعصومين. وحين نتحدث في عدالة الصحابة لا نزعم أنّهم كانوا معصومين عن الهفوات والزلات والأخطاء كبيرة أو صغيرة؛ لأنّ العصمة بهذا المفهوم لا تكون إلا للأنبياء والرسل فيما يبلغونه عن

الله ﷻ. فلا تكون لأيّ واحد كان من الصحابة..حتى أفضل الصحابة كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب فإنّ كل واحد منهما ومن غيرهما ليس بمعصوم. ويدل على هذا الخطبة الأولى التي ألقاها أبو بكر الصديق ﷺ بعد أن تولى الخلافة بعد النبي ﷺ فقد قال:

((أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم فان أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني))[1].

وهذا سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ -وهو من هو في حدة الذكاء وسعة الفقه وقوة الاستنباط- يخطب في الناس، ويريد أن يحدد مهور النساء، فترد عليه امرأة قائلة: ليس لك هذا يا عمر! وتلت عليه قول الله تعالى: ﴿ **وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾** ﴾ سورة النساء. فيرجع عمر عما عزم عليه، ويقول قولته الخالدة: أصابت امرأة وأخطأ عمر.

وهذا سيدنا علي بن أبي طالب ﷺ لم يدّع العصمة لنفسه ولأولاده من بعده، وكان يقول في دعائه:

((اللهم اغفر لي ما أنت أعلم به مني، فإن عدت فعد علي بالمغفرة. اللهم اغفر لي ما وأيْتُ من نفسي، ولم تجد له وفاءا عندي، اللهم اغفر لي ما تقرّبت به إليك بلساني ثم خالفه قلبي. اللهم اغفر لي رمزات الألحاظ، وسخطات الألفاظ،

---

(١) الثقات لمحمد بن حبان ٢/ ١٥٧، تحقيق: شرف الدين أحمد، الطبعة الأولى ١٣٩٥-١٩٧٥، دار الفكر، بيروت.

وشهوات الجنان، وهفوات اللسان))[1].

ولقد ظهر على مسرح الحياة من زُعمت له العصمة: كالمعز لدين الله الفاطمي: فقد زعم أتباعه العصمة له ولأولاده.! ولاشك أنّ هذا الزعم افتراء على الله، ليس له سند من كتاب الله ولا من سنة رسوله، وهو أسلوب من الأساليب التي تجعل الناس في مقام النبوة ليكون اتِّباعهم دِيْنَا يحرم الخروج عليه، وهؤلاء وإن كانوا يُسمون بالفاطميين، فهم ليسوا من سلالة فاطمة رضي الله عنها.!

وحين ننظر في شريعتنا، نرى أنّ اللهﷻ أمرنا بطاعته وطاعة رسوله، وإذا حصل التنازع، رددنا ذلك إلى كتاب الله وسنة رسوله، فقال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩ ﴾سورة النساء.

فلو أنّ الصحابة أو الأئمة كانوا معصومين ، لوجب الرد عند التنازع إلى الله وإلى الرسول وإلى الصحابة أو الأئمة.

لقد خلق الله الإنسان وأعطاه الاختيار، وهو بهذا يصدر عنه الخير والشر، فإذا كان خيره أكثر من شره عُدّ من أهل الخير، وإذا كان شرّه أكثر من خيره عُدّ من أهل الشر؛ لذلك قال الإمام الشافعي:

((لا أعلم أحدا أُعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية إلا يحيى بن زكريا عليهما السلام، ولا عصى الله فلم يُخلط بطاعة. فإذا كان الأغلب الطاعة فهو

(١) نهج البلاغة بشرح الشيخ محمد عبده ، ١/ ١٣٤، بتحقيق أحمد جاد، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦، دار الغد الجديد، القاهرة.

المعدّل، وإذا كان الأغلب المعصية، فهو المُجرّح))[1].

وقال ابن تيمية مبينا أنّ الصحابة غير معصومين من الذنوب:

((ليس من شرطهم –أي من شرط أهل السنة والجماعة- سلامتهم عن الخطأ بل ولا عن الذنب بل يجوزون أن يذنب الرجل منهم ذنبا صغيرا أو كبيرا ويتوب منه وهذا متفق عليه بين المسلمين))[2].

وقال-ايضاً-

((..وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل تجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم))[3]

ويتحدث الآلوسي عن مفهوم عدالة الصحابة في أجوبته العراقية فيقول:

((ليس مرادنا من كون الصحابة رضي الله عنهم جميعهم عدولا أنّهم لم يصدر عن واحد منهم مفسق أصلا، ولا ارتكب ذنبا قط، فإنّ دون إثبات ذلك خرط القتاد، فقد كانت تصدر منهم الهفوات، ويرتكبون ما يُحدّون عليه، وإنكار ذلك مكابرة صرفة، وعناد محض، وجهل بموارد الآيات والأحاديث، بل مرادنا: أنّهم

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص٧٩.

(٢) المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية ص٢١٩، اختصره الحافظ الذهبي، وحققه: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ١٣٧٤، القاهرة.

(٣) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية ص٦٥٢-٦٥٣ شرحها: محمد خليل هراس، ومحمد الصالح عثيمين، وصالح بن فوزان ١٤٢٥-٢٠٠٤، دار ابن الجوزي، القاهرة.

لم ينتقلوا من هذه الدار إلى دار القرار إلا وهم طاهرون مطهرون، تائبون آيبون ببركة صحبتهم للنبيﷺ، ونصرتهم إياه، وبذل أنفسهم وأموالهم في محبته وتعظيمهم له أشد التعظيم سرا وعلانية...))[1].

وهكذا فإنّ عدالتهم تعني: قبول الروايات التي ثبت أنهم رووها عن النبيﷺ من غير أن نبحث في أسباب تلك العدالة؛ لأنّ الله تعالى هو الذي زكاهم، وكذلك رسول اللهﷺ، وقد قال ابن الأنباري:

((..وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم، واستحالة المعصية منهم، وإنّما المراد قبول رواياتهم من غير تكلّف ببحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلا إن ثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك ولله الحمد، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه في زمن رسول اللهﷺ حتى يثبت خلافه. ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير، فإنّه لا يصح، وما صحّ فله تأويل صحيح))[2].

وقال محب الدين الخطيب –رحمه الله–:

(ونحن المسلمين لا نعتقد العصمة لأحد بعد رسول اللهﷺ ، وكل من ادعى العصمة لأحد بعد رسول اللهﷺ فهو كاذب)[3].

---

(١) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية للإمام أبي الثناء الآلوسي ص٢٣-٢٤.

(٢) فتح المغيث ٤/ ١٠٠.

(٣) تصدير محب الدين الخطيب لكتاب (العواصم من القواصم) لأبي بكر بن العربي ص٥، الطبعة الثالثة ١٣٨٧، المطبعة السلفية، القاهرة.

شبهات حول عدالة الصحابة

كان لأهل الزيغ والضلال والكفر والإلحاد قديما وحديثا، دور في إثارة الشبهات حول عدالة الصحابة؛ لأنّهم أرادوا تحطيم الوسيلة التي أوصلت السنة النبوية إلينا. وقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي داؤد السجستاني قال:

((لما جاء الرشيد بشاكر -رأس الزنادقة ليضرب عنقه- قال: أخبرني لم تعلّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض؟ -أي الطعن بالصحابة- ... قال: أمّا قولنا بالرفض فإنّا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول))[1].

وهذه أهم الشبهات نذكرها، ثم نبيّن وجه الصواب فيها إن شاء الله.

أولا: انفضاض الصحابة إلى التجارة، وترك النبيﷺ وحده في خطبة الجمعة:

ويستشهدون على هذا بقول الله تعالى:

﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ سورة الجمعة.

فقد قالوا: إنّ هذه الآية نزلت في أكثر صحابة النبيﷺ .. أولئك الذين انفضوا عن النبيﷺ لّما جاءت العير من الشام، وتركوا النبيﷺ -وحده- في خطبة الجمعة، وانشغلوا بالتجارة واللهو عن عبادة الصلاة التي كانوا يؤدونها مع النبيﷺ.!!

وتبيانا للحقيقة نقول:

١- إنّ هذه العير قدمت من الشام، وقد أصاب أهل المدينة ما أصابهم من

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ٣٠٨.

الجوع وغلاء الأسعار. وقد وقعت الحادثة في ابتداء هجرة النبيﷺ إلى المدينة، ولم تكن الآداب الشرعية قد تمكنت في نفوسهم آنذاك، وقد بقي مع النبيﷺ منهم اثنا عشر، وقيل أربعون، وقيل غير ذلك. وظلّ النبيﷺ يعمل في تربيتهم، وبناء نفوسهم على الفضائل والمكرمات، حتى أوصلهم إلى قمة الكمال الإنساني.

أمّا قولهم : تركوا النبيﷺ وحده في المسجد فهو غير صحيح؛ ذلك أنّ عددا من كبار الصحابة ظلّوا مع النبيﷺ: كأبي بكر وعمر وغيرهما، كما ثبت ذلك في أحاديث صحيحة. فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال:

«بَيْنَا النبيﷺ قَائِمٌ يوم الْجُمُعَةِ إِذْ قَدِمَتْ عِيرٌ إلى الْمَدِينَةِ فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رسول اللَّهِﷺ حتى لم يَبْقَ معه إلا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا فِيهِمْ أبو بَكْرٍ وَعُمَرُ قال وَنَزَلَتْ هذه الْآيَةُ ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾»(١).

وهناك رواية للدارقطني وفيها:

«وتركوا رسول اللهﷺ ليس معه إلا أربعون رجلا أنا منهم، فأنزل الله على النبيﷺ: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾»(٢).

٢- وهناك آثار أُخرى ذكرت أنّ الحادثة وقعت لمّا كان النبي يُقدّم الصلاة على

---

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير (باب: تفسير: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ﴾ حديث ٤٨٩٩، ومسلم -واللفظ له- في كتاب الجمعة (باب: في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ حديث ٨٦٣، ٢/ ٥٩٠.

(٢) رواه الدارقطني في سننه في كتاب الجمعة، حديث ١٥٦٧، ٢/ ٤-٥، خرّج أحاديثه: مجدي بن منصور بن سيد الشوربي، الطبعة الثانية ١٤٢٤-٢٠٠٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

الخطبة، والصحابة لم ينصرفوا عن صلاتهم. ورواية الإمام مسلم التي ذكرناها آنفا واضحة في أنّ الصحابة لم ينصرفوا عن صلاتهم، وانصرافهم كان في الخطبة.

ويؤيد هذا ما رواه أبو داؤد السجستاني في كتابه المراسيل: من أنّ الحادثة هذه وقعت لمّا كان النبيﷺ يصلي الجمعة قبل الخطبة، مثل العيدين؛ فخرج النّاس لأنّهم ظنّوا ليس ترك الجمعة فيه شيء؛ فأنزل اللهﷻ: ﴿ **وَإِذَا رَأَوْا تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا** ﴾؛ فقدّم النبيﷺ الخطبة يوم الجمعة وأخّر الصلاة[1].

ونتأمّل بالآية الكريمة، فلا نجد فيها وعيدا بعذاب لمن خرج من المسجد، ولم يشنّع عليهم النبي، بل لم يعاتبهم مجرّد معاتبة، مكتفيا بمعاتبة القرآن الكريم.

فلا يكون في الآية طعن بالصحابة لهذه الواقعة التي وقعت من بعضهم في أوّل هجرة النبيﷺ إلى المدينة، لأنّ الصحابة عُرف عنهم القيام بعبادات عظيمة صارت مضرب الأمثال.

ثانيا: الصحابة والنفاق.

هناك من أهل الضلال ممن يبغون التشكيك بعدالة الصحابة من ينسب النفاق إليهم، مستدلين بما يأتي:

أ- إنّ المدينة كان فيها منافقون، وقد أطلق عليهم النبيﷺ اسم الصحابة . فهذا (عبد الله بن أُبي) رأس المنافقين، أساء إلى دعوة الإسلام وإلى شخصية النبيﷺ كثيرا. وحين اقترح عمر بن الخطاب على النبيﷺ أن يأمر عبّاد بن بشر

(١) ينظر: المراسيل لأبي داؤد السجستاني، ص٥٠، رقم ٦١، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٨-١٩٨٨، دار الجنان، بيروت.

بقتله، قال النبي الكريم: «**فكيف يا عمر إذا تحدّث الناس أنّ محمدا يقتل أصحابه؟**»

ب- قال الله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ سورة التوبة.

فقد زعموا أخذا من هذه الآية: أنّ في الصحابة منافقين.!

ونبدأ أولا بتعريف النفاق فنقول:

النفاق في اللغة: سَرَب في الأرض، يكون له مخرج من موضع آخر: فهو من نافقاء اليربوع الذي يجعل له بابين، فإذا طُلب من أيّهما كان خرج من الآخر.

النفاق في الاصطلاح: من يستر كفره ويُظهر إيمانه.

وحين نتأمّل باستدلالهم الأوّل على وجود منافقين في صحابة النبيﷺ، نرى ذلك أوهن من بيت العنكبوت. ذلك أنّ إطلاق النبيﷺ هذا «**فكيف يا عمر إذا تحدّث النّاس أنّ محمدا يقتل أصحابه**» هو إطلاق لغوي وليس إطلاقا اصطلاحيا، وقد مرّ بنا قبل قليل الفرق بين المصطلحين. ونجد نظيرا لهذا في القرآن الحكيم قال تعالى:

﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٥﴾ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٨٦﴾ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨٧﴾ قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ سورة الأعراف.

وقال:

﴿ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ سورة النجم.

فإنّ إضافة صحبة النبيﷺ إلى المشركين والكافرين في هاتين الآيتين هي: صحبة الزمان والمكان، وليست بصحبة الإيمان.

وهكذا تكون الصحبة في أمر رأس النفاق (عبد الله بن أُبي) كالصحبة في الآيتين، يُراد بها المعنى اللغوي لا الاصطلاحي: فلا يحظى واحد من المنافقين والكافرين باسم الصحبة في الاصطلاح.

ونتأمّل بآيات القرآن، فنجد فيها أنّ الله تعالى نفى أن يكون المنافقون من الصحابة، قال تعالى:

﴿ وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴿٥٦﴾ ﴾ سورة التوبة.

على أنّ المنافقين في مجتمع المدينة لم يكونوا هم السواد الأعظم، بل كانوا أفرادا قلائل، وقد عُرف قسم منهم بأعيانهم، وعُرف القسم الآخر بأوصافهم التي ذكرها القرآن في سور عديدة مثل سور: (البقرة) و(آل عمران) و(النساء) و(المائدة) و(الأنفال) و(التوبة) و(النور) و(الأحزاب) و(القتال) و(الحديد) و(المجادلة) و(الحشر) و(المنافقون).

أمّا الآيات التي تحدثت في المنافقين والنفاق، وذكرت أوصافهم ودسائسهم، فكانت أكثر من ثلاثمائة آية.

وهكذا صارت طائفة المنافقين متميزة بأوصافها التي أكثر من ذكرها القرآن الحكيم: ففضحهم في الدنيا، وأعدّ لهم عذابا أليما في الآخرة.

ولمّا كثرت الآيات في وصف المنافقين، مبينة حركاتهم وسكناتهم وحتى

خلجات قلوبهم، فقد عرفهم النبيﷺ بأعيانهم وأوصافهم. ويوضّح هذا المعنى حديث كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فقد قال:

((...فكنت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله فطفت فيهم، أحزنني أنّي لا أرى إلا رجلا مغموصا عليه النفاق، أو رجلا ممن عذر الله من الضعفاء))[1].

أمّا الصحابة، فقد وصفهم الله تعالى بنقيض ما وصف به المنافقين، فأثنى عليهم، وأخبر أنّه –سبحانه– رضي عن الصحابة ورضوا عنه: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ سورة التوبة/ ١٠٠. وأنّ الصحابة هم الأمة العادلة الخيرية: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ سورة البقرة/ ١٤٣، وأنّهم خير الأمم: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ سورة آل عمران/ ١١٠، وأنّ لهم الخيرات، وأنّهم المفلحون، والصادقون، والذين يرجون رحمة الله..!

أمّا الاستشهاد بالآية الكريمة ١٠١ من سورة التوبة على وجود منافقين في الصحابة، فإنّ الآية لا يُفهم منها شيء من ذلك أبدا من قريب ولا من بعيد. وكل من قرأ أي تفسير كان من التفاسير المعتبرة، يرى أنّ الذين ظنّوا أنّ في الصحابة منافقين قد أبعدوا النجعة، وها نحن نذكر الآية، ونذكر تفسيرها. يقول الله ﷻ:

---

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي (باب: حديث كعب بن مالك) حديث ٤٤١٨، صحيح البخاري ص١٠٩٥.

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ سورة التوبة.

تتحدث الآية في المنافقين بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكرناه قبل قليل..أولئك الذين أظهروا الإسلام وأخفوا الكفر. فمن هؤلاء من كان يسكن حول المدينة من قبائل العرب، ومنهم من كان من أهل المدينة الأصلاء، وقد صار للمنافقين المهارة والخبرة في التقية: فهم يخفون حتى على النبيﷺ؛ وذلك لابتعادهم عن مواطن التهم؛ فقد أتقنوا دروب التقية، وأساءوا إلى دعوة الله إساءات بالغة، بل أساءوا حتى إلى شخصية النبيﷺ بالذات. ومع هذا، فقد كانوا يتخلفون عن الخروج مع النبيﷺ مرةً بعد مرة، ويعتذرون إليه كاذبين، ويحلفون بالله كاذبين –أيضا– فلا يعرف الصدق إلى نفوسهم سبيلا. لذلك ما كان النبيﷺ يعرفهم في أوّل الأمر مع عظم فطنته وقوة حسه؛ لأنّ النفاق في القلب، ولا يطّلع عليه أحد إلا الله.

ولابد لنا أن نشير هنا إلى أنّ أكثر أهل المدينة كانوا من المؤمنين الصادقين في إيمانهم وقد أثنى عليهم القرآن الكريم كثيرا، وأثنى عليهم رسول اللهﷺ وقد ذكر القرآن الكريم عن المنافقين هذا؛ لئلا يغترّ المسلمون بكل من دخل في هذا الدين.

ثالثا: الصحابة في الحرب.

استدل الذين أرادوا الإساءة إلى الصحابة ونزع العدالة عنهم بالآية ١٥٥ من سورة آل عمران، والآية ٢٥ من سورة التوبة. أمّا آية سورة آل عمران، فهي قوله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا۟ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا۟ ﴾ سورة آل عمران/ ١٥٥.

وظاهر من الآية أنّها تتحدث في عتاب الله للصحابة حين فرّوا يوم أُحد.

وأمّا آية سورة التوبة، فهي في عتاب الله للصحابة –أيضا– يوم فرّوا في غزوة (حنين) وهي قوله تعالى:

﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ سورة التوبة.

ذكر هؤلاء هذه الآية ولم يذكروا الآية التي بعدها وهي: ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ سورة التوبة.

واستنتج هؤلاء من آيتي سورة آل عمران والتوبة أنّ الذين انفضوا عن النبيﷺ، وفرّوا عنه في غزوتي (أُحد) و(حنين) قد ارتكبوا ذنبا كبيرا يُزيل عنهم العدالة.

وحين نتلو آية (آل عمران) بتمامها، وآية سورة التوبة وما تلاها، نرى أنّ ما استدلوا به حجة عليهم وليس حجة لهم. ففي غزوة أُحد ضعف المسلمون بعد أن ترك الرماة أماكنهم، والتف عليهم المشركون، فحصلت الهزيمة للمسلمين، فصار الثابتون من المسلمين يلومون الفارين الذين ندموا على ما كان منهم، وامتلأت نفوسهم همّا وحزنا، ولم يترك الله عباده هؤلاء يموتون كمدا تقطع نفوسهم

الحسرات، فتداركهم برحمة منه، فعفا تعالى عنهم وغفر لهم؛ لأنّه تعالى يعلم أنّ الإنسان فيه ضعف، وأنّه معرّض للخطأ والزلل، فيقيل عثرته، وينهضه من كبوته؛ ليقوى الإيمان فيه ويكون أكثر صلابة وأقوى متانة. وقد ختم الله العتاب بقوله: ﴿ وَلَقَدْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾ ﴾ سورة آل عمران.

وواضح من الآية أنّ الله تعالى عفا عن كل من فرّ منهم، والله ﷻ إذا عفا عن أحد لا يلحقه شيء من النقص، ولا يحق لأحد أن يعيّره بما صدر عنه من تقصير. وقد جاء عفوه تعالى عن الذين فرّوا مؤكدا بأربعة تأكيدات:

أولها: اللام التي تنبئ عن القسم.

وثانيها: (قد) فإنّها تفيد تحقق القول.

وثالثها: تبيان مغفرة الله، وهي تؤكد أنّ العفو من شؤون الله وحده.

ورابعها: وصف الله بالحلم، ومن اتصف بهذه الصفة، فإنّه لا يسارع بالعقاب.

وهذا العفو من الله جاء مؤكدا لكي تذهب حيرة نفوسهم من تلك الهزيمة، ولتستقبل الحاضر والمستقبل بثبات.

وأمّا عتاب الله على الصحابة بسبب فرارهم في غزوة (حُنين)، فيحسن بنا أن نعيش في أجواء تلك الغزوة أولا، وأن نعيش مع تلك الآيات التي عاتبت المسلمين بسبب فرارهم من الغزوة، وما تلا ذلك من إنزال سكينته تعالى على النبي ﷺ وعلى من كان معه من المؤمنين.

لقد علم النبي ﷺ أنّ (قبيلة هوازن) عزمت على غزو المسلمين، وكانت تملك قوة لا يُستهان بها، وقد ازدادت قوتها حين انضمت إليها قبائل (ثقيف) و(نصر)

و(جشم) و(سعد بن بكر)، فعزم النبيﷺ على ملاقاتهم، وسار الجيشان، وسبقت (هوازن) ومن معها إلى النزول في (وادي حنين) ليلا، ونزل جيش النبيﷺ في بطن الوادي وهم لا يعلمون أنّ (هوازن) جعلت لهم كمائن. وما إن دخل جيش النبيﷺ الوادي حتى تناوشتهم نبال المشركين، بل انهالت عليهم من كل جانب: فقد كانت مباغتة باغتت بها (هوازن) جيش النبيﷺ، فشدّوا عليهم شدة رجل واحد؛ فحصلت الهزيمة المؤقتة في جيش النبيﷺ من هول الصدمة. وقد عالج النبي الكريمﷺ الهزيمة بثباته فانقلبت إلى نصر مؤزّر، ونزلت آيات القرآن متحدثة عمّا جرى في هذه الغزوة.

وننظر في تلك الآيات، فنرى الخطاب فيها موجها لجموع من اشترك في هذه الغزوة من المسلمين، ولو أنّ الذين فرّوا لم يكونوا من المهاجرين والأنصار، بل كانوا من الطلقاء وأبناء الطلقاء: فقد كان في الجيش من المؤلفة قلوبهم، وممن أسلم حديثا، وكان فيه من توسوس له نفسه أن يغدر بالنبيﷺ، وكان عدد هؤلاء ما يقرب من ألفين، وكذلك فيه من أسلم بعد غزوة الحديبية، ولم يكن الواحد منهم يحمل من الإيمان ما كان يحمله المهاجرون والأنصار. أمّا المهاجرون والأنصار فقد ثبتوا في المعركة.

ولم يترك الله عباده الذين فرّوا تقطع الحسرات قلوبهم، فقد امتنّ عليهم؛ فأنزل سكينته على رسوله وعلى المؤمنين، فجاء بعد الآية التي تحدثت عن الهزيمة: ﴿ **ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ . وكرر حرف الجر (على) في الآية: ﴿ **عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ** ﴾؛ لينصّ على أنّ السكينة كانت عامّة

لرسول اللهﷺ وللمؤمنين. وقد وصف الله الذين أنزل الله سكينته عليهم بالمؤمنين. وهناك يزداد المؤمن إيمانا. فليس في الآيتين إذن مطعن بالصحابة يؤدي إلى نزع العدالة منهم.

رابعا: حديث الحوض وردة الصحابة.

استدلوا بحديث الحوض على ردة الصحابة، ومنه:

«وَإِنَّ أُنَاسًا من أَصْحَابِي يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ فَأَقُولُ أَصْحَابِي أَصْحَابِي فيقول إِنَّهُمْ لم يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ على أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ فَأَقُولُ كما قال الْعَبْدُ الصَّالِحُ ﴿ مَا قُلْتُ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ ﴾»[1].

وحين نتأمّل بهذا الحديث وأحاديث من أمثاله، نرى أنّ المراد بالصحابة: هو مطلق من آمن بالنبيﷺ منذ أن أرسله الله رحمة للعالمين إلى آخر مسلم يظل حيا إلى أن تقوم الساعة، وليس المراد المعنى الاصطلاحي للصحابة[2] وقد أشار إلى هذا ابن حجر العسقلاني فقال:

((...ويحتمل أن يراد أنهم عصاة المؤمنين المرتدون عن الاستقامة يبدلون الأعمال الصالحة بالسيئة))[3].

---

(١) رواه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (باب: قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾) حديث ٣٣٤٩، صحيح البخاري ص٨٥٥.

(٢) مختصر التحفة الاثني عشرية لشاه عبد العزيز الدهلوي، إختصره: محمود شكري الآلوسي، حققه: محب الدين الخطيب ص٢٧٢، الطبعة الثانية ١٣٨٧، المطبعة السلفية، القاهرة.

(٣) فتح الباري ١١/ ٤٦٩.

وهذا المعنى هو ما تعارف عليه العرب قديما وحديثا. فنحن نسمي مقلدي الإمام أبي حنيفة بأصحاب أبي حنيفة-وإن لم يكن هؤلاء المقلدون قد رأوا الإمام أو اجتمعوا به-. وهناك مصطلح تعارف عليه الفقهاء وهو أن يقول الفقيه للماضين الموافقين له في المذهب: (أصحابنا) مع وجود مدة زمنية طويلة أو قصيرة بينه وبينهم، ومعرفة النبيﷺ لهم بسبب علامات أو أمارات تلوح عليهم يعرفها النبيﷺ. وهناك أحاديث كثيرة وردت عن النبيﷺ تفصح عن العلامات التي تظهر عليهم عند الحوض، ويعرفها النبيﷺ فيهم، من ذلك قولهﷺ:

«إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ من أَيْلَةَ من عَدَنٍ وَالَّذِي نَفْسِي بيده إني لَأَذُودُ عنه الرِّجَالَ كما يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيبَةَ عن حَوْضِهِ قالوا يا رَسُولَ اللَّهِ وَتَعْرِفُنَا قال نعم تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ من آثَارِ الْوُضُوءِ لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ»(١).

على أننا حتى لو قلنا: إنّ المراد بالصحابة من كان مع النبيﷺ، فإنّ النبي كان يخرج للغزو ويخرج معه عدد من المنافقين الذين يبغون الحصول على الغنائم أو الإساءة إلى الإسلام. وهؤلاء منهم من ظلّ ثابتا على نفاقه حتى مات، ومنهم من هداه الله فثبت الإيمان الصحيح في قلبه. وأمّا الذين ارتدوا بعد موت النبيﷺ وفي خلافة أبي بكر الصديق، فهم من جفاة الأعراب؛ فقاتلهم أبو بكر حتى قتلوا وماتوا على الكفر إلا من كتب الله له أن يتوب ويعود إلى الإسلام.

وحين ننظر في القرآن، نرى هذه المعاني واضحة فيه. فالله تعالى يقول: ﴿**وَٱلنَّجۡمِ**

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة (باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء) حديث ٢٤٨، صحيح مسلم ١/ ٢١٧-٢١٨.

﴿إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ سورة النجم. والصحبة في هذه الآية ومثيلاتها هي صحبة الزمان والمكان وليست بصحبة الإيمان.

قد يقول قائل: ألا يحتمل الحديث بالمعنى الاصطلاحي أنّ من الصحابة من كفر وارتدّ بعد موت النبيﷺ؟.

والجواب: إنّ الذي يرتد عن الإسلام لا يُعدُّ من الصحابة؛ لأنّ الصحابي: هو من لقي النبيﷺ بعد بعثته، مؤمنا به في حياته، ومات على ذلك. هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى، فإنّ اللهﷻ أثنى على صحابة النبيﷺ في آيات كثيرة ونصّ فيها على أنّه تعالى رضي عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا، وأنّه –سبحانه– أنزل على صحابة النبيﷺ السكينة وأثابهم فتحا قريبا..((فكيف يجوز أن يرضى اللهﷻ عن أقوام ويحمدهم ويضرب لهم مثلا في التوراة والإنجيل وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول اللهﷺ، إلا أن يقولوا: إنه لم يعلم، وهذا هو شر الكافرين))[1].

خامسا: تكفير الصحابة.

قالوا: إنّ رسول اللهﷺ قال:

«**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**»[2]. قالوا: وقد وقع ما

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص٢٣٥، صححه وضبطه: محمد زهري النجار ١٣٨٦-١٩٦٦، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

(٢) متفق عليه. رواه البخاري في كتاب الحج (باب: الخطبة أيام منى) حديث ١٧٣٩، صحيح البخاري ص٤٦٧. ومسلم في كتاب الإيمان (باب: بيان معنى قول النبيﷺ "لا ترجعوا بعدي كفارا..." حديث ١١٨، صحيح مسلم ١/ ٨٢.

حذّر النبيﷺ أمته من الاقتتال فيما بينهم؛ فوقع الحرب بين المسلمين أنفسهم في معركتي (صفين) و(الجمل)، واستحلّ المسلمون دماء بعضهم بعضا، وأساءوا إلى آل البيت، فصاروا كفارا بعد أن كانوا مسلمين.! هذا ما استدلوا به على تكفير صحابة النبيﷺ.

وننظر في هذا الحديث النبوي الشريف الذي استدلوا به على تكفير الصحابة، فنرى النبي الكريم قد قاله في خطبة حجة الوداع التي تُعدُّ دستورا للمسلمين وهو يحذّر أمته من الاختلاف والتفرّق، والتشتت والتمزق. ولعلّ اللهﷻ أعلمه بما سيؤول إليه أمر المسلمين مستقبلا من التنازع والاقتتال فيما بينهم.

وجاء لفظ (كفارا) هنا مبالغة في التحذير من القتل؛ لئلا يقدم المسلم على ذلك.

وإلصاق تهمة الكفر بالمسلم ليس بالأمر الهيّن، وقد حذّر منه النبيﷺ في أحاديث كثيرة، وكتب العلماء المؤلفات في موضوع الكفر، وعرّفوه فقالوا: هو إنكار ما عُلم من الدين بالضرورة: كإنكار وجود الله، وما أجمع عليه العلماء، والكفر بواحد من أركان الإيمان الستة. وقد ذهب العلماء هذا المذهب اقتداءا بمنهج النبيﷺ، فإنّه لم يُكفّر أحدا بكبيرة من الكبائر، ولم يكفره حتى لو قتل النفس الحرام أو زنا أو شرب الخمر...وهذا المنهج هو الذي سار عليه صحابة النبيﷺ وأجمع عليه العلماء؛ فإنّهم لم يُكفّروا حتى من كفّرهم. فقد كفّر الخوارج عثمان وعليا ومن والاهما رضي الله عنهم جميعا، ومع ذلك لم يكفرهم الصحابة.

يتضح من هذا أنّ لفظ (الكفر) في الحديث هنا جاء من باب الترهيب من القتل.

وهناك من فسّر الحديث بأنّه جاء على سبيل التشبيه؛ ذلك أنّ الكفار شأنهم إراقة الدماء والخوض فيها، فهم لا يتورعون عنها، فنهى النبيﷺ عن تشبه المسلمين بهؤلاء، وكأنّه –عليه الصلاة والسلام– يقول للمسلمين: لا تفعلوا فعل الكفار في إراقة الدماء، فإن فعلتم ذلك فيما بينكم فقد اشبهتموهم.

لقد حدث قتال مرير بين المسلمين أنفسهم في (صفين) و(الجمل)، فسُفكت فيهما الدماء الكثيرة من كلا الجانبين. ومع ذلك فقد كان المسلمون المتقاتلون بعيدين كل البعد عن تكفير بعضهم بعضا..

وإذا كان الخوارج قد كفّروا من كفّروا من المسلمين المتقاتلين؛ أخذا من حديث النبيﷺ:

«**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[1].

فإنّ هذا الفهم السقيم يكذبه القرآن الحكيم، قال الله تعالى:

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ سورة الحجرات.

وهنا نجد الآية سمّت المقتتلين (إخوة) ووصفتهم بأنّهم (مؤمنون)، مع وجود

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب (باب: خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) حديث ٤٨، ومسلم في كتاب الإيمان (باب: قول النبيﷺ «**سباب المسلم فسوق**») حديث ١١٦، صحيح مسلم ١/ ٨١.

بغي بعضهم على بعض. يقول العلامة ابن كثير في تفسير هذه الآية:

((فسماهم مؤمنين مع الاقتتال. وبهذا استدل البخاري وغيره على أنه لا يخرج من الإيمان بالمعصية وإن عظمت، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة وغيرهم.

وهكذا ثبت في صحيح البخاري من حديث الحسن عن أبي بكرةﷺ قال: إنّ رسول اللهﷺ خطب يوما ومعه على المنبر الحسن بن عليﷺ، فجعل ينظر إليه مرة، وإلى الناس أخرى ويقول: «**إنّ ابني هذا سيّد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»(١) فكان كما قالﷺ أصلح الله تعالى به بين أهل الشام وأهل العراق بعد الحروب الطويلة والواقعات المهولة))(٢).

(١) رواه البخاري في كتاب الصلح (باب: قول النبيﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما «ابني هذا سيّد») حديث ٢٧٠٤، صحيح البخاري ص٦٩٨.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٥/ ٦٥١ بتحقيق: عبد الرزاق المهدي، الطبعة الثانية ١٤٢٣-٢٠٠٢، دار الكتاب العربي، بيروت.

من لم يأخذ بالسنة

الذين لا يأخذون بالسنة قسمان: من لا يأخذون بالسنة قديما، ومن لا يأخذون بالسنة حديثا.

١- من لا يأخذون بالسنة قديما:

هناك من الناس من خفيت عنهم منزلة سنة النبيﷺ منذ عهد التابعين، فلم يُدركوا المنزلة التشريعية للسنة النبوية، وتصوّروا أن الاكتفاء بالقرآن يغني عن السنة. فهذا التابعي الجليل الحسن البصري يروي لنا الرواية الآتية فيقول: ((بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا ﷺ؛ إذ قال له رجل يا أبا نجيد، حدثنا بالقرآن. فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤون القرآن أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال! ولكن قد شهدتُ وغبتَ أنت ثم قال فرض علينا رسول اللهﷺ في الزكاة كذا وكذا فقال الرجل أحييتني أحياك الله.! قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين))[1].

هكذا استطاع عمران بن حصين أن يستأصل هذه الشبهة التي عملت عملها في نفس ذلك الرجل.

ولم يكن هذا الرجل هو الوحيد الذي خفيت عنه أهمية السنة النبوية، فهناك -أيضا- من كان يدور في خلده أنّ الاعتماد على القرآن الكريم وحده يكفي في الإجابة عن كل المسائل التشريعية. فهذا أمية بن عبد الله بن خالد يأتي إلى عبد الله

(١) المستدرك للحاكم ١/ ١٩٢ حديث ٣٧٢/ ٨٣، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الثانية ١٤١١-١٩٩٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عمر بن الخطاب فيقول: ((إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن ولا نجد صلاة السفر في القرآن فقال عبد الله يا ابن أخي إن الله بعث إلينا محمداﷺ ولا نعلم شيئا فإنما نفعل كما رأينا محمدا يفعل))[1].

ونجد عبد الله بن عمر هنا قد أجاب السائل إجابة مناسبة، لأنّ هناك من الأحكام التشريعية ما لا دخل للعقل فيها، ويكون الحكم فيها على اتباع النبيﷺ في ذلك.

ويبدو أنّ مسألة الاستغناء بالقرآن عن السنة دارت في أذهان قسم من الناس حين تقادم الزمن، الأمر الذي جعل أيوب السختياني المتوفى سنة (١٣١هـ) يقول: ((إذا حدثت الرجل بالسنة فقال دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم انه ضال مضل))[2].

ونحب أن نشير هنا إلى أنّ القول بالاستغناء بالقرآن عن السنة لم يكن ظهوره عاما في البلاد الإسلامية كلها، بل وُجد في البصرة من بلاد العراق، ولا نجد لهذا الاتجاه أثرا في غير العراق. بيد أنّ الأمور تطورت –فيما بعد– وكثر الحاملون لهذا الاتجاه. فلم ينقض القرن الثاني حتى ((وجدت شرذمة أنكرت حجية السنة كمصدر للتشريع[3]، ووجدت طائفة أخرى أنكرت حجية غير المتواترة منها))[4].

ولم يترك كثير من العلماء هؤلاء الذين يضللون عقول الناس، فقاموا بالرد على

---

(١) المستدرك للحاكم ١/ ٣٨٩، حديث ٩٤٦/ ٢٧٣.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص١٦.

(٣) الأم للإمام الشافعي ٧/ ٢٥٠ (باب: حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) طبعة القاهرة وتقع في سبعة أجزاء ١٣٢١

(٤) الأم للإمام الشافعي ٧/ ٢٥٤ (باب: حكاية قول من رد الخبر خاصة).

بدعهم وضلالاتهم، ومن هؤلاء: الإمام الشافعي في كتاب (الأم) (كتاب جماع العلم) (باب: حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها)، وكذلك الشاطبي في كتابه (الموافقات) فقد قال: ((الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم خارجين عن السنة إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء فاطرحوا أحكام السنة فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله))[1].

وقال ابن حزم:

((ولو أنَّ امرأً قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال...))[2].

٢- من لا يأخذون بالسنة حديثا:

بعد انحلال الدولة العثمانية وسقوطها، وهيمنة دول الغرب المستعمرة على البلاد العربية والإسلامية، ظهر من يدعو إلى الاستغناء بالقرآن عن السنة. فكتب توفيق صدقي مقالتين في مجلة المنار الصادرة في مصر بعنوان (الإسلام هو القرآن وحده)، وذلك في العددين السابع والثاني عشر من السنة التاسعة، يدعو فيهما إلى الاستغناء بالقرآن عن السنة، وينكر أن يكون للأحاديث قيمة تشريعية.! ثم جاء

---

(١) الموافقات للشاطبي ٤/ ١٣، شرحه وخرّج أحاديثه: عبد الله دراز، وضع تراجمه: محمد عبد الله دراز، الطبعة الثالثة ٢٠٠٣-١٤٢٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/ ٢١٤، دار الكتب العلمية، بيروت.

أحمد أمين فأصدر كتابه (فجر الإسلام) سنة ١٩٢٩. وفي فصل من فصوله كتب عن السنة النبوية، وأساء إليها أيما إساءة.

أمّا إسماعيل أدهم، فقد نشر كتابه عن تاريخ السنة سنة ١٣٥٣هـ. ومما قاله عن أحاديث الصحيحين: البخاري ومسلم: إنّ أحاديثهما ((ليست ثابتة الأصول والدعائم، بل هي مشكوك فيها ويغلب عليها صفة الوضع))[١].

وقد أحدث هذا الكتاب ضجة في أوساط العلماء: فكتبوا في نقده، وبينوا ضعف حججه، فقام انتصارا لنفسه بنشر مقالة في مجلة (الفتح)، ذكر فيها أنّ عددا من الأدباء والعلماء وافقوا على ما أبداه في كتابه، وأنّ أحمد أمين كان واحدا من هؤلاء الموافقين له على ما كتبه، وقد أرسل له رسالة بذلك. وانتصر أحمد أمين لما كتبه إسماعيل أدهم واعتبر الضجة التي أحدثها العلماء ضد رسالته كانت لونا من ألوان محاربة حرية الرأي والبحث العلمي.!!

أما محمود أبو رية فقد كتب كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، وافترى فيه مطاعن على السنة؛ متأثرا بما كتبه المستشرقون من غير المسلمين عن السنة النبوية، ومستشهدا بأحاديث موضوعة تساير مزاعمه، ومتحاملا –كل التحامل– على الصحابي الجليل أبي هريرةﷺ، فقد رماه بكل جارحة من القول...![٢].

حجج الطاعنين بالسنة

استند الذين لا يأخذون بسنة النبيﷺ على حجج من أهمها ما يأتي:

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي تأليف الدكتور: مصطفى السباعي ص٢٢٢.

(٢) من أراد أن يعرف المستوى الهزيل لكتاب أبي رية، فليقرأ ما كتبه الدكتور محمد محمد أبو شهبة في كتابه (دفاع عن السنة)، وما كتبه عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه (الأنوار الكاشفة)، وما كتبه الدكتور مصطفى السباعي في كتابه (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي).

الحجة الأولى: الإسلام دين علمي، يعتمد على القطعية في أحكامه. فالقرآن قطعي الثبوت، وأما السنة فهي ظنية الثبوت، فإذا عددنا السنة مصدرا من مصادر التشريع، فإنّ قطعية أحكام الإسلام تنتهي –عند ذاك– فلا يكون لها وجود؟!!

وجوابا عن ذلك نقول: صحيح أنّ القرآن الكريم قطعي الثبوت، لكنّ دلالته ليست قطعية في الآيات –كلها–: ففيه آيات ظنية الدلالة وهي كثيرة في كتاب الله. وقد كان ذلك سببا من أسباب اختلاف الفقهاء في كثير من الأحكام التشريعية. فإذا أراد أحد أن يرجح معنى آية من الآيات الظنية الدلالة، فإنّ ذلك الترجيح تظل دلالته ظنية ولا تكون قطعية أبدا، وقد لا تكون أقرب إلى روح الشريعة من غيرها. وحين ننظر في فقهنا الإسلامي، نجد أحكاما كثيرة بُنيت على أحكام ظنية الدلالة. ويضرب الإمام الشافعي مثالا رائعا مع مناظره مُنكر السنة، فيسأله الإمام الشافعي: ما تقول في هذا الرجل –الذي كان يجلس بجانبه–: أمُحرّم الدم والمال؟ فيجيبه: نعم. فيسأله الإمام: فإن شهد شاهدان أنّه قتل رجلا وأخذ ماله؟ فيجيبه: إنّه يقتل قودا؛ فيسأله الإمام: ألا يجوز أن يشهد الشاهدان بالكذب والغلط؟ فيجيبه: نعم، فيسأله الإمام: فكيف أبحت الدم والمال المحرمين بشاهدين بدليل ظني؟!

وبهذا أقام الإمام الشافعي الحجة على خصمه؛ لأنّ الحديث النبوي إذا كان ظني الدلالة، فإنّ من القرآن ما هو ظني الدلالة أيضا[1].

الحجة الثانية: القرآن الكريم جاء تبيانا لكل شيء، قال تعالى: ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ**

(١) الأم للإمام الشافعي ٧/ ٢٥٢.

﴿ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ سورة النحل/ ٨٩.

وقال:

﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ سورة الأنعام/ ٣٨.

لذلك يُعتمد في الشريعة الإسلامية على القرآن وحده، ولا يُعتمد على شيء غيره من سنة أو حديث.!!

ونتأمّل في هذا الاعتراض، فنرى الاستشهاد بهاتين الآيتين ليس في محله؛ ذلك أنّ المراد بالكتاب هنا: ما كُتب في اللوح المحفوظ. ودليل هذا قوله تعالى:

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٦﴾ ﴾ سورة هود.

وهناك من المفسرين من ذهب إلى أنّ المراد بالكتاب في الآية: هو القرآن الكريم، والمراد بقوله ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ أنّ القرآن لم يُغادر شيئا من الأحكام إلا بينه.

وجوب الأخذ بالسنة

في القرآن آيات كريمة تنص على وجوب الأخذ بما جاء به النبيﷺ قال تعالى:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ سورة الحشر/ ٧.

وقال:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ سورة النساء/ ٥٩.

وقال:

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ

﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ سورة الأحزاب/ ٣٦.

ويدعو الله تعالى في القرآن بآية واضحة صريحة قاطعة إلى وجوب اتباع رسول اللهﷺ في كل ما يتعلق بأمر من أمور الدين وطاعته في ذلك، ويحذّر ويهدد من لم يقبل بحكم النبيﷺ في أي حكم كان من الأحكام فقال تعالى:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ سورة النساء/ ٦٥.

وقد ذكر المفسرون أنّ الزبير بن العوام خاصم حاطب بن أبي بلتعة، وقيل هو ثعلبة بن حاطب، فقضى رسول اللهﷺ للزبير، فغضب ذلك الرجل وقال: يا رسول الله، أن كان ابن عمتك؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية[1].

وهكذا فنحن ملزمون أن نأخذ بتبيين النبيﷺلآيات القرآن ووجوب الأخذ بالسنة.

الغرب والسنة النبوية

لقد ظل الغرب يعمل –وما زال كذلك– في هدم حصون الإسلام وقلاع الإيمان بأساليب عدة، ومنها: الدعوة إلى عدم الأخذ بالسنة النبوية؛ فهم يزعمون أنّ السنة إنْ هي إلا اجتهادات شخصية من النبيﷺ. وهذا واضح في التقرير المطوّل الذي كتبه ((وليام كليفورد مدير معهد علم الإجرام في استراليا الذي أوفدته هيئة الأمم المتحدة ممثلا لها لحضور سلسلة مؤتمرات [المنظمة العربية

(١) أسباب نزول القرآن لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ص١٥٧، تحقيق: السيد أحمد صقر، الطبعة الأولى ١٣٨٩-١٩٦٩، دار الكتاب الجديد.

للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة] والمنبثقة عن جامعة الدول العربية بصفة مراقب، كان ذلك في أواخر السبعينيات))[1].

وأوصى (وليام كليفورد) بالعمل على ((فصل القرآن عن السنة، وإقناع المسلمين بأنّ ما يُسمى سنة ليس إلا اجتهادات شخصية من النبي عليه الصلاة والسلام))[2].

وتنطلي المؤامرة على المغفلين من المسلمين فيرفعون شعار (القراءة المعاصرة للإسلام) التي هي في حقيقة الأمر باب يدلف منه أعداء هذا الدين لتغيير السمة العامة للإسلام، بل لهدم الركن الثاني من أركان التشريع الإسلامي، ولكن هيهات..!

(١) يغالطونك إذ يقولون تأليف: محمد سعيد رمضان البوطي، ص١٨٦، الطبعة الثالثة ١٤٢١-٢٠٠٠، دار الفارابي ودار إقرأ.

(٢) يغالطونك إذ يقولون ص١٨٧.

كل من يقرأ سيرة العرب عند مبعث النبيﷺ، يرى سمة الصدق شائعة فيهم، يستوي في ذلك من آمن بالنبيﷺ ومن لم يؤمن به كذلك. وحتى الذين وقفوا بوجه الدعوة الإسلامية، وناصبوا النبي الكريم العداء، وكانوا يصدون الناس عن الانضواء تحت لوائها، كانوا إذا سئلوا عن النبيﷺ وصِدْقه أجابوا بأنّه صادق ما جرّبنا عليه كذبا.! هذه هي السمة العامة للعرب –آنذاك– ولا تكاد تجد من يكذب في حديثه إلا النزر اليسير. وما أسوأ حظ من جرّبوا عليه الكذب! فعند ذاك يسقط من أعين النّاس، ويعد من سقط المتاع. ولمّا بعث الله محمداﷺ بهذا الدين، نزلت آيات القرآن تدعو إلى الصدق وتنهى عن الكذب، وجاءت أحاديث النبيﷺ الكثيرة داعية إلى الصدق أيضا. وإذا علمنا أنّ أكثر الناس استجابة لما يدعو إليه القرآن، ولما يدعو إليه النبي هم صحابة رسول اللهﷺ، أدركنا أنّ الصحابة هم أبعد النّاس عن الكذب، وبخاصة الكذب على النبيﷺ يقول الإمام ابن تيمية –رحمه الله–:

((ولمّا كان أصحاب النبيﷺ أعلم الناس بدينه، وأطوعهم له، لم يظهر فيهم من البدع ما ظهر فيمن بعدهم: فلا يعرف من الصحابة من كان يتعمد الكذب على رسول اللهﷺ، وإن كان فيهم من له ذنوب، لكن هذا الباب مما عصمهم الله فيه –أي حفظهم– من تعمُّد الكذب على نبيهم))[1].

ونقرأ سيرة رواة الحديث، فنجد بعضهم ينقل أحاديث النبي عن بعض، ولا يشك بعضهم بصدق بعض: فإذا سمع الصحابي من أخيه الصحابي حديثا يسنده إلى النبيﷺ، صدّقه وكأنّه سمعه من النبي بنفسه. لذلك أخذ من أخذ من الأئمة

(١) الرد على الأخنائي لابن تيمية ص١٠٣، المطبعة السلفية ١٣٧٦.

بمرسل الصحابي. ويروي عمر بن الخطابﷺ ما كان منه ومن جاره الأنصاري فيقول:

((كنت أنا وَجَارٌ لي من الْأَنْصَارِ في بَنِي أُمَيَّةَ بن زَيْدٍ وَهِيَ من عَوَالِي الْمَدِينَةِ وَكُنَّا نَتَنَاوَبُ النُّزُولَ على رسول اللهَّ صلى الله عليه وسلم يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا فإذا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذلك الْيَوْمِ من الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ وإذا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذلك))[1].

وعن البراء بن عازب قال:

((ليس كلنا سمع حديث رسول اللهﷺ؛ كانت لنا ضيعة وأشغال ولكن الناس كانوا لا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب))[2].

وأخرج الطبراني عن حميد قال:

((كنا مع أَنَسِ بن مَالِكٍ فقال: وَاللهَّ ما كُلُّ ما نُحَدِّثُكُمْ عن رسول اللهَّﷺ سَمِعْنَاهُ، منه وَلَكِنْ لم يَكُنْ يَكْذِبُ بَعْضُنَا بَعْضًا))[3].

وقد كان هذا الصحابي الجليل (أنس بن مالك) يغضب إذا سئل عن حديث: أسمعه من النبيﷺ؟ ويقول: ما كان بعضنا يكذب على بعض))[4].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم (باب: التناوب في العلم) رقم ٨٩، صحيح البخاري ص٩٧.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب العلم (باب: فضل توقير العالم) رقم ٤٣٨، المستدرك على الصحيحين ١/ ٢١٦.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير رقم ٦٩٩. المعجم الكبير للطبراني ١/ ٢٤٦، بتحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية ١٤٠٤-١٩٨٣، مطبعة الزهراء، الموصل.

(٤) رواه ابن عدي في الكامل. وانظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري ص١٤، الطبعة الخامسة ١٤١٥-١٩٩٤، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

((ما كان خُلُق أبغض إلى أصحاب رسول اللهﷺ من الكذب))[1].

هذه حقائق ثابتة يدركها كل منصف درس بتجرد سيرة النبي الكريمﷺ مع صحابته.! ولكن قاتل الله المفترين على الصحابة، ومن يلقون ببهتانهم وافتئاتهم جزافا على أفضل خلق الله بعد أنبياء الله ورسله: أولئك الذين اختلقوا النقائص ونسبوها إليهم، من أجل التشكيك بالسنة النبوية والتهوين من شأنها على أقل تقدير، سواء كانوا من المستشرقين أو ممن يقتاتون على فتاتهم. فمن هؤلاء من زعم أنّ الصحابة فشا فيهم الكذب في حياة النبيﷺ، مستدلين بحديث النبيﷺ:

«...**وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**»[2].

وهناك من ادّعى أنّ الكذب وقع في خلافة عمر بن الخطابﷺ بدليل حديث:

«**إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع**»[3].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة (باب: ما جاء في الصدق والكذب) رقم ١٩٧٣، تحفة الأحوذي ٦/ ٩٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأنبياء (باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل) حديث ٣٤٦١، صحيح البخاري ص٨٨٨.

(٣) يروي أبو سعيد الخدري قصة هذا الحديث فيقول:

((كنت جَالِسًا بِالْمَدِينَةِ في مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ فَأَتَانَا أبو مُوسَى فَزِعًا أو مَذْعُورًا قُلْنَا: ما شَأْنُكَ؟ قال: إِنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إلي أَنْ آتِيَهُ فَأَتَيْتُ بَابَهُ؛ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا فلم يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ فقال ما مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا؟ فقلت: إني أَتَيْتُكَ فَسَلَّمْتُ على بَابِكَ ثَلَاثًا فلم يرد عَلَيَّ فَرَجَعْتُ وقد قال رسول اللهﷺ: إذا اسْتَأْذَنَ أحدكم ثَلَاثًا فلم يُؤْذَنْ له فَلْيَرْجِعْ. فقال عُمَرُ: أَقِمْ عليه الْبَيِّنَةَ وَإِلَّا أَوْجَعْتُكَ! فقال أُبَيٌّ بن كَعْبٍ لَا يَقُومُ معه إلا أَصْغَرُ الْقَوْمِ قال أبو سَعِيدٍ قلت: أنا أَصْغَرُ الْقَوْمِ. قال: فَاذْهَبْ بِهِ)) رواه مسلم برقم ٢١٥٣.

ونبدأ بالحديث الأوّل فنقول: ليس في الحديث دليل على أنّ واحدا من الصحابة كذب على النبيﷺ؛ لأنّ هذا جزء من الحديث، وسياقه بتمامه لا يدل على تلك الدعوى، فقد قال النبيﷺ:

«بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1].

وفي رواية للإمام مسلم:

«لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غير الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي ولا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ -قال هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قال مُتَعَمِّدًا- فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ»[2].

وفي رواية الترمذي:

«اتَّقُوا الحديث عَنِّي إلا ما عَلِمْتُمْ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ»[3].

ففي هذه الأحاديث وأمثالها دعوة واضحة من النبيﷺ إلى تبليغ ما يتحدث به عليه السلام. وقد توقع النبي أنّ ناسا فيما يُستقبل من الزمان سوف تسوّل لهم أنفسهم الكذب عليه. فجاء تحذيره من ذلك؛ لتأخذ الأمة الحيطة في أحاديثه

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأنبياء (باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل) حديث ٣٤٦١، صحيح البخاري ص٨٨٨.

(٢) رواه مسلم في كتاب الزهد والرقائق (باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم) حديث ٣٠٠٤. صحيح مسلم ٤/ ٢٢٩٨-٢٢٩٩.

(٣) رواه الترمذي في كتاب تفسير القرآن (باب: ما جاء في الذي يُفسّر القرآن برأيه) حديث ٢٩٥١. تحفة الأحوذي ٨/ ٢٧٧.

صلوات الله وسلامه عليه.

وإذا كان النبي الكريم قد توجّه بحديثه إلى الصحابة؛ فلأنّهم هم الذين يقومون بتبليغ دعوة الله من بعده إلى الأمم والشعوب. وليس في هذه الروايات أنّ حالة تزوير وقعت في عهده عليه الصلاة والسلام. ولو وقع شيء من ذلك لانتشر وذاع؛ وذلك لفظاعته. فهو إذن لا سند له في روايات التاريخ، كما انّ سياق الحديث لا يدل عليه. وإذا علمنا ما كان عليه الصحابة من الإخلاص لهذا الدين، وما كانوا عليه من الصدق والعدالة، أدركنا صدق الصحابة في كل ما رووه عن النبيﷺ.

أمّا حديث: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثا...**» فإنّ عمر بن الخطاب لم يتهم أبا موسى الأشعري، لكنّه كان يتشدد في الرواية؛ لئلا يجد الدساسون منفذا لهم في الكذب على النبي. فأراد ردع غير أبي موسى ممن تسوّل له نفسه وضع حديث على لسان النبي ممن يدخلون في الإسلام حديثا، وعملهرضي الله عنه ليس شكّا في أمانة أبي موسى في روايته للحديث؛ فقد كان عمر يعلم من هو أبو موسى بصدقه وإخلاصه وتقواه وجهاده في سبيل الله، ولكنّه أراد من ذلك أن يطبّ للداء قبل وقوعه. وهذا واضح من قول عمر لأبي موسى:

((إني لم اتهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول اللهﷺ))[1].

وهذا المعنى هو ما ذكره الخطيب البغدادي فقال في تبيان سبب تشديد عمر في

---

(١) رواه الإمام مالك في الاستئذان، حديث ٢٧٦٨. الموطأ للإمام مالك: رواية يحيى بن يحيى الليثي ٢/٥٥٣-٥٥٤ بتحقيق: بشّار عواد معروف، الطبعة الثانية ١٤١٧-١٩٩٧، دار الغرب الإسلامي.

رواية الحديث:

((...ولا فعل عمر ذلك؛ لأنّه كان يتهم أبا موسى في روايته، لكن فعله على الوجه الذي بيناه من الاحتياط لحفظ السنن، والترهيب في الرواية والله أعلم.))[1].

على أن سيدنا عمر أراد –فوق هذا– أمرا ثانيا: وهو أن يتثبت من شيء لم يسمعه من قبل. فلمّا سمعه ارتاحت نفسه؛ إذ ازداد علما بهذه القضية وقال:

((خفي علي هذا من أمر رسول اللهﷺ))[2].

وفي رواية أخرى قال سيدنا عمر:

((سبحان الله! إنّما سمعت شيئا؛ فأحببتُ أن أتثبت))[3].

إنّ هذا الموقف من عمر بن الخطابرضي الله عنه، ليدل دلالة واضحة على حرصه على حديث النبيﷺ، خشية أن يدخل في السنن ما ليس منها من ناس قرب عهدهم بالإسلام من غير صحابة النبي رضوان الله عليهم.

وتظل صفحة صحابة النبي نقية بيضاء، تحكي للأجيال بعد الأجيال، والقرون بعد القرون، قصة الجيل المثالي الذي ربّاه القرآن، وصقل نفوسهم قيام الليل والناس نيام..إنّه الجيل الذي رضي الله عنهم ورضوا عنه.!

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص٩٣ بتحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلى، نشرته: دار إحياء السنة.

(٢) رواه مسلم في كتاب الآداب (باب: الاستئذان) حديث ٢١٥٣، صحيح مسلم ٣/ ١٦٩٤.

(٣) رواه مسلم في كتاب الآداب (باب: الاستئذان) حديث ٢١٥٤، صحيح مسلم ٣/ ١٦٩٧.

ظنّ مَنْ ظنّ من الباحثين أنّ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يقبلان من الحديث الذي يرويه الراوي عن النبيﷺ إلا إذا جاء بشاهد يعضده، وأنّ سيدنا عليا بن أبي طالب كان يستحلف من روى له الحديث: فإن حلف صدقه. ولم تأت تلك الظنون من فراغ، فقد اعتمد أصحابها على أدلة في ذلك: ففي الحديث الذي يرويه الترمذي «**جَاءَتْ الْجَدَّةُ إلى أبي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا قال فقال لها ما لَكِ في كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ وما لَكِ في سُنَّةِ رسول اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ فَارْجِعِي حتى أَسْأَلَ الناس فَسَأَلَ الناس فقال الْمُغِيرَةُ بن شُعْبَةَ حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِﷺ فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ فقال أبو بَكْرٍ هل مَعَكَ غَيْرُكَ فَقَامَ محمد بن مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ فقال مِثْلَ ما قال الْمُغِيرَةُ ابن شُعْبَةَ فَأَنْفَذَهُ لها أبو بَكْرٍ**»[1].

أمّا عمر بن الخطاب، فله حادثة معروفة مع أبي موسى الأشعري وفيها:«**إِنَّ عُمَرَ أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ آتِيَهُ فَأَتَيْتُ بَابَهُ فَسَلَّمْتُ ثَلَاثًا فلم يَرُدَّ عَلَيَّ فَرَجَعْتُ فقال ما مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِيَنَا فقلت إني أَتَيْتُكَ فَسَلَّمْتُ على بَابِكَ ثَلَاثًا فلم يرد عَلَيَّ فَرَجَعْتُ وقد قال رسول اللَّهِﷺ إذا اسْتَأْذَنَ أحدكم ثَلَاثًا فلم يُؤْذَنْ له فَلْيَرْجِعْ فقال عُمَرُ أَقِمْ عليه الْبَيِّنَةَ**»[2].

أما سيدنا علي بن أبي طالبرضي الله عنه فيقول: «**كنت إذَا سمعت من رسول اللَّهِﷺ حَدِيثًا نفعني اللَّهُ بِمَا شَاءَ منه فإذا حدثني عنه غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ فإذا حَلَفَ لي**

(١) رواه الترمذي في كتاب الفرائض (باب: ما جاء في ميراث الجدة) حديث ٢١٠١، تحفة الأحوذي ٦/ ٢٧٢.

(٢) رواه مسلم في كتاب الآداب (باب: الاستئذان) حديث ٢١٥٣، صحيح مسلم ٣/ ١٦٩٤.

صَدَّقْتُهُ»[1].

وننظر في منهج أبي بكر في قبوله الحديث، فنجد حديث الجدة هو الحديث الوحيد الذي طلب فيه أبو بكر سامعاً آخر. ويحتمل أن هذا كان من أبي بكر زيادة في التثبت؛ لان المسألة مسألة تشريعية؛ فأراد أن يتوقف ويتأمل في الحكم ليكون الحكم أوكد .. ولقد قضى ﷺ بين اثنين، فلما أخبره (بلال) أن النبيﷺ قضى بخلاف قضائه (أي قضاء النبي) رجع عن قضائه [2].

أما عن سيدنا عمر ، فقد أورد الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله ثمانية أحاديث عنه، أخذ ﷺ بكل حديث برواية صحابي واحد[3].

وفي حادثة استئذان أبي موسى الأشعري أراد سيدنا عمر أن يتثبت من هذه الرواية التي لا يعرفها؛ لذلك قال لأبي موسى: إني لم أتهمك ولكنه الحديث عن رسول اللهﷺ. فإذا كان الأمر مع أبي موسى هكذا، فإن التثبت مع غيره من التابعين من باب أولى.ولقد قبل عمر بن الخطابﷺ روايات عدة روى كل حديث صحابي واحد فلما خرج عمر إلى الشام بلغه أن الوباء قد وقع بها؛ فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه**

(١) رواه ابن أبي شيبة ٢/ ١٥٩، حديث ٧٦٤٢، المصنف تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى ١٤٠٩، مكتبة الرشد، الرياض.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص٧٦.

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٧٣-٧٥.

وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»[1]. فرجع عمر مع من كان معه، ولم يدخل الشام لرواية عبد الرحمن بن عوف عن النبيﷺ.

أما سيدنا علي، فقد ثبت أنه كان يأخذ برواية الراوي الواحد من غير أن يستحلفه ((فقد قبل رواية المقداد بن الأسود في حكم المذي أي من غير تحليف...))[2].

يتضح من هذا أن كلاً من أبي بكر وعمر وعلي كان يعمل بخبر الراوي الواحد من غير تحليف؛ لان الصحابة –كلهم عدول–، وأن بعضهم كان يثق برواية بعض.

---

(١) رواه مسلم في كتاب السلام (باب: الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها) حديث ٢٢١٩، صحيح مسلم ٤/ ١٧٤١.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي د مصطفى السباعي ص٧٧.

عمر بن الخطاب ورواية الحديث

كان سيدنا عمر بن الخطابﷺ يطب للأمر قبل وقوعه. فنهى عن الإكثار من الرواية عن النبيﷺ لأنّ المكثر من الرواية ربما يقع بهفوات وأخطاء من غير عمد. وقد اتخذ الطاعنون بسنة النبيﷺ وأهل البدع ذلك ذريعة للتجني على هذا الخليفة العظيم، زاعمين أنّهﷺ منع عددا من الصحابة الإكثار من التحديث عن رسول اللهﷺ، بل قام بحبسهم، وممن حبسهم: عبد الله بن مسعود وأبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء؛ بسبب إكثارهم من رواية الحديث في المدينة المنورة. ويستدل هؤلاء بما ذكره ابن حزم حيث قال:

((وروي عنه أيضا –أي عن عمر– ﷺ أنه حبس ابن مسعود من أجل الحديث عن النبيﷺ))[1].

وحين نتأمّل بكلام ابن حزم، نرى أنّ الرواية التي ذكرها لم يعتمدها؛ بل ذكرها من أجل أن يبين بطلانها، وقد جاء ذكر الرواية بصيغة تدل على التضعيف أو التمريض وهي: (روي). ولو أنّ ابن حزم كان يعتقد صحتها لقال: (روينا) مثلا.

على أنّ ابن حزم نص –فوق هذا– على أنّ هذه الرواية منقطعة. والحديث المنقطع: هو نوع من أنواع الحديث الضعيف. فقد نقل هذه الرواية إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وإبراهيم لم يسمع من عمر؛ فحصل الانقطاع.

ونعود إلى ما ذكره ابن حزم، فنراه ينص على أنّ هذه الرواية موضوعة فيقول:

((ولا يجوز الاحتجاج به ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد لأنه لا يخلو عمر من أن يكون اتهم الصحابة وفي هذا ما فيه أو يكون نهى عن نفس الحديث

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/ ٢٦٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

وعن تبليغ سنن رسول اللهﷺ إلى المسلمين وألزمهم كتمانها وجحدها وأن لا يذكروها لأحد فهذا خروج عن الإسلام وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك ولئن كان سائر الصحابة متهمين في الكذب على النبيﷺ فما عمر إلا واحد منهم وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا ولئن كان حسبهم وغيرهم متهمين لقد ظلمهم فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أي الطريقتين الخبيثتين شاء ولا بد له من احداهما))[1].

ومما يدل على عدم صحة هذه الرواية: أنّ كلا من أبي الدرداء وأبي ذر لم يُعرفا بين الصحابة بكثرة الحديث أولا، وأنّ سيدنا عمر كانت ثقته بابن مسعود كبيرة عالية ثانيا؛ لذلك قام بإرساله إلى الكوفة ليُعلّم الناس، وقد قال حين أرسله: لقد آثرتكم بعبد الله على نفسي.! وننظر إلى ابن مسعود، فنرى ثقته كبيرة عالية –أيضا– بسيدنا عمر: فقد كان ينهج نهجه، ويسلك مسلكه، وهو الذي قال:

((لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر –كرم الله وجهه– واديا وشعبا لسلكت وادي عمر وشعبه))[2].

فهل يُعقل –بعد هذا– أن يأمر عمر أمير المؤمنين عبد الله بن مسعود بالتقليل من الرواية فضلا عن أن يقوم بحبسه؟!.

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/ ٢٦٦.

(٢) تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ١/ ٣٧٢، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

الطعن بالإسناد[1]

إذا كانت السهام التي انتثلت وصُوّبت نحو إسناد الحديث قد كثرت قديما، فإنّ سهاما كثيرة في العصر الحديث نهجت النهج نفسه من أجل تشكيك المسلمين بالسنة المطهرة. وكانت بدايات تلك السهام والطعنات منذ القرن الثاني للهجرة. فقد ثلّت دولة الإسلام عروش الفرس، وقضت على وثنيتهم ومرّغت كرامتهم في الرغام؛ فظهرت حركات الزنادقة والشعوبية وغيرهما التي عزّ عليها أن تندحر بلادهم ذلك الاندحار؛ فكرهوا الإسلام ودولة الإسلام، وصاروا ينتهزون الفرص للنيل من هذا الدين. ومما اتجهوا إليه: الطعن بإسناد الحديث والتشكيك فيه. ويدلنا على هذا ما ذكره الخطيب البغدادي عن أبي داؤد السجستاني قال:

((لما جاء الرشيد بـ (شاكر) رأس الزنادقة ليضرب عنقه قال: أخبرني لم تعلِّمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض –أي الطعن بالصحابة– والقدر؟ قال: أمّا قولنا بالرفض فانا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن نبطل المنقول...))[2].

وهذا لون من ألوان النهج الذي اتخذه الزنادقة لمحاربة هذا الدين. وقد تنبه العلماء إلى خطر هؤلاء؛ فأفصح أبو زرعة الرازي عن سرّ تجريح رجال السند الثقات–وبخاصة صحابة النبيﷺ– فقال:

((إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول اللهﷺ فاعلم انه زنديق،

---

(١) الإسناد لغة: ما ارتفع من الأرض في قبل الجبل أو الوادي، وما يعتمد عليه من حائط وغيره.
الاسناد اصطلاحاً: سلسلة رواة الحديث الموصلة إلى المتن.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٤/ ٣٠٨، دار الكتب العلمية، بيروت.

وذلك أن الرسولﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول اللهﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة))[1].

ولقد كان هؤلاء تضيق صدورهم حين سماعهم بإسناد الحديث، بل كانوا لا يتضايقون من شيء تضايقهم من سماع الحديث بإسناده، فكان أثقل ما يكون عليهم. يقول الحاكم النيسابوري:

((سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه وهو يناظر رجلا؛ فقال الشيخ: حدثنا فلان؛ فقال له الرجل: دعنا من حدثنا إلى متى حدثنا؟ فقال له الشيخ: قم يا كافر، ولا يحل لك أن تدخل داري بعد هذا، ثم التفت إلينا فقال: ما قلت قط لأحد لا تدخل داري إلا لهذا))[2].

وروى الحاكم –أيضا– عن أحمد بن سلام الفقيه، قال:

((ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد والبدع لا ابغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد))[3].

وقال أحمد بن سنان القطان

((ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث وإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه))[4].

---

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص٤٩.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٤.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٤.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٤.

وقد نهج هذا النهج في الطعن بالإسناد المستشرقون من غير المسلمين وتلامذتهم وأذنابهم ودعاة اللادينية، فنالوا من المحدّثين، وذموا الأسانيد وبخاصة الإسناد الأوّل، فزعموا ((أنّ الأسانيد اخترعت من قبل الضعفاء والكذابين، وركّبت على المتون المختلفة، وإيهامهم بأنّ ذلك التبس على المحدثين))[1].

وكمثال على ذلك ما ذهب إليه المستشرق اليهودي المجري (جولديسيهر) الذي لُقّب بشيخ المستشرقين فيما مضى من أنَّ أسانيد الأحاديث كانت مخترعة من قبل المحدثين.! ولم يكن هذا المستشرق هو الوحيد من المستشرقين غير المسلمين الذي ذهب هذا المذهب، فهناك الكثير ممن زعم زعمه، وهناك الكثير من تلامذته والسائرين في نهجه والسالكين مسلكه، حتى وُجد من وصف أهل الحديث بأنّهم (عبيد الأسانيد)، ومن وصف الإسناد بأنّه نوع من التزمت.!!

وربما هناك من يعجب من موقف المستشرقين غير المسلمين من الذين يدعون التحقيق العلمي من موقفهم هذا، ولكن إذا عرف السبب بطل العجب-كما يُقال-، فإنّ هناك دافعين مهمين حملت هؤلاء المستشرقين على الحقد على الإسلام والدس عليه، أولهما: عصبيتهم العمياء ضد هذا الدين التي أثارها رجال الكنيسة في أوربا، وثانيهما: دافع سياسي استعماري. وقد ثبت أنّ أكثر هؤلاء كانوا يعملون في دوائر المخابرات الاستعمارية وخدمة الكنائس والصهيونية. وليس هذا اتهاما لهم، فإنّ الدراسات التي قام بها العلماء عن حياة هؤلاء أثبتت ذلك.

---

(١) السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام تأليف: د. عماد السيد الشربيني ٢/ ١٤٦، الطبعة الثانية ١٤٢٩-٢٠٠٨، دار اليقين، مصر، المنصورة.

ويحق لكل منصف حر الفكر أن يقر بأنّ سير الأوائل لا تعرف إلا عن طريق نقل الرواية الصحيحة. وقد أقرّ المنصفون من غير المسلمين فضلا عن المسلمين بالجهود الكبيرة التي بذلها المسلمون في إسناد الحديث، والدقة في ذلك، حتى قال العالم الألماني (شبرينجر):

((إنّ الدنيا لم تر ولن ترى أمة مثل المسلمين، فقد درس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل))[1].

ونحن حين ننظر في أحوال الأمم الغابرة، والمذاهب والأديان الأخرى، نرى أنّها تفتقد إلى السند في أيّ جانب كان من جوانب تاريخها.!

وهكذا يحق لكل مسلم أن يفخر ويتفاخر، بأنّ عقيدتنا وشريعتنا وأخلاقنا الإسلامية وصلتنا عن طريق نقل الرواية، وأمّا المستشرقون من غير المسلمين، فليس لهم أسانيد تتصل بأممهم القديمة، وليست لهم أسانيد حتى إلى أنبيائهم.

أمّا عن اختراع الأسانيد، وتركيب المتون المختلفة عليها، فقد عالجه أئمة الحديث وجهابذته، وكل من كتب في (الجرح والتعديل): فقد نصّوا على أسماء الوضاعين، ودرسوا حياة كل واحد منهم قبل أن يهرف المستشرقون بما لم يعرفوا بأكثر من ألف سنة: فقد قرر علماء الحديث: أنّه لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن. ومن العلماء الذين قاموا بذكر أسماء الوضاعين الكذابين المفترين للأسانيد: عبد الرحمن بن الجوزي وابن عرّاق وغيرهما. وكمثال على ذلك: ما كان يفعله

(١) الإسناد من الدين تأليف: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص٣٢، نقلا عن مقدمة كتاب (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر العسقلاني التي كتبها (شبرينجر) للكتاب، طبع كلكته في الهند.

إبراهيم بن اليسع، فقد كان يحدث عن جعفر الصادق وهشام بن عروة، فيركب حديث هذا على حديث ذلك، لتستغرب الأحاديث باستغراب تلك الأسانيد. وقد نص علماء الحديث على أنّ من يفعل هذا يصير دجالا، ونصّ على هذا (الاسفراييني) فقال:

((إن من قلب الإسناد ليستغرب حديثه ويرغب فيه يصير دجالا كذابا تسقط به جميع أحاديثه وإن رواها على وجهها))[1].

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ١٥.

توسع المحدّثين في نقد السند أكثر من نقد المتن

يخطئ من يظن أنّ المحدّثين قصّروا في نقد المتن. فهم لم يقصّروا في هذا، لكن توسعهم في نقد السند كان أكثر؛ وذلك لأسباب مهمة منها: أنّ علماء الحديث الذين قاموا بنقد السند اكتفوا بما ظهر لهم من صلاح الراوي وعدالته ظاهرا وباطنا، وقوة ضبطه وحفظه، وبُعدِه عن الكذب على النبيﷺ. فمن حاز على هذه الصفات أعلاها، صار احتمال كذبه بعيدا. لذلك لم تكن هناك حاجة للمبالغة في نقد المتن.

على أنّ هناك أسبابا أخرى جعلت نُقّاد الحديث يُحجمون عن المبالغة في نقد المتن، ومن تلك الأسباب:

١- هناك أحاديث متشابهة لا يستطيع العقل المجرد البت في المراد بها، ولا يُدْرَكُ المراد بها إلا من الله ومن رسوله. وفي مثل هذه الأحاديث: إمّا أن يُفوّض المسلم علم حقيقتها إلى الله، وتنزيه الله عن ظاهرها، وإمّا أن تؤول بما يوافق العقل ولا يتناقض مع النقل، وذلك كأحاديث الصفات.

٢- الرسولﷺ أُوتي جوامع الكلم، فيُحمل حديثه في الغالب على الحقيقة، وقد يُحمل على المجاز إذا تعذّر حمله على الحقيقة. فليس صوابا أن يتجرّأ أحد فيرفض الحديث الذي لا تقبله العقول إذا حُمل على الحقيقة، فإنّ هذا الحديث أو ذاك، يُمكن أن يُحمل على المجاز لغة وشرعا. وقد وردت آيات من القرآن في هذا السياق، قال تعالى: ﴿ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ ﴿١٣﴾ ﴾ سورة الرعد.

٣- وردت أحاديث سمعية تحدثت عن أحوال يوم القيامة بما تضمنته من

أهوال تنال العاصين، ونعيم ينال الطائعين، وكذلك ما ورد في صفة الجنة ونعيمها والنار وعذابها...فإنّ رد هذه الأحاديث وأمثالها، قياسا بالعقل على ما في الدنيا ليس من الصواب أبدا.

يتضح من هذا أنّ علماء الحديث كانوا موفقين في هذا المنهج الذي انتهجوه في توسعهم في نقد السند أكثر من نقد المتن.

المحدّثون لم يقصروا في نقد متن الحديث

الأساليب التي اتبعها المستشرقون للنيل من الإسلام كثيرة، ومنها: ادعاؤهم تقصير علماء الحديث في نقد متن الحديث، زاعمين أنّ التصحيح والتضعيف يُعرف من السند -وحده-: فإذا كان السند صحيحاً حكموا على الحديث بالصحة من غير أن ينقدوا المتن، وإذا كان هناك من قام بنقد المتن، فإنّ نقدهم ذاك ما كان إلا ضئيلا بالنسبة إلى نقد السند.! لذلك وصف المستشرقون منهج المحدثين بالضعف في نقد متون الأحاديث.

وقد نهج هذا النهج -أيضا- تلامذة المستشرقين، ومن تأثّر بهم من المفكرين المسلمين. يقول الأمير (ليوني كايتاني) ١٨٦٩-١٩٢٦:

((كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه))[1].

ويقول:

((إنّ المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص؛ إذ يرونه احتقارا لمشهوري الصحابة، وقحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي))[2].

ويقول شاخت ١٩٠٢-١٩٦٩:

((ومن المهم أن نلاحظ أنّهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية مادة (أصول) ٢/ ٢٧٩.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية مادة (أصول) ٢/ ٢٧٩.

نفسه))[1].

أمّا محمود أبو رية، فقد قال وهو يتحدث عن عمل المحدثين في نقد الحديث:

((...قد حصروا عنايتهم في معرفة رواة الحديث والبحث على قدر الوسع في تاريخهم، ولا عليهم-بعد ذلك- إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحا في نفسه أو غير صحيح، معقولا أو غير معقول؛ إذ وقفوا بعلمهم عند ما يتصل بالسند فحسب، أمّا المعنى، فلا يعنيهم من أمره شيء))[2].

وحين نتأمّل في ما كتبه (محمود أبو ريّة) وغيره، نرى أن تلك الكتابات لم يأتوا بها من بنات أفكارهم، لكنّه التقليد الأعمى للمستشرقين، من غير دراية لحقيقة المنهج الذي اتبعه المحدثون في نقد السند والمتن.

وهذه الشبهة هي من الشبهات المتهافتة التي لا تقف أمام البحث العلمي، وتدحضها الأدلة الدامغة التي تزخر بها كتب الحديث التي عُنيت بالسند والمتن معا ولو كانت عنايتهم بالسند أكثر، لكنهم لم يهملوا نقد المتن[3]، ومن تلك الأدلة ما يأتي:

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية مادة (أصول) ٢/ ٢٨٠.

(٢) أضواء على السنة النبوية تأليف: محمود أبو رية ص٤، الطبعة الأولى ١٣٧٧-١٩٥٨، مطبعة دار التأليف بمصر.

(٣) السند: هو الطريق الموصل إلى المتن. أي سلسلة رواة الحديث الموصلة إلى المتن.

المتن: هو ألفاظ الحديث التي تتقوّم بها معانيه.

وعرّفه ابن جماعة فقال: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام. ينظر: تدريب الراوي للسيوطي ص١٥.

١- اهتم علماء الحديث بنقد المتن قبل اهتمامهم بنقد السند. وقد ظهر ذلك في عصر مبكر: ظهر في عصر الصحابة. فهذه أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، قامت بالاستدراك على عدد من الصحابة، لا لضعف رواياتهم، ولكن لعدم حفظ قسم منهم الحديث كاملا، أو لأنّ قسما من الروايات لا تنسجم مع قسم من الأحكام الشرعية. وقد قام الإمام (بدر الدين الزركشي) بعمل جليل، حين جمع ما استدركته عائشة على الصحابة، وذلك في كتابه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)[1]، وقد عُني الكتاب بنقد المتن. ولم تكن عائشة -وحدها- هي التي استدركت على الصحابة. فهذا عبد الله بن عباسﷺ ((...دعا بقضاء علي، فجعل يكتب منه أشياء، ويمرُّ به الشيء فيقول: والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل))[2].

ذلك أنّ الصحابي الذي يُروى له حديث كان يعرضه على المحفوظ عنده: فما وافق محفوظه قبله، وإلا تركه.

وهذا عمر بن الخطابﷺ لم يأخذ بحديث فاطمة بنت قيس -وقد طلقها زوجها ثلاثا- وادعت أنّ رسول اللهﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة. فلم يقبل ذلك سيدنا عمر وقال:

((لا نترك كتاب ربنا وسنة نبيناﷺ لقول امرأة لا ندري حفظت أم نسيت: لها السكنى والنفقة، قال اللهﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ

(١) طبع هذا الكتاب أكثر من طبعة بتحقيق: سعيد الأفغاني . وطبع طبعة أخرى بتحقيق د. محمد بنيامين أرول وراجعه وقدم له: شعيب الأرنؤوط.

(٢) رواه مسلم في المقدمة (باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء) حديث ٧، صحيح مسلم ١/ ١٣.

وَأَحْصُوا۟ ٱلْعِدَّةَ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ ۖ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ... ﴾))[1].

٢- قام علماء الحديث بتدوين علم يُسمى (علم مختلف الحديث). ويبحث هذا العلم في أحاديث مقبولة تتعارض مع أحاديث مقبولة أُخرى في ما يظهر من المعنى. ويُعنى هذا العلم بالمتون –وحدها-. ومن تلك الكتب المؤلفة في هذا العلم (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي، و(تهذيب الآثار) لمحمد بن جرير الطبري، و(تأويل مختلف الحديث) لعبدالله بن مسلم بن قتيبة، وغير ذلك من الكتب.

٣- هناك علم يسمّى (علم علل الحديث)، يُعنى أكثر ما يُعنى بمتن الحديث، مثل (علل الحديث) لابن أبي حاتم، و(العلل الكبرى والعلل الصغرى) للترمذي. ونجد في هذا العلم إسناد الحديث قد يكون صحيحا، لكنّ العلماء قاموا بتضعيفه -أحيانا- بسبب علة في متنه، ويطلقون عليه ألفاظا منها: (منكر المتن)، و(شاذ المتن)، و(مضطرب المتن)...وغير ذلك من المصطلحات.

٤- لم يكن السند الصحيح هو الدليل الوحيد على صحة الحديث، بل هو دلالة على صحته في الغالب.

٥- إذا أردنا أن نعرف الحديث الموضوع من غيره، فإنّا نستدل على الوضع في المتن قبل الاستدلال من السند؛ ذلك لأنّ الذين يقومون بوضع الحديث يعمدون إلى تركيب الإسناد القوي الجيد على المتن الموضوع. وهناك أساليب أخرى اتبعها الذين يضعون الحديث تُعرف في الكتب والبحوث المؤلفة في الحديث الموضوع،

---

(١) رواه مسلم في كتاب الطلاق (باب: المطلقة ثلاثا لا نفقة لها) حديث ١٤٨٠، صحيح مسلم ٢/١١١٨-١١١٩.

والوضع يُعرف في مثل هذه الحالات عن طريق المتن.

٦- كل من يطّلع على ما في الصحيحين والسنن الأربع في الحديث، يرى اهتمام العلماء بالمتن اهتماما ظاهرا. فهذا الإمام البخاري يختار رواية واحدة من مئات الروايات. ويتقدم الزمن، وتكثر الدراسات في متون الأحاديث، وتتبيّن دقة اختياره من كل رواية من تلك الروايات التي دونها في صحيحه. وهكذا بدا الاهتمام واضحا بمتون الأحاديث بما دوّنه الأئمة: مسلم وأبو داؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

٧- اشترط علماء الحديث منذ القدم في صحة الحديث: أن يكون خاليا من الشذوذ، وسالما من العلة القادحة. والشذوذ: مخالفة الثقة من هو أرجح منه في متنه أو سنده في الزيادة أو النقصان، على أن يكون الجمع بين ما اختلفا فيه غير ممكن. والعلة القادحة: هي أمر خفي يقدح في صحة نسبة الحديث. والشذوذ والعلة تقدحان في المتن كما تقدحان في الإسناد. وهذا دليل واضح على أنّ علماء الحديث لم يغفلوا الاهتمام بمتن الحديث.

٨- ليس هناك تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن، يقول ابن الصلاح:

((قد يُقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح لكونه شاذا أو معللا))[1].

ويقول ابن كثير:

((والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن؛

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٥ حققه: الدكتور نور الدين عتر، طبع سنة ١٤٠١-١٩٨١، المكتبة العلمية.

إذ قد يكون شاذا أو معللا))[1].

لذلك نجد علماء الحديث يقولون: حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد، وهذا مرتبته دون مرتبة الحديث الصحيح أو الحديث الحسن. فهذا الخطيب البغدادي يروي حديثا في فضل أبي بكر الصديق ثم يقول بعده:

((لا يثبت هذا الحديث، ورجال إسناده كلهم ثقات))[2].

وروى الذهبي حديثا وقال فيه:

((..وهو مع نظافة سنده منكر جدا))[3].

وروى الحاكم حديثا، ثم قال عقبه:

((هذا حديث شاذ بمرّة؛ فإنّ رواته ثقات، وليس له أصل عن أنس ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر))[4].

هذا هو المنهج الذي اتخذه علماء الحديث في رد روايات كان سندها صحيحا، وذلك لوجود نكارة في متونها. وهذا دليل واضح -أيضا- في دحض شبهة أولئك الذين زعموا أنّ علماء الحديث كان اهتمامهم منصبّا على السند، ولم يهتموا بمتن الحديث.

ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أن علماء الحديث وضعوا أماراتٍ يستدل بها على

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تأليف: أحمد محمد شاكر ص٤٦.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٤/ ٣٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي ٣/ ٣٠١، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبعة الأولى ١٩٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٢٢، نشره وعلّق عليه: الدكتور السيد معظم حسين، الطبعة الثانية ١٣٧٩-١٩٧٧، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

الحديث الموضوع، ومن تلك الأمارات: ركاكة اللفظ الذي يقدره الخبراء باللغة العربية، وركاكة المعنى، ومخالفته للعقل مخالفة لا تقبل أي تأويل كان، واشتماله على مبالغاتٍ لا تصدر عن عاقل. ومن ذلك: منح الأجور الكبيرة في الجنة على عمل قليل، ووضع الوعيد الشديد على مخالفة يسيرة، وكذلك مخالفة الحديث للحس والمشاهدة، ومخالفته لصريح القرآن أو السنة أو الإجماع، مع تعذر التأويل المقبول، أو أن يكون الحديث في أمر لم يكن موجودا في العهد النبوي، أو مخالفته للمنطق السليم. وهذه أمثلة ثلاثة فقط من أمثلة كثيرة في نقد المتن:

١- اورد ابن الجوزي الحديث الموضوع: (شكوت إلى جبريل رمدَ عيني فقال لي: أنظر في المصحف). وينص ابن الجوزي على أن هذا الحديث موضوع فيقول: (وأين كان في العهد النبوي مصحف حتى ينظر فيه؟!)[1].

٢- ونقل الحافظ ابن حجر الحديث الموضوع: (اتاني جبريل بسفرجلة فاكلتها ليلة أسري بي؛ فعلقت خديجة بفاطمة)[2].

والوضع في هذا الحديث ظاهر؛ وذلك لمخالفته للتاريخ الصحيح؛ فإن السيدة خديجة رضي الله عنها توفيت قبل حادثة الاسراء والمعراج .

٣- ذكر ابن قيم الجوزية الحديث الموضوع: (إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه)، ثم قال:

(هذا –وإن صحح بعض العلماء سنده- فالحس يشهد بوضعه؛ لانّا نشاهد

---

(١) دفاع عن السنة للدكتور الشيخ محمد محمد أبو شهبة ص٤٧، الطبعة الثانية ١٤٢٨-٢٠٠٧ مكتبة السنة- القاهرة.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة لمحمد بن ناصر الدين الألباني رقم ٥٠٢٧.

العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة الف رجل عند حديث يروى عن النبيﷺ لم يحكم بصحته بالعطاس)[1].

وهكذا نجد المنهج النقدي للمحدثين تناول السند والمتن معا. وقد طبق المحدثون هذا تطبيقا عمليا لم يشركهم فيه أحد. فلم يستطع الاوربيون حتى يوم الناس هذا أن يطبقوا هذا المنهج الفريد؛ ذلك لان منهج النقد عند الاوربيين كان منصبا على المتن وحده، أما نقد السند، فليس لهم نصيب فيه إلا بمقدار ضئيل.

وأخيراً:

فقد كانت العناية بمتون الأحاديث في زمن الأئمة الأعلام أصحاب الكتب الستة واسعة ومهمة، وقد توسعت هذه الدراسات -فيما بعد- أكثر وأكثر، وكان أكثر اهتمام المحدثين بالمتن، وما السند إلا وسيلة من الوسائل للوصول إلى صحة المتن أو ضعفه أو وضعه، وما الشروط الخمسة التي وضعها علماء الحديث لصحته إلا من أجل ضبط المتن[2]: فحكموا على متن الحديث بالوضع إذا خالف العقل، أو الحس، أو القرآن، أو السنة الصحيحة أو المشهورة، ولم يمكن التوفيق بينهما،

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية ص٥١، حققه : عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٥-٢٠٠٤، مكتب المطبوعات الإسلامية .

(٢) شروط الحديث الصحيح هي:

١- إتصال السند من راويه الأوّل إلى منتهاه.

٢- أن يكون كل واحد من رواته عدلا.

٣- أن يكون ضابطا للحديث ضبطا تاما.

٤- أن لا يكون المروي شاذا.

٥- أن لا يكون الحديث معللا.

ولا يُمكن أن تؤوّل تأويلا مقبولاً. وقد قال ابن الجوزي:

((الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه على الغالب))[1].

وقال -ايضا-:

((ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع))[2].

وقال التابعي الربيع بن خُثيم أحد أصحاب ابن مسعود:

((إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها))[3].

وإذا كان علماؤنا قد اهتموا اهتماما واسعا بنقد رواة الحديث تجريحا وتعديلا، فقدموا علما لم يسبقهم اليه سابق، ولم يلحقهم فيه لاحق، فقد قاموا –في الوقت نفسه- بنقد متن الحديث: فبينوا صحيحه من سقيمه. وهذه الثروة العلمية الزاخرة لا يملك المستشرقون وتلامذتهم ومن تأثر بهم عشر معشار ما كان عليه أئمة الحديث من دقة في نقد متون الاحاديث.

---

(١) الباعث الحثيث ص٩٠.

(٢) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ١/ ١٩٦ بتحقيق حسن شلبي وماهر محمد ثملاوي الطبعة الاولى ١٤٢٧-٢٠٠٦مؤسسة الرسالة/ بيروت

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٦٢.

الخوارج والسنة النبوية

الخوارج حزب سياسي، ظهر في خلافة سيدنا علي بن أبي طالبﷺ، بعد الفتنة التي وقعت بينه وبين معاوية بن أبي سفيان في قضية التحكيم في معركة (صفين). كان هؤلاء في جيش سيدنا علي أولا، ولّما أراد معاوية التحكيم وافقوا عليه في أول الأمر، ثم عادوا فأنكروه. وقد قبل سيدنا علي التحكيم مضطرا ولم يقبله مختارا، فخرجوا من جيشه، واشترطوا لرجوعهم أن يقر سيدنا علي بالكفر على نفسه لموافقته على التحكيم، وأن ينقض الاتفاق مع سيدنا معاوية. لقد وقفوا هذا الموقف لاعتقادهم أنّ الخلافة لا تكون إلا بانتخاب حر، فإذا انتخب الخليفة، فليس له أن يتنازل أو يُحكِّم. ومما قرروه -أيضا-: ((علي وشيعته، ومعاوية وأعوانه، وعثمان ومن لم يبرأ منه، كل هؤلاء في نظر الخوارج كفار تستحل دماؤهم))[1].

لذلك التحموا مع سيدنا علي في معركة (النهروان).

وحين نريد أن نعرف عن موقف الخوارج من السنة النبوية، لابد لنا أن نلقي نظرة عامة عن موقف الصحابة والتابعين من سنتهﷺ. فإنّ الصحابة قد اهتموا بسنة النبي في حياته وبعد مماته..فحفظوها، وتحاكموا إليها، وعملوا بأوامرها ونواهيها. أمّا التابعون، فقد أخذوا بكل ما رواه الصحابة من أحاديث النبيﷺ من غير أي تردد كان، وذلك لثقة التابعين بكل ما يرويه الصحابة، وكانوا يرون أنّ النبيﷺ أعظم من أن يفتري عليه أحد بكذب. فلمّا وقعت الواقعة في الفتنة بقتل

(١) الحديث والمحدثون تأليف: محمد محمد أبو زهو ص٨٤، الطبعة الأولى ١٣٧٨-١٩٥٨، مطبعة مصر، القاهرة.

خليفة المسلمين عثمان بن عفانﷺ ظهرت بوادر من ناس تكفّر الصحابة وترد ما رووه من أحاديث. هذه الطائفة التي نهجت هذا النهج هي طائفة الخوارج، وقد تحدّث النبيﷺ فيهم، ووصفهم وصفا دقيقا ليحذّر المسلمين منهم ومن الوقوع في شركهم فقال:

«يقرؤون الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ من الْإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ من الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»[1].

ولعلّ اللهﷻ أطلع نبيه على ما يقوم به هؤلاء مستقبلا من جرائم في استباحة الدماء والأموال وسبي النساء؛ فحذّر منهم ذلك التحذير.

وتبدو خطورة هذه الطائفة في ردها سنة النبيﷺ، حتى السنن المتواترة لم يأخذوا بها، زاعمين أنّها تخالف القرآن. فالرجم للزاني المحصن ثبت بسنة النبيﷺ، لكنّهم لم يأخذوا بها واكتفوا بالجلد فقط، ونصاب قطع يد السارق، لم يأخذوا به أيضا فيُقطع السارق عندهم، سواء كانت سرقته في كثير المال أو قليله، ويُقطع -عندهم- من الإبط وليس من الرسخ كما ثبت في السنة، وكذلك أوجبوا الصلاة على الحائض في حال حيضها، ولم يمنعوا القاتل من الميراث، ولم يمنعوا التوارث بين مختلفي الملة، ولم يأخذوا بشاهد مع يمين المدعي، وكذلك لم يأخذوا بصدقة الفطر، وثبوت حق الشفعة، وقد أباحوا الجمع بين المرأة وعمتها أو

---

(١) رواه البخاري في كتاب التوحيد (باب: قول الله تعالى: ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ حديث ٧٤٣٢، البخاري مع الفتح ١٣/ ٥٠٩، ومسلم في كتاب الزكاة (باب: ذكر الخوارج وصفاتهم) حديث ١٠٦٤، صحيح مسلم ٢/ ٧٤١-٧٤٢.

خالتها...!!.

هذه الأحكام وغيرها ثبتت بالسنة ولم يأخذوا بها. يقول الإمام ابن تيمية:

((والخوارج جوزوا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنته ولم يوجبوا طاعته ومتابعته وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التى تخالف بزعمهم ظاهر القرآن))[1].

لقد كان الخوارج أصحاب فتنة، أرادوا نشر ضلالاتهم في مجتمع الصحابة فلم يُفلحوا فكان (الصحابة) لهم بالمرصاد، حيث كشفوا باطلهم، وأماطوا اللثام عن زيفهم، وأقاموا الحجة بعد الحجة على وجوب الأخذ بتشريعات النبي التي تبيّن ما أجمله القرآن، وتخصص عامّه، وتقيّد مطلقه، فوق الأحكام الجديدة التي سكت عنها القرآن.

ولابد لنا أن نشير هنا إلى أنّ هذا الحكم يسري على الكثرة الكاثرة من الخوارج وقد ظهر منهم -فيما بعد- أفراد قلائل تفقهوا في الدين، ورووا أحاديث النبيﷺ، واعتمدهم قسم من أئمة الحديث.

الخوارج ليسوا من الصحابة

قد يتبادر إلى الذهن أنّ في الخوارج من هو من صحابة النبيﷺ. والحقيقة غير ذلك، فليس في الخوارج واحد من الصحابة، ولا من فقهاء أصحاب الصحابة من التابعين. ولو كان فيهم قسم من الصحابة أو من فقهاء التابعين، لما نهجوا ذلك النهج المنحرف عن الإسلام الصحيح: من اتهام سيدنا علي بالكفر ثم قتله. ولمّا

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/ ٢٠٨، جمع ابن قاسم، المملكة العربية السعودية.

جاء عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لمناظرة الخوارج سألوه: ((فقالوا: ما جاء بك؟ فقال: جئتكم من عند أصحاب رسول اللهﷺ **وليس فيكم منهم أحد**، ومن عند ابن عم رسول اللهﷺ، وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله؛ جئت لأبلغكم عنهم وابلغهم عنكم...))[1].

فقوله للخوارج ((**وليس فيكم منهم أحد**)): دليل واضح على أنّ الخوارج ليسوا من صحابة النبيﷺ.

الخوارج والكذب في الحديث

هناك من ذهب إلى أنّ الكذب في الحديث قد وقع من الخوارج –ولو كان في نطاق ضيق جدا– ومن أسباب قلة الكذب عندهم: اعتقادهم بكفر مرتكب الكبيرة –والكذب كبيرة– فكيف يستحلون الكذب وهذه عقيدتهم في صاحب الكبيرة؟!

على أنّا نجد روايات ذكرت أنّ من الخوارج من قام بوضع الحديث على لسان النبيﷺ.

ويستبعد الدكتور مصطفى السباعي –رحمه الله– أن يقع الكذب على النبي من واحد منهم، ذاكرا أنّه بحث كثيرا عن حديث وضعه واحد من الخوارج فلم يعثر عليه، مدللا على استبعاده: أنّ مرتكب الكبيرة عندهم كافر –والكذب من الكبائر– ومستدلا بما ذهب إليه المبرد حيث قال:

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/ ١٠٤، مصورة عن إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

((والخوارج في جميع أصنافها تبرأ من الكاذب، ومن ذي المعصية الظاهرة))[1].

ومن أدلته على استبعاده وقوع الكذب منهم:((أنّهم كانوا عربا أقحاحا، فلم يكن وسطهم بالوسط الذي يقبل الدسائس من الزنادقة والشعوبيين...وكانوا في العبادة على حظ عظيم، شجعانا صرحاء لا يجاملون ولا يلجؤون إلى التقية...ولو كانوا يستحلون الكذب على رسول اللهﷺ؛ لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطغاة...))[2].

وملخّص القول: أنّ خطأهم كان جسيما في عدم الأخذ بسنة النبيﷺ، وأنّ فهمهم كان واغلا بالخطأ إلى الأذقان حيث زعموا أنّ السنة النبوية تخالف القرآن. ولكنّ الله سلّم سنة نبيه، فلم يتابعهم على ضلالاتهم أحد إلا ما كان من أناس أميين أو شبه أميين، ليست لهم معرفة بأصول التشريع الإسلامي، أو من الحاقدين على هذا الدين يرفعون أصواتهم بين حقبة وأخرى من حقب التاريخ. ومع ذلك، فإنّ أراء الخوارج هذه ظلّت رهينة في بطون كتب التاريخ، تحكي الانحراف عن صراط الله المستقيم كيف يكون.

تعقيب

إنّ ما ذكرته هنا هو الشائع في أوساط من أرّخوا للخوارج. لكن هناك من ذهب إلى أنّهم يأخذون بالسنة النبوية مصدرا للتشريع، ويردون أقوال قسم من

---

(١) الكامل في الأدب للمبرد ٢/ ٥٦٧، بتحقيق: جمعة الحسن، الطبعة الأولى ١٤٢٥-٢٠٠٤، دار المعرفة بيروت.

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص٨٥.

الصحابة وبخاصة بعد التحكيم[1]. وكل من درس الخوارج يجد أنّهم فرق كثيرة وصلت إلى عشرين فرقة. وقد ذهبت تلك الفرق وصارت في ذمة التاريخ، ولم يبق منها سوى الإباضية. وحين نرجع إلى ما دوّنه الإباضية في كتبهم، نجد أنّهم يأخذون بالسنة، ويروون الأحاديث عن علي وعثمان وعائشة وأبي هريرة وغيرهم، وقد نصوا في كتبهم على أخذهم بخبر الآحاد، وأنّه يُقدّم على القياس في قول عامة فقهائهم. ((ومن هنا يثبت أنّه لا يجوز إطلاق القول بأنّ كافة الخوارج يرفضون السنة التي رواها الأصحاب بعد التحكيم أم قبله))[2].

(١) ينظر: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ١/ ٢٣، المكتب الإسلامي ١٤١٣-١٩٩٢.

(٢) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه ١/ ٢٣.

كل من عُني من الغربيين بدراسة الإسلام وحضارته ولغته وتاريخه يطلق عليهم اسم المستشرقين. وكانت طلائع وجودهم في القرن الثامن عشر. وكثير منهم كان من موظفي المؤسسات الصهيونية أو التنصيرية أو الاستعمارية، فقاموا بتقديم خدمات كبيرة للمستعمرين لمّا استعمروا البلاد العربية والإسلامية. ونحب أن نقف وقفة قصيرة أمام هذه الحركة:

لقد شنّت أوربا ثماني حملات صليبية على الشرق الإسلامي، ولم تستطع أن تحقق ما أرادت، فقد رأت بأمّ عينيها بسالة المسلمين وشجاعتهم وتضحياتهم، وعلمت أنّ ذلك –كله– كان بدافع من دينهم: فهو الذي يحضهم على الجهاد والبسالة والتضحية. وأدرك هذه الحقيقة (القديس لويس التاسع) قائد الحملة الصليبية الثامنة وملك فرنسا. فلمّا وقع أسيرا في مدينة (المنصورة) بمصر، وأُطلق سراحه بفدية، ظل يفكر وهو بالأسر بضرورة تغيير النهج في محاربة المسلمين، وتحويل المعركة من الحديد والنار إلى تشكيك المسلمين بعقيدتهم وشريعتهم؛ لأنّ قوة الحديد والنار لا تجدي مع ناس يطلبون الموت لتوهب لهم الحياة. ولمّا عاد إلى فرنسا عمل على أن تكثّف الجهود لهذا الغرض.

ويمضي الزمن، وأطماع الغرب في بلاد المسلمين تزداد يوما بعد يوم، فعملوا على السير في خطة (القديس لويس التاسع)؛ فاقبلت البعوث من هنا وهناك من العلماء والمؤرخين والعسكريين من أمريكا وإنكلترا وفرنسا وروسيا...أقبل هؤلاء يدرسون كل ما يتعلق بالشريعة الإسلامية، ومعرفة قوة المسلمين وضعفهم، ولم تكن نية الكثير منهم التوصل إلى حقيقة هذا الدين، بل كانت نواياهم عدوانية،

وقد يسّروا أمر الصهاينة والمنصِّرين والمستعمرين؛ ليقوم كل واحد منهم بدوره في تشكيك المسلمين بالإسلام.

لقد كان اهتمام المستشرقين أولا منصبّا على الدراسات التاريخية واللغوية والأدبية، وقد قاموا بتحقيق عدد من كتب التراث في هذا المجال، وكان لهم الفضل في الفهرسة وجمع المخطوطات. أمّا الدراسات الحديثية، فلم يهتموا بها إلا في وقت متأخّر. لقد أدركوا أنّهم لا يستطيعون تشكيك المسلمين بقرآنهم، فاتجهوا إلى التشكيك بالمصدر الثاني من مصادر التشريع: وهو السنة النبوية، محاولين أن يشوهوا صورتها-ولو بالافتراء عليها- لأنّها ترتبط بالقرآن الكريم في تفسير آياته، وتفصيل مجمله، وتخصيص عامّه، وتقييد مطلقه أولا، ولأنّ الأحكام الفقهية بُنيت على السنة أكثر مما بُنيت على القرآن الكريم بعد ذلك. فإذا شك المسلمون بسنة نبيهم، فلا يبقى من الإسلام شيء.! ومُلخّص المنهج الذي اتبعوه: زعمهم أنّ السنة تناقض القرآن، بل إنّ الأحاديث النبوية يناقض بعضها بعضا، وأنّ الصحابة لم يتوخوا الدقة في نقل الحديث، فكانوا يضيفون إليه، ويحذفون منه حسب ما يشتهون وينسبون ذلك إلى النبيﷺ.!! وذهبوا إلى أبعد من هذا فزعموا أنّ الأحاديث النبوية مختلقة، قد وضعها المسلمون في القرنين الثاني والثالث ونسبوها إلى النبيﷺ أمّا الأحاديث التي لا يستطيعون الطعن بها فأرادوا أن يقوموا بتجميدها فقالوا: نعرض الحديث على القرآن، فإن وافقه قُبل وإلا تُرك، ودليلهم ما نسبوه إلى النبيﷺ: «**ما أتاكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله لم أقله وإنّما أنا موافق كتاب الله وبه هداني**

الله»[1].

لقد ذهبوا هذا المذهب ليهدموا المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

وهذا الحديث الذي استشهدوا به هو من الأحاديث المكذوبة الموضوعة، وقد نصّ العلماء على وضعه فقال الإمام الشافعي:

((هذا الحديث رواه رجل مجهول، وهو منقطع، ولم يروه أحد يثبت حديثه))[2].

وقال البيهقي: إنّه باطل لا يصح.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: ((الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث))[3].

وأوّل من قام بمحاولة التشكيك بأحاديث النبيﷺ من المستشرقين هو المستشرق اليهودي المجري (اجنتس جولدتسيهر)، ويعده المستشرقون وعلى رأسهم (بفانموللر) أعمق العارفين بالسنة النبوية، وقد نهج نهجه المستشرقون الذين جاءوا بعده، فرددوا شبهاته في التشكيك بالسنة، وعدّوا أنفسهم مدينين له بكل ما كتبه عن السنة. وبهذا المنهج فتح المجال لمن يأتي بعده أن يشكك بالسنة، فجاء بعده المستشرق الألماني (جوزيف شاخت) بستين سنة، وعكف على دراسة أحاديث الأحكام عشر سنوات وخرج بنتيجة لا تمت إلى البحث العلمي النزيه بصلة هي: عدم وجود أحاديث صحيحة، وبخاصة من الأحاديث الفقهية.!!

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/ ١٩١ مصورة عن طبعة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) الرسالة للإمام الشافعي ص٢٢٤-٢٢٥ بتحقيق الشيخ: أحمد محمد شاكر.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٩١.

وقد نهج هذا النهج –أيضا– المستشرق والمبشر الأمريكي (هاملتون جيب) فقال:

((إنّ الإسلام مبني على الأحاديث أكثر مما هو مبني على القرآن الكريم، ولكننا إذا حذفنا الأحاديث الكاذبة (كذا)! لم يبق من الإسلام شيء، وصار شبة صبيرة (طومسون). وطومسون هذا رجل أمريكي جاء إلى لبنان، فقدمت له صبيرة، فحاول أن ينقيها من البذر، فلمّا نقّى منها كل بذرها، لم يبق في يده منها شيء))[1].

وحتى الذين اعترفوا بصحة قسم كبير من السنة النبوية مثل المستشرق (دوزي)، فإنّه يرى أن أصح كتب السنة عند المسلمين لم تسلم من الأحاديث الباطلة والمكذوبة[2]!!

ولابد لنا أن نكون منصفين فنقر بأنّ قلة قليلة من هؤلاء كانت علمية محايدة متجردة عن الأهواء، ومن هؤلاء (موريس جودفروي)، فقد كتب عن سنة النبيﷺ قائلا:

((المصدر الثاني للقانون الإسلامي وهو (السنة) أو (الحديث)، يبدو أنّه حتى يومنا هذا معين لا ينضب من المادة المسجلة لدراسة القانون...إنّها وثائق في غاية الإمتاع والفائدة))[3].

---

(١) التبشير والاستعمار في البلاد العربية تأليف: عمر فروخ ومصطفى الخالدي ص٩٨.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه، تأليف: صبحي الصالح ص٣٥، الطبعة الرابعة ١٣٨٥-١٩٦٦، دار العلم للملايين، بيروت.

(٣) في الحديث النبوي تأليف: مصطفى أحمد الزرقا ص٢٦. اعتنى به وخرّج أحاديثه: مجد مكي، الطبعة الثالثة ١٤٣٠-٢٠٠٩، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

وقال فيليب .خ. حتي أستاذ الآداب السامية في جامعة برنستون بأمريكا في كتابه (تاريخ العرب):

((وتقف الأمة الإسلامية بين جميع الأمم فريدة؛ إذ أنشأت من كتلة الأحاديث النبوية علما مستقلا...وعلاوة على توضيح أحكام القرآن وإتمامها، قد زوّد الحديث النبوي الأمة الإسلامية بسنة نبوية، ترسم مثالا للحياة، يشمل جميع واجبات الإنسان))[1].

وهكذا يتضح لنا أنّ أكثر الدراسات الاستشراقية عن السنة النبوية، فيها ما فيها من الافتراء والتجني على المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي. وأكثر الذين تجنوا على السنة النبوية ممن يحملون أسماء إسلامية لم يأتوا بجديد؛ فقد كانوا مرددين لما تحدّث به المستشرقون من قبل. فلنكن على بينة من تلك الدعوات التي تدّعي البحث العلمي وما هي من البحث العلمي في شيء، لكنّه التقليد الأعمى للمستشرقين أو لمن تتلمذ عليهم وتأثّر بهم.

(١) في الحديث النبوي ص٢٨.

حول أحاديث صحيحي البخاري ومسلم

تفنن المستشرقون وأهل البدع والضلال في الطعن بالسنة النبوية، ومن ذلك: طعنهم بالمصنفات الحديثيَّة، ومنها الطعن بصحيحي البخاري ومسلم؛ لتهتز الثقة بالمصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية، مستغلين ما استدركه قسم من الأئمة على ما في صحيحي البخاري ومسلم: فقد ذهبوا الى أن كلاً من إمامي الحديث أخل بالشروط التي الزم كل واحد منهما نفسه الأخذ بها، ومن هؤلاء المنتقدين (الدار قطني) و(أبو مسعود الدمشقي) و (أبو علي الغساني)، فألف الدار قطني كتابه: (الاستدراكات والتتبع)، وفيه استدرك مائتي حديث على ما في الصحيحين، وأستدرك أبو علي الغساني الجيادي على الصحيحين في كتابه (تقييد المهمل)، وكان أكثر ما استدركه كان في الرواة. وهكذا فعل أبو مسعود الدمشقي في استدراكه على الصحيحين[1]. وذكر ابن حجر أنَّ ((عدة ما انتقد عليهما من الاحاديث المسندة ٢١٠ مائتا حديث وعشرة، اشتركا في ٣٢ اثنين وثلاثين حديثا، وأختص البخاري بثمانية وسبعين، ومسلم بمائة))[2].

والمعروف عن المستشرقين أنهم يعمدون إلى قسم من النصوص، ويحملونها ما لا تحتمل، ثم يبنون عليها أحكاما بعيدة عن روح تلك النصوص؛ من أجل الطعن بشريعتنا الغراء. وهذا ما قام به (المستشرق جولد زيهر) حيث يقول:

---

(١) لزيادة الاطلاع ينظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص٥٠٥ رقم كتبها وأبوابها وأحاديثها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار السلام ودار الفيحاء.

(٢)الحديث والمحدثون تأليف: محمد محمد أبو زهو ص ٣٩٩-٤٠٠، الطبعة الاولى ١٣٨٧-١٩٥٨، مطبعة مصر

((إن من الخطأ اعتقاد أن مكانة هذين الكتابين مردها لعدم التشكيك في أحاديثهما، أو نتيجة لتحقيق علمي. وسلطان هذين الكتابين يرجع لأساس شعبي لا صلة له بالتدقيق الحر للنصوص، وهذا الأساس هو إجماع الأمة، وتلقي الأمة لهما بالقبول يرفعهما إلى أعلى المراتب وبالرغم من أن نقد هذين الكتابين غير لائق وغير مسموح به، وبالرغم من التقدير العام للصحيحين في الإسلام، صنف الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) كتابه (الاستدراكات والتتبع) في تصنيف مائتي حديث مشتركة بينهما))[1].

ولا نريد هنا أن نذكر التناقض الذي أحتجنته كتابة هذا المستشرق، ولا الأخطاء العلمية في هذه الجملة القليلة، لكنا نريد أن نبين هنا ما عده قسم من علماء الحديث هنات ضئيلة في عدم التزام كل من الإمامين: البخاري ومسلم بما اشترطه في صحيحه، وتبيان الرأي في ذلك إن شاء الله!

لقد عكف أئمة الحديث على دراسة كل حديث من أحاديث الصحيحين سندا ومتنا، مطبقين ذلك على ما التزمه البخاري ومسلم في صحيحيهما؛ فخرجوا بنتيجة هي: أنّ كل واحد منهما أخلّ إخلالا ضئيلا بما اشترطه في صحيحه، لكنّ ذلك الإخلال لم ينزل بالحديث إلى درجة الضعف الشديد فلم يقل بذلك أحد من نقاد الحديث الموثوق بهم في العصور والأجيال كلها، بل نزل بعض الشيء عمّا التزمه كل واحد منهما في تدوين كتابه. فهذا الإمام البخاري يقول:

---

(١) دراسات محمدية تأليف: (أجنتس جولد زيهر) ص ٢٣٦، نقلا عن السنة النبوية في كتابات أعداء الاسلام للدكتور: عماد السيد الشربيني ص١٥٥.

((ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته))[1].

فإنّ قوله: ((وتيقنت صحته)) نص صريح واضح على أنّ كل حديث من أحاديث جامعه الصحيح هو من الأحاديث الصحيحة. والبخاري هو من هو في علمي الجرح والتعديل. فهي شهادة منه على صحة كل حديث أورده في الجامع الصحيح.

وننظر إلى كبار علماء الحديث، فنجد (علي بن المديني) –وهو أعلم أقرانه بعلل الحديث– يثني على تلميذه البخاري الثناء الحسن[2]، وأثنى عليه شيخه –أيضا– (محمد بن بشار الحافظ) فقال:

((حفاظ الدنيا أربعة أبو زرعة بالري ومسلم بن الحجاج بنيسابور وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى))[3].

وقال الترمذي:

((ولم ار أحدا بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد اعلم من محمد بن إسماعيل))[4].

وحين كتب البخاري جامعه الصحيح عرضه على الأفذاذ من علماء الحديث فاستحسنوه، وقد قال العقيلي:

---

(١) هدي الساري ص٥٠٦.

(٢) هدي الساري ص٥٠٦.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٦.

(٤) تاريخ بغداد ٢/ ٢٧.

((لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا في أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة))[1].

ولقد أولى ابن حجر اهتماما بالغا باعتراض الدارقطني على قسم من أحاديث صحيح البخاري، فأجاب عنها حديثا حديثا، ثم قال:

((فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجل تصنيفه في عينه وعذر الأئمة من أهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم))[2].

وقال القسطلاني متحدثا عن صحيح البخاري:

((وأما فضيلة (الجامع الصحيح): فهو أصح الكتب المؤلفة في هذا الشأن، والمتلقى بالقبول من العلماء في كل أوان، قد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخُصّ بمزايا من بين دواوين الإسلام، شهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام والأفاضل الكرام، ففوائده أكثر من أن تُحصى، وأعز من أن تستقصى))[3].

أما مسلم بن الحجاج، فكان يقول:

((عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته))[4].

---

(١) هدي الساري ص٩.

(٢) توجيه النظر إلى أصول الأثر تأليف طاهر الجزائري الدمشقي، ١/ ٢٤٥، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

(٣) شرح القسطلاني على صحيح البخاري ١/ ٥١.

(٤) هدي الساري ص٥٠٦.

ولم يترك جهابذة علماء الحديث الانتقادات التي انتُقِدَ بها صحيح مسلم، فقد أجابوا عنها حديثا بعد حديث: كما فعل (ولي الله العراقي) و(الرشيد العطار) و(ابن الصلاح) وغيرهم، فوق إجابات الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم على الاستدراكات التي قيلت فيه.

وإذا كان ابن حجر في كتابه (هدي الساري) قد أجاب عن كل نقد وُجّه إلى صحيح البخاري، فإنّه في الوقت نفسه دافع عن الصحيحين إجمالا، مبينا أنّ البخاري ومسلما يُقدّمان على أهل عصرهما وعلى من جاء بعدهما من أئمة الحديث.

ولقد كثرت شهادات الجهابذة من علماء الحديث للصحيحين فقال الإمام النووي:

((اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول))[1].

وقال ولي الله الدهلوي:

((أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهون أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين))[2].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٤.

(٢) حجة الله البالغة، تأيف: ولي الله الدهلوي ١/ ٢٨٢، حققه وراجعه: السيد سابق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

تجريح رواةٍ من الصحيحين

إنّ الرواة الذين جُرّحوا من صحيح البخاري بلغ عددهم ثمانين راويا، وبلغ عدد المجروحين من رواة صحيح مسلم مائة وستين راويا. وحين ندرس دراسة علمية تلك الانتقادات على رواة الصحيحين، نرى أنّ تجريحهم ليس مجمعا عليه بين علماء الجرح والتعديل: فقد جرحهم جماعة، وعدلهم جماعة آخرون، وكان ممن عدلهم البخاري ومسلم، فلو لم يترجح التعديل عندهما لما أخرجا تلك الأحاديث في الصحيحين؛ ذلك أنّ كلا منهما أعرف بما روى، وليس طعن هؤلاء أولى من توثيق هذين الإمامين الجليلين.

وإذا كان من المحدثين من أشار إلى شيء من العلل في الصحيحين، فقد نص علماء الحديث على أنّ تلك العلل غير مؤثرة. وفي هذه الحالة لا يُقال بتقديم الجرح على التعديل؛ لأنّ الجرح الثابت مفسر السبب هو الذي يقدم على التعديل، وإلا فلا يُقبل الجرح. ((ولو سُلّم جرح كل جارح وقُبل على إطلاقه، ما قُبل ولا روي أثر؛ فأين ذاك الذي سلم من الطعن؟))[1].

إنّ هذا وغيره يدل دلالة واضحة على فساد ما ذهب إليه (جولدزيهر) ومن ذهب مذهبه في الطعن بصحيحي البخاري ومسلم، بعد أن عرفنا أن أئمة الحديث قاموا بدراسات علمية مستفيضة للصحيحين سندا ومتنا بأدق المقاييس النقدية الصحيحة التي اشترطها الإمامان، ووفى كل منهما بما اشترطه من شروط، إلا ما كان من أحاديث قليلة. فإذا كان في الصحيحين هنات قليلة جدا، فإنّ هذه لا

(١) السنة النبوية للدكتور عماد السيد الشربيني ٢/ ١٦٠.

تغضُّ أبدا من مكانتهما، فهما في أعلى درجات الصحة. هكذا قرر الجهابذة من علماء الحديث بعد التمحيص والتدقيق. يقول الشيخ أحمد محمد شاكر:

((الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أنّ أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف.، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أنّ ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه، فلم يخالف أحد فيها. فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أنّ في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبْع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانْقُدْها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة..))[1].

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تأليف: أحمد محمد شاكر ص٣٧.

مسألة الوضع في الحديث النبوي الشريف

كثرت الإساءات إلى الإسلام من أعدائه، ومن المغفلين من المسلمين، ومن ذوي الأهواء، وكانت في جوانب عدة، ومنها: اختلاق كلام ونسبته إلى النبيﷺ. وقد قام الجهابذة من العلماء بكشف كذب كلام أهل الزور والبهتان على النبيﷺ، معتمدين على نقد الإسناد ونقد المتن، فرحلوا في طلب الحديث من العلماء الأعلام؛ فحفظ الله سنة نبيه كما حفظ كتابه الكريم.

وفي هذا البحث ذكر موجز لمسألة الوضع في الحديث النبوي الشريف.

الحديث الموضوع: هو الحديث المختلق المصنوع الذي رواه كذّاب من كلامه أو من كلام غيره، ونسبه عمدا إلى النبيﷺ.

أقسام الحديث الموضوع: الحديث الموضوع قسمان:

١- حديث يختلقه كذّاب من كلامه وينسبه إلى النبيﷺ كحديث: (الهريسة تشد الظهر)، فقد قام بوضعه محمد بن الحجاج الثقفي، وكان بائعا للهريسة.

٢- حديث يرويه كذّاب من كلام غيره، وينسبه إلى النبيﷺ مثل: (المعدة بيت الداء والحمية رأس الدواء) فإنّ هذا الكلام لم يثبت أنّ النبيﷺ قاله، بل هو من قول طبيب العرب الحارث بن كلدة.

حول عدالة الصحابة

ثبتت عدالة الصحابة بالقرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع من يُعتدُّ به في الإجماع. وفصّلنا القول في عدالتهم في مبحث عدالة الصحابة.

متى بدأ الوضع في الحديث

بقيت السنة النبوية مصونة محفوظة في حياة النبيﷺ من إفك الكذابين؛ ذلك أنّ

الصحابة –كلهم– عدول، فقد بذلوا كل ما يملكون من أجل نصرة الإسلام، فلا يُعقل أن يكذب واحد منهم على رسول اللهﷺ، ولم تظهر حركة الوضع في الحديث إلا بعد أن انتقل الرسولﷺ إلى جوار ربه بمدة من الزمن، بعد انتشار الفتن، وانقسام قسم من الناس إلى شيع وأحزاب سياسية.

سؤال وجوابه

قد يقول قائل: لقد قال رسول اللهﷺ «...**ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**». ألا يدل هذا على وجود الكذب على رسول اللهﷺ في عهده؟

والجواب: أنّ التاريخ الصحيح لم يُثبت أنّ واحدا من الصحابة زوّر أو كذب على رسول اللهﷺ؛ إذ لو حصل هذا لاشتهر بين الناس لبشاعته.! فهل يُعقل أن يغفل الصحابة عمّن كذب عليه في عصره، ويتحدثون عمّا هو أقل شأنا من ذلك.؟

ولكّنّ الرسولﷺ قال هذا الحديث، لمّا طلب من صحابته الكرام أن يُبلّغوا عنه كل ما يسمعونه منه فقالﷺ:

«**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عن بَنِي إِسْرَائِيلَ ولا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**»[1].

وربما قال الرسول الكريم هذا الحديث، لأنّه كان يعلم أنّ هذا الدين سيظهره الله على الدين كله، وأنّ أناسا سيتجرؤون بالكذب عليه، لذلك حذّر رسول اللهﷺ من الكذب عليه.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند برقم ٦٤٨٦، ٦/ ٤٢، والبخاري في كتاب أحاديث الأنبياء (باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل) حديث ٣٤٦١، صحيح البخاري ص٨٨٨.

المنافقون والكذب على الرسول الكريم

أمّا المنافقون، فكان الواحد منهم إذا سوّلت له نفسه الكذب على رسول اللهﷺ، خشي أن يفضحه الله على رؤوس الأشهاد، بما يُنزله على رسوله من وحي في ذلك، قال الله تعالى: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ﴾ سورة التوبة/ ٦٤.

وضع الحديث في عهد عثمان ﷺ

وإذا كانت سياسة سيدنا عثمان تتسم باللين، فإنّ هذا جرّأ قسما من اليهود من اتباع (عبد الله بن سبأ) على وضع الأحاديث المفتراة، لكنّ هذا الوضع كان في نطاق ضيّق، ولم يظهر الوضع إلا بعد أن حلّت الفرقة في المجتمع الإسلامي، فانقسم النّاس على شيع وأحزاب، وهي المدة التي قُتل فيها سيدنا عثمان بن عفانﷺ، وظهر الخلاف -فيما بعد- بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، فعند ذاك انقسم المسلمون على فريقين فريق مع الإمام علي، وفريق مع معاوية في مطالبته بدم عثمان، ومعاقبة قتلته، ثمّ انقسم أصحاب علي على فريقين: شيعة وخوارج، فصار المجال مفتوحا أمام من يريد وضع الحديث.

لقد حاولت هذه الأحزاب والفرق أن تُؤوّل قسما من آيات القرآن وأحاديث النبيﷺ لصالحها، لكنّها لم تستطع أن تصل إلى مبتغاها فلجأت إلى وضع الأحاديث. لذلك قرر العلماء أنّ الحد الفاصل بين نقاء الشريعة ووضع الأحاديث هي سنة ٤١ للهجرة فما بعدها.

الفتن وحركة الوضع

في ظل الفتن ظهرت حركة الوضع، وكان ظهورها بكثرة في العراق حتى سُمّي العراق بدار الضرب: تُضرب فيها الأحاديث المكذوبة، وتخرج إلى الناس كما تُضرب الدراهم وتخرج للتعامل الأمر الذي جعل الإمام مالكا يقول: ((نزّلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب لا تُصدقوهم ولا تكذبوهم))[1].

وسأل عبد الرحمن بن مهدي الإمام مالكا قائلا: يا أبا عبد الله، سمعنا في بلدكم (المدينة) أربعمائة حديث في أربعين يوما، ونحن في (العراق) في يوم واحد نسمع هذا كلّه.! فقال له الإمام مالك: ((يا عبد الرحمن، من أين لنا دار الضرب التي عندكم، تضربون بالليل وتنفقون بالنهار؟!))[2].

ولابد لنا أن نقرر هنا أنّ الفرق السياسية انغمست في الكذب على رسول اللهﷺ كثرة وقلة: فكان الرافضة أكثر هذه الفرق كذبا[3]، وقد سئل الإمام مالك عن الرافضة فقال: ((لا تكلمهم ولا ترو عنهم، فإنّهم يكذبون))[4].

وقال شريك بن عبد الله القاضي –وقد كان معروفا بالتشيّع مع الاعتدال فيه–:

---

(١) المنتقى من منهاج الاعتدال لابن تيمية اختصره الحافظ الذهبي وحققه محب الدين الخطيب ص٨٨.

(٢)المنتقى من منهاج الاعتدال ص٨٨.

(٣) ليس المراد بالرافضة أهل البيت، فإنّهم بعيدون عن وضع أحاديث على لسان جدهم رسول اللهﷺ: فلم يصدر من واحد منهم شيء من ذلك. أمّا الرافضة، فهم الذين استغلوا اسم آل البيت، واتخذوا التشيّع ستارا لتحقيق مآربهم؛ فوضعوا الأحاديث على لسان النبيﷺ.

(٤) منهاج السنة لابن تيمية ١/ ١٣ وبهامشه: بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول للمؤلف نفسه، الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢١هـ.

((احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنّهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا))[1].

ولقد أكثرت الرافضة من وضع الأحاديث في ذم الصحابة -وبخاصة ما يتعلق بالشيخين وكبار الصحابة- وأسرفت في الوضع بما يتفق مع أهوائها، وكثير من هؤلاء الذين وضعوا هذه الأحاديث كانوا من الفرس الذين تستروا بالتشيع لينقضوا عرى الإسلام، أو ممن أسلموا ولم يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة...!

أمّا الجهلة من أهل السنة، فقد راعهم ما دس الرافضة من أحاديث مكذوبة، فقابلوا -مع الأسف- الكذب بكذب مثله -وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقا- ومن تلك الأحاديث الموضوعة التي وضعها جهلة أهل السنة:

(ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذو النورين)[2]. يقول ابن أبي الحديد أديب الشيعة في عصره:

((واعلم أنّ أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة؛ فإنّهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث، فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا في وضع

---

(١) منهاج السنة ١/ ١٣.

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص٣٤٢، بتحقيق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني، الطبعة الأولى ١٣٨٠-١٩٦٠.

الأحاديث))[1].

ويكفينا أن نعلم أن أبا يعلى الخليلي نقل في كتابه (الإرشاد) قول بعض الحفاظ: ((تأملت ما وضعه أهل الكوفة في فضائل علي وأهل بيته فزاد على ثلاثمائة الف))[2].

وفي الجانب الآخر يقول ابن الجوزي شيخ أهل السنة في عصره:

((قد تعصب قوم لا خلاق لهم يدعون التمسك بالسنة فوضعوا لأبي بكر فضائل وفيهم من قصد معارضة الرافضة بما وضعت لعلي عليه السلام ، وكلا الفريقين على الخطأ ، وذانك السيدان غنيان بالفضائل الصحيحة الصريحة عن استعارة وتخرص))[3].

وقال –أيضا–في فضائل علي رضي الله عنه:

((فضائله الصحيحة كثيرة غير أن الرافضة لم تقنع فوضعت له ما يضع ولا يرفع))[4].

أسباب الوضع في الحديث

١- بعث الله عز وجل محمدا صلى الله عليه وسلم بهذا الدين، وكتب للإسلام أن تعلو راياته وأن

---

(١) لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، تأليف: عبد الفتاح أبو غدة ص٩٧، الطبعة الخامسة ١٤٢٩-٢٠٠٨، دار البشائر، بيروت.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث تأليف: الخليل بن عبد الله الخليلي ١/ ٤٢٠ تحقيق: محمد سعيد عمر ادريس، الطبعة الأولى ١٤٠٩،مكتبة الرشد، الرياض.

(٣) الموضوعات، تأليف عبد الرحمن ابن الجوزي، ١/ ٢٢٥، تحقيق: توفيق حمدان، الطبعة الأولى ١٤١٥-١٩٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٢٥٢.

يظهره الله على الدين كله، فلم يتمكن أعداء الإسلام من مقاومة الإسلام بالسيف، فاتجهوا إلى تشويه العقيدة والشريعة الإسلامية فلم يتمكنوا –أيضا– فاتجهوا إلى التظاهر بالإسلام وبقائهم على الكفر، وهكذا كان. ومن هؤلاء (بيان ابن سمعان النهدي) و(عبد الكريم بن أبي العوجاء) و(محمد بن سعيد الأسدي الشامي)، وهؤلاء –كلهم– من الزنادقة: فقد ادعى بيان بن سمعان أنّ عليا هو الإله المستحق للعبادة، ووضع محمد بن سعيد الأسدي الشامي أحاديث لنشر الكفر والزندقة منها: (أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي **إلا أن يشاء الله**)[1].

ولقد أكثر الزنادقة من وضع الحديث، حتى لقد روى العقيلي بسنده إلى حماد ابن زيد قال:

((وضعت الزنادقة على رسول اللهﷺ إثني عشر ألف حديث))[2].

وقال ابن لهيعة:

((دخلت على شيخ وهو يبكي فقلت له: ما يبكيك؟ قال: وضعت أربعمائة حديث أدخلتها في (برنامج) الناس، فلا أدري كيف أصنع))[3].

---

(١) يمكن إدراك خطورة هذه الزيادة بما ظهر من زنادقة وكفرة ادعوا النبوة في الماضي والحاضر منهم: أحمد القادياني –لعنه الله– فقد انتشرت حركته في الباكستان والهند، وادعى في أول الأمر أنّه ولي من أولياء الله، ثمّ ادعى النبوة أخزاه الله! فمات في أقبح حالة وأتعس مكان، بعد أن افتتن به ما يقرب من المليونين من المسلمين، وقد أفتى علماء المسلمين بكفرهم، وصدّقت حكومة الباكستان على هذا رسميا، واعتبرتهم من الأقليات الكافرة في باكستان.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ١/ ١٤، تحقيق :عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري ص٢٨.

ولقد أدرك بعض خلفاء بني العباس خطر الزندقة الكبير على الإسلام والمسلمين، فتعقبوهم قتلا وتشتيتا، وكان الخليفة المهدي أشهر من قام بقتلهم، فقد أنشأ ديوانا خاصا للزندقة، وعيّن رجلا لمطاردتهم سمّاه (صاحب الزنادقة) وأسند إليه أمر تطهير البلاد منهم، وتتبع صاحب الزنادقة شعراءهم وأدباءهم وعلماءهم، ومن هؤلاء الذين قتلوا (عبد الكريم بن أبي العوجاء) الذي قال لمّا أُخذ لتُضرب عنقه: لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرّم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام! هؤلاء الزنادقة ظلّوا يحنون إلى تعاليم (ماني) و(زرادشت) ولسان حالهم يقول:

يـا دار عاتـكة التـي أتغـزّل ... حـذر العدا وبه الفؤاد موكّل[1]

إنّي لأمنحك الصدود وإنني ... قسما إليك مع الصدود لأميلُ

٢- أحاديث القصاص

إنّ الناس من العامّة يعجبهم سماع الروايات الغريبة –ولو كانت مكذوبة ولا تتفق مع العقل– ومن هنا دلف القصاص إلى قلوب كثير من عامة الناس ممن ليس لهم حظ في العلم، فرووا لهم روايات غريبة وعجيبة أخذت بألبابهم، وكانوا ينسبون تلك الروايات كذبا إلى رسول اللهﷺ؛ بغية جمع الناس حولهم، والتكسب بما يقصونه عليهم، وكان لهؤلاء القصاص دور كبير في التأثير بالعامّة من الناس، وزاد من تأثيرهم حين تولى قسم منهم مهمة الوعظ في المساجد. لقد أساء هؤلاء إساءات بالغة إلى الإسلام، لأنّهم كانوا يكذبون على رسول اللهﷺ، ويُفسدون على الناس عقولهم. أمّا من يُنكر عليهم من العلماء أقاصيصهم المكذوبة، فكانوا

(١) دار عاتكة: دار كانت فيها النار التي يعبدونها.

يقابلونه بكل صلافة حين يفتضح أمرهم: ((فقد وقف قاص في مسجد الرصافة، فحدّث عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين بحضورهما حديثا طويلا نحو عشرين ورقة، فلمّا فرغ جمع العطايا من الناس، فناداه ابن معين فأقبل عليهما فعرّفاه بنفسهما، ونفيا تحديثه الحديث، فما كان منه إلا أن قال: لم أزل أسمع أنّ يحيى بن معين أحمق ما علمته إلا الساعة، كأن ليس في الدنيا يحيى وأحمد غيركما، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل غير هذا؟ ثم انصرف عنهما))[1].

ولقد لقي العلماء تعبا شديدا من هؤلاء القصاص الكذابين، حتى إنّ (السيوطي) ليروي في كتابه (تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) أنّ أحد هؤلاء القصاص جلس في بغداد، فروى تفسير قوله تعالى: ﴿ ...**عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا** ... ﴾ سورة الإسراء/ ٧٩، وزعم أنّ النبيﷺ يجلس مع الله على عرشه! فبلغ ذلك محمد بن جرير الطبري، فغضب من ذلك، وبالغ في إنكاره، وكتب على باب داره ((سبحان من ليس له أنيس، ولا له على عرشه جليس))، فثارت عليه عوام بغداد، ورجموا بيته بالحجارة، حتى سد بابه من كثرة الحجارة[2].

٣- أحاديث وضعت للتقرب إلى الحكام بما يوافق هواهم

هناك ممن ينتسبون إلى العلم باعوا آخرتهم بعرض من الحياة الدنيا، فتقربوا إلى الخلفاء بوضع أحاديث توافق أهواء الخلفاء، بغية النيل مما في أيديهم.

وقد كان ذلك في العصر العباسي، ولم يثبت أنّ شيئا من هذه الأحاديث

---

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص٣٢.

(٢) ينظر: تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي ص٨٢، الطبعة الأولى ٢٠٠٢-١٤٢٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

وضعت في عصر الدولة الأموية، فقد روى الخطيب البغدادي أنّ (غياث بن إبراهيم) دخل على (المهدي العباسي) وكان يحب الحمام التي تجيء من البعد، فحدثه حديثا رفعه إلى النبيﷺ:

(لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح)[1].

فلمّا خرج غياث قال المهدي: أشهد أنّ قفاك قفا كذّاب على رسول اللهﷺ. ثم أمر بذبح الحمام لتسببهنّ في كذب هذا على رسول اللهﷺ. فزيادة (أو جناح) هي من وضع غياث لأنّ أصل الحديث: «**لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر**»، وهو حديث صحيح رواه عن أبي هريرة الإمام أحمد بن حنبل وأصحاب السنن، والحاكم. وغياث هذا طرده هارون الرشيد عن بابه لحادثة مشابهة[2].

٤- أحاديث من يدّعون الزهد والتصوف

أراد قسم ممن يدّعون الزهد والتصوف أن يصدوا الناس عن المعاصي، فوضعوا عددا من الأحاديث في الترغيب والترهيب والفضائل. وقد قبلها الناس لوثوقهم بمن يروونها، واعتقادهم أنّهم لا يكذبون على رسول اللهﷺ، حتى قال يحيى بن سعيد القطان:

((ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن يُنسب إلى الخير))[3].

ومن هؤلاء من وضع أحاديث في فضائل السور كما فعل (نوح بن أبي مريم)،

---

(١) اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي ٢/ ١٩٧ بتخريج: صلاح محمد عويضة، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٦، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢/ ٣٢٤.

(٣) اللآلئ المصنوعة ٢/ ٣٩٠.

فقد قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال:

((إنّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحق، فوضعت هذا الحديث حسبة))[1].

والعجيب –كل العجب– أنّ قسما من المفسرين –على جلالة قدرهم– وقعوا بهذا الخطأ فذكروا في تفاسيرهم قسما من هذه الأحاديث الموضوعة في فضائل السور سورة سورة، وكان الأجدر بهم أن يتقصوا الأحاديث الثابتة.

أمّا علماؤنا –رحمهم الله– فقد أنكروا على من يدّعون الزهد والتصوف وضعهم الأحاديث في الترغيب والترهيب، وذكّروهم بحديث رسول اللهﷺ «...**ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»، لكنّ قسما من هؤلاء قالوا: نحن نكذب له لا عليه!! وهذا كله من الغفلة والجهل، أو السير وراء الهوى، بل لقد فسّر بعضهم قولهﷺ: «**ومن كذب علي متعمدا**» أي قال: إنّه شاعر أو مجنون.!!

٥- العصبية للإمام

مما لا ريب فيه أنّ كل إمام من أئمة المسلمين كان يُجِلُّ الأئمة الآخرين، ولا يُقدم على انتقاص واحد منهم. فهذا الإمام الشافعيرضي الله عنه يقول في الإمام أبي حنيفةرضي الله عنه:

لقد زان البلاد ومن عليها ... إمام المسلمين أبو حنيفة

بأحكام وآثار وفقه ... كآيات الزبور على الصحيفة

(١) اللآلئ المصنوعة ٢/ ٣٩٠.

فما في المشرقين له نظير ولا بالمغربين ولا بكوفة
فـــرحمة ربنـــا أبـدا عليـــه مدى الأيـام ما قُرئت صحيفـة

أما الإمام أحمد بن حنبل ، فقد قال: ما بتُّ منذ ثلاثين سنة إلا وأنا ادعو للشافعي واستغفر له.

وقال: عبد الله بن احمد بن حنبل قلت لابي: أي رجل كان الشافعي؟! فإني سمعتك تكثر من الدعاء له؟

فقال: يا بني، كان الشافعي كالشمس للدنيا وكالعافية للبدن، هل لهذين من خلف، أو عنهما من عوض ؟

غير أن التعصب المذهبي بلغ من قسم من اتباع المذاهب مبلغا حتى صاروا يتراشقون بالتهم، وكل منهم ينتصر لإمامه، ومن تلك الأحاديث المفتراة :

(يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن ادريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي).

ويقال في سبب افتراء هذا الحديث: أن رجلا قال للمأمون بن أحمد الهروي: الا ترى إلى الشافعي ومن يتبعه بخراسان؟! فقال هذا الحديث المكذوب.

وكذلك من العصبية للإمام الحديث المكذوب: (كما أنا خاتم النبيين، كذلك علي وذريته يختمون الأوصياء إلى يوم الدين).

علامات الوضع في الحديث

هناك علامات يستدل بها على أن هذا الحديث أو ذاك موضوع ترجع إلى السند، وهناك علامات أخرى ترجع إلى المتن.

علامات الوضع في السند

١- إذا روى الحديث راو كذاب، ولم يعرف الحديث من طريق آخر: كما لو روي من طريق عبد الكريم بن أبي العوجاء أو غياث بن إبراهيم. قال الحافظ صالح جزرة عن أحد الكاذبين في الحديث: حدثنا زكريا الوقار، وكان من الكاذبين الكبار .

٢- إذا اقر واضع الحديث بوضعه كعبد الكريم بن أبي العوجاء الذي أقر بوضع أربعة ألاف حديث، ونوح بن أبي مريم الذي أقر بوضع أحاديث في فضائل السور، وميسرة بن عبد ربه الذي أقر بوضع سبعين حديثا في فضائل علي ابن أبي طالب ﷺ.

٣- أن يكون الراوي قد روى الحديث عن شيخ توفي قبل أن يولد الراوي، أو لم يثبت اللقاء بينهما وجزم بالسماع منه. ويمثل لهذا بما ادعاه مأمون بن أحمد الهروي أنه سمع من هشام بن عمار، فسأله الحافظ ابن حبان: متى دخلت الشام؟ قال في سنة خمسين ومائتين قال: فإن هشاما الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين، قال: هذا هشام بن عمار آخر.!!

٤- يعرف الحديث الموضوع من معرفة أحوال الراوي والدوافع التي حملته على الوضع: فقد وضع محمد بن الحجاج الثقفي حديث: (الهريسة تشد الظهر)، والدافع الذي حمله على وضع الحديث : أنه كان هو بائعا للهريسة.

ومثل هذا ما حدث لسعد بن طريف، حين جاء ابنه من الكتاب يبكي، فسأله : مالكَ؟ قال: ضربني المعلم، قال لأخزينهم اليوم: حدثني عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين).

علامات الوضع في المتن

١- أن يكون ركيك اللفظ، ويدّعي الراوي أنّ هذا هو لفظ النبيﷺ، أمّا إذا لم يدع ذلك، فلا تكون الركة في اللفظ علامة من علامات الوضع؛ لاحتمال أنّه رواه بالمعنى، فغيّر اللفظ الفصيح بغيره، أو أن تكون الركة في المعنى. مثال ركة اللفظ:

(من فارق الدنيا وهو سكران، دخل القبر وهو سكران، وبعث من قبره وهو سكران، وأُمر به إلى النار وهو سكران، إلى جبل يُقال له سكران).

ومثال ركة المعنى: (لا تسبوا الديك فإنّه صديقي).

٢- أن يكون مخالفا للعقل لا يقبل أي تأويل كان، أو كان مخالفا للحس المشاهد. مثاله:

(خلق الله الخيل فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من عرقها).

ومثاله:

(إنّ سفينة نوح طافت بالبيت سبعا، وصلت عند المقام ركعتين).

ومثاله أيضا:

(الباذنجان شفاء من كل داء).

٣- أن يكون مخالفا لدلالة القرآن القطعية، أو السنة المتواترة، أو إجماع العلماء من غير أن يحتمل التأويل، مثاله الحديث الوارد في المدة المتبقية من الدنيا، وقدروها بسبعة آلاف سنة، فإنّ هذا يتناقض مع قوله تعالى: ﴿ **يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً** ... ﴾ سورة الأعراف/ ١٨٧.

وكذلك كل حديث ينص على أن يكون علي بن أبي طالبﷺ خليفة للمسلمين بعد وفاة رسول اللهﷺ لمخالفة ذلك ما أجمع عليه الصحابة، من أنّ الرسولﷺ لم ينص على أن يكون أحد بعينه خليفة من بعده.

٤- منح الأجور العظيمة في الجنة على عمل قليل، ووضع الوعيد الشديد على مخالفة يسيرة، مثاله:

(من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرا له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له).

وكذلك (لقمة في بطن جائع أفضل من بناء ألف جامع).

(من أكل الثوم ليلة الجمعة فليهو في النار سبعين خريفا).

٥- مناقضته للتاريخ الصحيح: مثل ما يروى عن أنس بن مالك أنّه قال: (دخلت الحمام، فرأيت رسول اللهﷺ جالسا وعليه مئزر، فهممت أن أكلمه، فقال: يا أنس، إنّما حرمت دخول الحمام بغير مئزر).

ويدل على بطلان الحديث أنّ الحمامات لم تكن موجودة آنذاك.

٦- إذا كان الخبر في أمر مهم وقع في مشهد عظيم أمام الناس، ولا يرويه إلا واحد مثل روايتهم:

(إنّ الشمس ردت إلى عليﷺ والناس يشاهدونها).

حكم الوضع

وضع الحديث محرّم، والرسولﷺ يقول:

«...**ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

وتشدد العلماء في هذا الأمر حتى ذهب بعضهم إلى تكفير من وضع الأحاديث المتعلقة بالعقائد، أمّا في مجال الترغيب والترهيب والفضائل، فاكتفوا بالقول بحرمته من غير تكفير فاعله.

على أنّ أبا محمد الجويني –وهو والد إمام الحرمين– ذهب إلى تكفير من يتعمد الكذب على رسول اللهﷺ في أي معنى كان من المعاني.

وبعد

فإنّ السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر تشريعنا بعد القرآن الكريم، وقد أراد اللهﷻ أن يحفظ سنة رسولهﷺ من افتراء المفترين، فهيّأ رجالا أبلوا بلاءا حسنا، وتجرّدوا لخدمة حديث نبيهمﷺ. وما أحسن ما قاله يزيد بن زريع:

((لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد))[2].

أمّا عن معرفة الحديث المقبول من غيره فيقول ابن الجوزي:

((الحديث المنكر يقشعرُّ له جلد الطالب للعلم، وينفر قلبه على الغالب))[3].

وقال أيضا:

((ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول،

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) تنزيه الشريعة تأليف:علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني ١/ ١٦، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف و عبد الله محمد الصديق الغماري، الطبعة الأولى ١٣٩٩، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) الباعث الحثيث لابن كثير ص٩٠.

أو يباين الأصول فاعلم أنّه موضوع))[1].

وقال الربيع بن خُثيم أحد أصحاب عبد الله بن مسعود:

((إنّ من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار تعرفه به، وإنّ من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل تعرفه بها))[2].

(١) تدريب الراوي ١/ ١٩٦.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٦٢.

راوية الإسلام المفترى عليه

لا أظن أنّ أحدا من الصحابة أصابه من الافتئات عليه، وناله من الافتراء على سيرته، ما أصاب ونال الصحابي أبا هريرةﷺ. فقد انهالت عليه السهام منذ أمد بعيد، فشككوا في حفظه وعلمه وأمانته، ولم تنقطع تلك الشكوك على مر التاريخ، وتولّى كبر ذلك الإفك: أبو إسحق إبراهيم النظام المتوفى سنة ٢٢٠هـ[1]، وكذلك أهل الأهواء والبدع، ومن امتلأت قلوبهم حقدا على أصحاب النبيﷺ ولا ريب أنّ هناك من قاده جهله بالحديث ورجاله إلى الطعن براوية الإسلام أبي هريرة، وهناك من كان على معرفة ودراية بروايات أبي هريرة، لكنّ عددا من تلك الروايات كانت تقف أمام أهوائهم، وكأنّها ترد على بدعهم الضالة المضلة، لذلك صاروا يتنكرون للمنهج العلمي من أجل التشكيك بسنة النبيﷺ -وبخاصة رواته الأُوَل- وعلى رأسهم أبو هريرةﷺ- معتمدين على روايات موضوعة وأخرى ضعيفة. وقد يذكرون روايات صحيحة يؤولونها تأويلات باطلة تتفق وأهواءهم. أمّا أئمة العلم في الإسلام، فلم نر أحدا ممن يُعتد بقوله قد تعرّض للغض من حفظ راوية الإسلام أو من سيرته. وجاء قسم من المستشرقين فاطلعوا على ما كتبه أهل الأهواء والبدع عن هذا الإمام الجليل فأخذوها وزادوا عليها، فأصدروا أحكامهم الجائرة فيه، وقد أرادوا من ذلك: تشكيك المسلمين بالمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي الذي لو تم لهم ما أرادوا لنقضوا أصلا أصيلا من مصادر التشريع الإسلامي. ولكن هيهات! فإنّ الله تعالى تكفّل بحفظ السنة كما تكفّل بحفظ القرآن.

---

(١) كان للنظام موقف من أكثر الصحابة وليس من أبي هريرة وحده.

ولقد استطاع المستشرقون الذين لم ينهجوا النهج العلمي أن يؤثروا بقسم من تلامذتهم، فردد التلاميذ دعاواهم تلك وزادوا عليها، مستغلين اسم (البحث العلمي) و(الدراسة الموضوعية) و(البحث الحر)، وهم في حقيقة الأمر أبعد ما يكونون عن البحث العلمي الحر النزيه، والدراسة الموضوعية.

ولقد انطلت خدعة المستشرقين هذه على قسم من كتابنا المسلمين، فتابعوهم فيما زعموه مثل: أحمد أمين في كتابه (فجر الإسلام) و (ضحى الإسلام)، وتابعهم -أيضا- من امتلأت قلوبهم بغضا على صحابة النبيﷺ كما فعل محمود أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، ففي فصل من فصول هذا الكتاب وعنوانه (أبو هريرة) صبّ جام غضبه على هذا الصحابي الجليل، وملأه سبابا وشتائم، ورماه بالكذب والاختلاق..!! وكل باحث منصف يراه مليئا بالأخطاء العلمية، وقد سفّ فيه مؤلفه أيما إسفاف! فلم يحاول أن يبحث الموضوع بحثا علميا نزيها خالصا، بل كتب كتابه هذا من أجل تشويه صورة هذا الصحابي: فيأخذ من النصوص ما يشاء له هواه، ويؤولها أبعد تأويل، ويدع من النصوص ما تقوم به الحجة عليه.

إنّ هذه الهجمات والطعنات التي وُجهت إلى راوية الإسلام أبي هريرة، لم يتركها الغيورون على هذا الدين فقيّض الله لها من العلماء الأعلام من يقوم بتفنيدها وتبيان تهافتها، ومن هؤلاء العلماء: الحاكم النيسابوري في كتابه (المستدرك على الصحيحين)، وابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق)، وابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث)، وابن كثير في (البداية والنهاية)، وفي العصر الحديث: عبد المنعم صالح العلي في كتابه الممتع (دفاع عن أبي هريرة) وهو من أهم ما كُتب

في هذا الموضوع إلى الآن، والدكتور مصطفى السباعي في (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي)، ومحمد عجاج الخطيب في (أبو هريرة راوية الإسلام)، والدكتور محمد محمد أبو شهبة في (دفاع عن السنة)، والشيخ عبد الرحمن المعلمي في (الأنوار الكاشفة) ومحمد محمد أبو زهو في (الحديث والمحدثون) وغير هؤلاء كثير. يقول الشيخ أحمد محمد شاكر –رحمه الله–:

((وقد نهج أعداء السنة أعداء الإسلام في عصرنا، وشغفوا بالطعن في أبي هريرة، وتشكيك الناس في صدقه وفي روايته. وما إلى ذلك أرادوا، وإنّما أرادوا أن يصلوا إلى تشكيك الناس في الإسلام، تبعا لسادتهم المبشرين وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن، أو الأخذ بما صح من الحديث في رأيهم، وما صح من الحديث في رأيهم إلاّ ما وافق أهواءهم...))[1].

اسمه وكنيته

اسمه في الجاهلية عبد شمس. ولّما أشرق نور الإيمان في قلبه، وجاء إلى النبيﷺ، غيّر النبي الكريم اسمه فسمّاه (عبد الرحمن). وهناك من روى أنّه سمّاه (عبد الله)، وهو (دوسي) من بني دوس بن عدنان من اليمن، وكان ذا شرف ومكانة مرموقة، جاءه ذلك من طريقي أعمامه وأخواله. فلم يكن صعلوكا مشرّدا كما يصفه الحاقدون عليه.

أمّا عن كنيته، فإنّه كان يرعى غنما لأهله، فوجد أولاد هرّة، فأخذهم وجعلهم في كمّه، وعاد إلى أهله فسمعوا أصواتهم فسألوه فأخبرهم الخبر، فقالوا: أنت أبو

(١) المسند للإمام أحمد بن حنبل ١٢/ ٨٤ هامش بتحقيق الشيخ: أحمد محمد شاكر.

هريرة، فلزمته هذه الكنية، وتعارف الناس على تكنيته بهذه الكنية. وأمّا رسول اللهﷺ فكان يُكنيه بأبي هر، وكان أبو هريرة يُعجبه أن يكنيه الناس بالذكر وليس بالأنثى، فقد أحب ما كنّاه به النبيﷺ.

إسلامه وحفظه

المعروف عن قبيلة (دوس) أنّها وثنية، كانت قد نصبت لها صنما تعبده. ولمّا أرسل الله سيدنا محمداﷺ بهذا الدين وذاع خبره بين القبائل العربية، ذهب (الطفيل بن عمرو الدوسي) إلى مكة، وأعلن إسلامه بين يديه عليه الصلاة والسلام، ورجع إلى قومه يدعو إلى عقيدة التوحيد، فكان ممن أسلم على يديه (أبو هريرة). وجاء (الطفيل) بمن أسلم من قومه إلى النبيﷺ، وكانوا سبعين أو ثمانين بيتا، وذلك في صفر سنة سبع من الهجرة، وعمر أبي هريرة إذ ذاك دون ثلاثين السنة؛ ومات النبيﷺ في شهر ربيع الأوّل سنة إحدى عشرة من الهجرة، فكانت مدة صحبته له أربع سنوات وزيادة، وهي مدة ليست بالقصيرة. لكن صرح أبو هريرة أنّه صحب النبيﷺ ثلاث سنين ((فكأنّه اعتبر المدة التي لازم فيها النبيﷺ الملازمة الشديدة، وذلك بعد قدومهم من خيبر، أو لم يعتبر الأوقات التي وقع فيها سفر النبيﷺ من غزوه وحجه وعُمَره، لأنّ ملازمته له فيها لم تكن كملازمته له في المدينة، أو المدة المذكورة بقيد الصفة التي ذكرها من الحرص وما عداها لم يكن وقع له فيها الحرص المذكور، أو وقع له، لكنّ حرصه فيها أقوى والله أعلم))[1].

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ٦/ ٧٤٤، الطبعة الثالثة ١٤٢١-٢٠٠٠، مكتبة دار السلام ودار الفيحاء. قام بترقيمها: محمد فؤاد عبد الباقي.

والذي رجحه الدكتور محمد عجاج الخطيب أنّ نقصان ذلك يعود إلى عدم احتساب سفره إلى البحرين سنة ثمان من الهجرة برفقة العلاء الحضرمي أمير النبيﷺ على البحرين[1]، لينشر الإسلام في البلاد ويفقههم في الدين.

وسواء كانت المدة أربع سنوات وتزيد أو ثلاث سنوات وتزيد، فإنّها مدة ليست بالقصيرة، ظلّ فيها أبو هريرة ملازما النبيﷺ: يخدمه ويتلقى العلم عنه.

ويستطيع أصحاب الذاكرة القوية من المتفرغين لطلب العلم، أن يجمعوا الكثير مما تحدث به النبيﷺ في هذه المدة الزمنية. وهذا ما ينطبق على حياة راوية الإسلام أبي هريرة.

وننظر في الأحاديث التي رواها أبو هريرة، فنجدها وصلت إلى (٥٣٧٤) حديثا كما في مسند (بقي بن مخلد)، اتفق الشيخان البخاري ومسلم على (٣٢٥) حديث منها، وانفرد البخاري بـ(٩٣)، ومسلم بـ(١٨٩)، وإذا حذفنا الأسانيد المكررة من روايات أبي هريرة، فنجدها قد وصلت إلى (١٣٣٦) حديث فقط. وهذا القدر من الأحاديث لا يصعب حفظه، فإنّ طالب العلم إذا كان قوي الحافظة يستطيع أن يحفظ هذا -كله- في سنة واحدة، فكيف بأبي هريرة الذي دعا له النبيﷺ بقوة الحفظ وعدم النسيان، وهو من معجزات النبيﷺ.

إنّ هذا الحفظ ليس بمستغرب عن العرب، -وبخاصة عند مبعث النبيﷺ- فإنّ أعدادا ليست بالقليلة منهم كانت آية من آيات الله في قوة الحفظ وقوة الذاكرة

(١) أبو هريرة راوية الإسلام تأليف الدكتور: محمد عجاج الخطيب ص٢١٩، سلسلة: أعلام العرب، ١٩٦٢، القاهرة.

معا، لأنّ اعتمادهم كان على الحفظ وليس على الكتابة؛ لذلك كان الواحد منهم يسمع القصيدة كثيرة الأبيات فيحفظها من سماعه لها مرّة واحدة، وظلّت بقية من هؤلاء الحفظة على مرّ القرون. يقول الأصمعي:

((ما بلغت الحلم حتى رويت اثني عشر ألف أرجوزة للأعراب))[1].

فليس بمستغرب إذن أن يحفظ أبو هريرة هذا العدد من الأحاديث: فقد وجد من غيره من كان حفظه قويا -أيضا-. وإن ينس الناس قسما من هؤلاء الحفظة، فلن ينسوا حبر الأمة (عبد الله بن عباس)، و(قتادة بن دعامة)، و(محمد بن إسماعيل البخاري) الذي كان يحفظ ٣٠٠٠٠٠ ثلاثمائة ألف حديث بأسانيدها، و(أحمد بن حنبل) الذي كان يحفظ ٦٠٠٠٠٠ ستمائة ألف حديث، و(أبا زرعة الرازي) الذي كان يحفظ سبعمائة ألف حديث، و(يزيد بن هرون)، و(سليمان بن داؤد الطيالسي) صاحب المسند، و(عبد الله بن سليمان بن الأشعث)، و(الشعبي)، وغير هؤلاء كثير: فقد كان الواحد منهم يحفظ عشرات الآلاف من الأحاديث بأسانيدها[2].

ولابد لنا أن نُشير هنا إلى أنّ الأحاديث التي رواها أبو هريرة: منها ما لا يزيد عن بضعة أسطر، ومنها ما دون ذلك، وهي تشمل ما سمعه من النبيﷺ مباشرة،

---

(١) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب تأليف السيد: محمود شكري الآلوسي ١/ ٣٧، عُني بشرحه وتصحيحه وضبطه: محمد بهجة الأثري، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) لزيادة الاطلاع يُنظر كتابنا: الإسناد الصحيح المتصل من خصائص الأمة الإسلامية ص٢٥-٢٨، الطبعة الأولى ١٤٣١-٢٠١٠.

أو رآه بفعله، أو أخذه عن قسم من قدماء الصحابة، فقد كان الصحابة يروي بعضهم عن بعض: فروى أبو هريرة عن أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأُبي بن كعب، وأسامة بن زيد، والفضل بن العباس، وعائشة وغيرهم. ((فهل يُقال بعد كل ما تقدم لرجل موهوب صحب رسول اللهﷺ ما يقارب ١٤٦٠ يوما وليلة، فحفظ منه ما يقارب ١٥٠٠ نص، ومنها ما سمعه من أصحابه من بعده: أنّه أكثر الحديث))[1].

لماذا كانت روايات أبي هريرة أكثر من غيره؟

قد يسأل سائل: لماذا كانت روايات أبي هريرة أكثر من غيره من الصحابة الذين صاحبوا النبيﷺ أكثر مما صاحبه أبو هريرة بمدة طويلة؟

وحين نتأمّل حياة راوية الإسلام، نرى أنّ من أهم أسباب كثرة حفظه ما يأتي:

١- اهتمامه الشديد بحفظ حديث النبيﷺ:

المعروف عن كل من يهتم بأمر من الأمور أنّه يستطيع أن يجمع المعلومات التي لا يستطيع أن يجمعها غيره ممن ليس له ذلك الاهتمام. وننظر في حياة أبي هريرة، فنرى اهتمامه شديدا في حفظ كل ما يتحدث به النبيﷺ؛ فأقبل على حفظ الحديث برغبة لا نظير لها ولا مثيل.

٢- تفرّغه لطلب العلم:

كان كثير من المهاجرين قد شغلهم الصفق في الأسواق في البيع والشراء، وكان

(١) بحوث في السنة المطهرة للدكتور: عبد السميع الأنيس، ص١٩، الطبعة الأولى ١٤٢٣-٢٠٠٣، دار عمّار، عمّان، الأردن.

الأنصار يعملون بالزراعة وغيرها...وأمّا أبو هريرة، فكان متفرغا لطلب العلم من النبيﷺ: فلم يكن له عمل سواه، ولم يكن له أرب في الدنيا، فكان يقنع باليسير من العيش. وساعده على تلك الحياة: أنّه لم يكن له أولاد ولا أهل في المدينة آنذاك، وليست له زراعة ولا تجارة تعيقه عن ملازمة النبيﷺ، وقد صرّحرضي الله عنه هو بذلك فيما رواه البخاري عنه فقال:

«إِنَّ الناس يَقُولُونَ أَكْثَرَ أبو هُرَيْرَةَ وَلَوْلَا آيَتَانِ في كِتَابِ اللهِ ما حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ ما أَنْزَلْنَا من الْبَيِّنَاتِ) إلى قَوْلِهِ (الرَّحِيمُ) إِنَّ إِخْوَانَنَا من الْمُهَاجِرِينَ كان يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِخْوَانَنَا من الْأَنْصَارِ كان يَشْغَلُهُمْ الْعَمَلُ في أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كان يَلْزَمُ رَسُولَ اللهِﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ ما لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ ما لَا يَحْفَظُونَ»[1].

وزاد مسلم:

«...وَلَقَدْ قال رسول اللهِﷺ يَوْمًا: [أَيُّكُمْ يَبْسُطُ ثَوْبَهُ فَيَأْخُذُ من حَدِيثِي هذا ثُمَّ يَجْمَعُهُ إلى صَدْرِهِ فإنه لم يَنْسَ شيئا سَمِعَهُ] فَبَسَطْتُ بُرْدَةً عَلَيَّ حتى فَرَغَ من حَدِيثِهِ ثُمَّ جَمَعْتُهَا إلى صَدْرِي فما نَسِيتُ بَعْدَ ذلك الْيَوْمِ شيئا حدثني بِهِ»[2].

٣- كان أبو هريرة يتمتع بحافظة وذاكرة لا مثيل لهما، وكان من أسباب ذلك: دعاء النبيﷺ له بعدم النسيان. روى البخاري عن أبي هريرةرضي الله عنه قال: **«قلت: يا رسول الله، إني أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ قال ابْسُطْ رِدَاءَكَ فَبَسَطْتُهُ قال فَغَرَفَ**

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: حفظ العلم) حديث ١١٨، صحيح البخاري ص١٠٤-١٠٥.

(٢) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب: من فضائل أبي هريرة الدوسيرضي الله عنه) حديث ٢٤٩٢.

بِيَدَيْهِ ثُمَّ قال ضُمَّهُ فَضَمَمْتُهُ فما نَسِيتُ شيئا بَعْدَهُ»[1].

وروى النسائي في سننه الكبرى قول زيد بن ثابت: «**بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ذات يوم ندعو الله ونذكر ربنا، خرج علينا رسول اللهﷺ حتى جلس إلينا فسكتنا، فقال: [عودوا للذي كنتم فيه] قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول اللهﷺ يؤمن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحباي هذان، وأسألك علما لا ينسى. فقال رسول اللهﷺ: [آمين] فقلنا: يا رسول الله، ونحن نسأل الله علما لا ينسى فقال: [سبقكم بها الغلام الدوسي]**»[2].

وذكر أبو الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم ((أن مروان بن الحكم دعا أبا هريرة فأقعده خلف السرير فجعل يسأله وجعلت أكتب حتى إذا كان عند رأس الحول دعا به فأقعده من وراء الحجاب فجعل يسأله عن ذلك الكتاب فما زاد ولا نقص ولا قدم ولا أخر))[3].

٤- كثرة من أخذ عنه:

ظلّ أبو هريرة يُحدّث حتى لقي اللهﷻ سنة ٥٧ من الهجرة على الراجح من وفاته. وكان في هذه المدة المديدة من عمره يحدّث في المدينة والصحابة متوافرون

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: حفظ العلم) حديث ١١٩، صحيح البخاري ص١٠٥.

(٢) رواه النسائي في السنن الكبرى، كتاب العلم (باب: مسألة علم لا يُنسى) حديث ٥٨٣٩، السنن الكبرى للنسائي ٢/ ٩٠٥ قدّم له واعتنى به وخرّج أحاديثه: أبو أنس جاد الله بن حسن الخداش، الطبعة الأولى ١٤٢٧-٢٠٠٦، دار الرشد.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (أبو هريرة) ص٩٨، حققه وعلق عليه: ياسين محمود الخطيب، الطبعة الأولى ١٩٩٨، دار صادر، بيروت.

فيها، ويأتي إليه طلاب العلم من هنا وهناك يسألونه عمّا يحتاجون إلى معرفته أو يستشكل عليهم فهمه. وقد ذكر الإمام البخاري أنّ من روى عن أبي هريرة بلغ نحو الثمانمائة من طلاب العلم، ولا يخفى أنّ تلاميذ الشيخ هم الذين ينشرون أحاديثه وعلمه. وممن روى عنه من الصحابة: عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع وغيرهم. ومن كبار التابعين روى عنه: قبيصة بن ذؤيب، وعبد الله بن ثعلبة، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير وغيرهم[1].

وإذا قارنّا بين من أخذ عنه من طلبة العلم وبين أكثر الصحابة الذين أُخذ عنهم الحديث، نجد أنّ الفارق بينه وبين غيره كثير. ولا نكون مبالغين إذا قلنا: إنّ أكثر الصحابة الذين أُخذ عنهم الحديث لم يبلغ عشر من أخذوا عن أبي هريرة.

فلا نعجب إذا علمنا أنّ أبا هريرة كان أكثر الصحابة رواية لأحاديث النبيﷺ.

ثناء النبي والصحابة ومن بعدهم عليه

حرص أبو هريرة على سماع كل حديث تحدّث به النبيﷺ. وقد صرّح صلوات الله وسلامه عليه بحرص أبي هريرة على ذلك. فلما سأل أبو هريرة رسول اللهﷺ قائلا: «**يا رَسُولَ اللهَّ من أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِكَ يوم الْقِيَامَةِ؟ فقال: لقد ظَنَنْتُ يا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عن هذا الحديث أَحَدٌ أَوَّلُ مِنْكَ لِمَا رأيت من حِرْصِكَ على الحديث أَسْعَدُ الناس بِشَفَاعَتِي يوم الْقِيَامَةِ من قال لَا إِلَهَ إلا الله خَالِصًا من قِبَلِ**

(١) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني ٧/ ٤٣١-٤٣٢.

نَفْسِهِ»[1].

أمّا صحابة النبيﷺ، فقد أثنوا الثناء الحسن عليه؛ فقال أُبي بن كعبرضي الله عنه:

((إنّ أَبَا هُرَيْرَةَ كان جَرِيئاً على ان يَسْأَلَ رَسُولَ اللهِّﷺ عن أَشْيَاءَ لاَ يَسْأَلُهُ عنها غَيْرُهُ))[2].

وقال ابن عمر رضي الله عنهما:

((يا أَبَا هُرَيْرَةَ أنت كُنْتَ أَلْزَمَنَا لِرَسُولِ اللهِّ ﷺ وَأَحْفَظَنَا لِحَدِيثِهِ))[3].

ولمّا قال رجل لابن عمر: إنّ أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول اللهﷺ فأجابه ابن عمر:

((أُعيذك بالله أن تكون في شك مما يجئ به، ولكنّه اجترأ وجبنّا))[4].

وكان ابن عمر يترحم على أبي هريرة في جنازته ويقول:

((كان يحفظ على المسلمين حديث رسول اللهﷺ))[5].

ونجد التابعين يثنون أعطر الثناء على أبي هريرة، ومن هؤلاء: محمد بن عمرو ابن حزم؛ فإنّه يقول:

---

(١) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: الحرص على الحديث) حديث ٩٩، صحيح البخاري ص١٠٠.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده، رقم ٢١١٥٦.

(٣) رواه الترمذي في كتاب المناقب (باب: مناقب لأبي هريرة) حديث ٣٨٤٥، تحفة الأحوذي ١٠/ ٣١٠.

(٤) رواه الحاكم في كتاب معرفة الصحابة (ذكر أبي هريرة) حديث ٦١٦٥/ ١٧٦٣ بتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، المستدرك على الصحيحين ٣/ ٥٨٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ٨/ ١١٤.

((إنّ أبا هريرة أحفظ النّاس عن رسول اللهﷺ))[1].

ويقول أبو صالح السمّان:

((كان أبو هريرةرضي الله عنه من أحفظ أصحاب محمدﷺ ولم يكن بأفضلهم))[2].

وإذا انتقلنا إلى أتباع التابعين ومن بعدهم، نجد الإمام الشافعيرضي الله عنه يقول:

((...وأبو هريرة أسنّ، وأحفظ من روى الحديث في دهره))[3].

ويقول ابن حجر:

((...فقد ذكر البخاري أنّه روى عنه -أي عن أبي هريرة- ثمانمائة نفس من التابعين، ولم يقع هذا لغيره))[4].

ويقول أبو نعيم الأصبهاني:

((كان أبو هريرة أحفظ أصحاب محمدﷺ))[5].

ويقول الإمام أبو بكر بن خزيمة:

((...وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم؛ فلا يفهمون معاني الأخبار))[6].

---

(١) رواه الحاكم حديث ٦١٧١، المستدرك ٣/ ٥٨٥.

(٢) رواه البخاري في كتاب التاريخ الكبير ٦/ ١٣٢ تحقيق: السيد هاشم البدوي، دار الفكر، بيروت، والبداية والنهاية لابن كثير ٨/ ١١٢.

(٣) الرسالة للإمام الشافعي ص٢٠١ تحقيق: الشيخ خالد السبع العلمي والشيخ: زهير شفيق الكبي ١٤٢٦-٢٠٠٦، دار الكتاب العربي، بيروت، والبداية والنهاية ٨/ ١١٣.

(٤) فتح الباري للعسقلاني ١/ ٢٧٤.

(٥) الإصابة لابن حجر العسقلاني ٧/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٦) المستدرك على الصحيحين للحاكم ٣/ ٥٨٧.

ويقول شمس الأئمة السرخسي:

((...فإن أبا هريرة ممن لا يشك أحد في عدالته وطول صحبته مع رسول اللهﷺ، وكذلك في حسن حفظه وضبطه فقد دعا له رسول اللهﷺ بذلك على ما روي عنه))[1].

ثم يقول:

((وهو مقدم في العدالة والحفظ والضبط))[2].

ويقول الإمام الذهبي فيه:

((الحافظ الفقيه...كان من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الفتوى، مع الجلالة والعبادة والتواضع))[3].

ويقول -أيضا-:

((أبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسولﷺ وأدائه بحروفه))[4].

ويقول ابن كثير:

((..وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم))[5].

وهكذا يتوافر الثناء العاطر على هذا الصحابي الجليل الذي يُعدُّ راوية الإسلام

---

(١) أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي ١/ ٣٤٢-٣٤٣ تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، الطبعة الأولى ١٤١٤-١٩٩٣، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، حيدر آباد الدكن بالهند.

(٢) أصول السرخسي ١/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٣) تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي ١/ ٣٣، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي ٣/ ٢٩٦.

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ٨/ ١١٦.

بحق في أحاديث النبيﷺ.

من افتراءات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية على أبي هريرةرضي الله عنه[1]

الذي يقرأ ما كتبه المستشرقون في دائرة المعارف الإسلامية يرى العجب العجاب: من إلصاق التهم الكاذبة بالإسلام وبرجاله. وقد قيّض الله تعالى من أشار إلى تلك الطعون في دائرة المعارف الإسلامية نفسها بتلك التعليقات المفيدة، وفي مقالات وكتب مستقلة. وما دمنا نتحدث في راوية الإسلام أبي هريرة، فنحب أن نقف أمام مسألتين من مسائل كثيرة تتعلق بهذا الصحابي الجليل، وردت في دائرة المعارف الإسلامية.

أمّا أولاهما، فموقف (اجنتس جولدزيهر)[2] من الصحابي أبي هريرة. فقد كتب المستشرق (شبرنجر) بحثا اتهم به أبا هريرة باختلاقه الأحاديث بدافع الورع لا الكذب.!! –أي أنّه كان يختلق الأحاديث في عمل الخير؛ ليرغب به الناس لا من

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: موسوعة عامّة في الدراسات الإسلامية قام بتأليفها عدد من المستشرقين باقتراح من المستشرق المجري (اجنتس جولدزيهر)، وصدرت باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية، وتُرجمت إلى اللغة العربية، واعتمد المترجمون على الأصلين الانجليزي والفرنسي. وقد عقب عدد من العلماء المصريين المختصين على الطعون والأخطاء التي وقع فيها كُتّاب الدائرة هذه، وقام بنقلها إلى اللغة العربية: أحمد الشنتناوي، وإبراهيم زكي خورشيد، وعبد الحميد يونس، وحافظ جلال، ووصلت الترجمة إلى حرف العين.

(٢) اجنتس جولدزيهر: مستشرق مجري من أعلام المستشرقين وكبرائهم. ولد سنة ١٨٥٠، وتوفي سنة ١٩٢١، له عشرات من الكتب والمقالات، منها: (العقيدة والشريعة في الإسلام) و(مذاهب التفسير الإسلامي).

أجل الكذب على النبيﷺ- فقام (جولدزيهر) بتأييده بهذا الاتهام[1].

وهذا اللون من ألوان الإساءة إلى هذا الصحابي الجليل إن هو إلا (شِنْشِنَة أعهدها من أخزم)، وهو تجريح بلا دليل، وقد قال شاعرنا:

والدعاوى إن لم تقيموا عليها بينات أبناؤهـــا أدعيـاء

وكل من يدرس حياة هذا الصحابي، يرى تفاهة هذه التهمة؛ ذلك أنّ الإنسان الورع يمنعه ورعه عن الكذب على الناس، فضلا عن الكذب على رسول اللهﷺ، وأبو هريرة هو الذي روى حديث النبيﷺ:

«... **وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**»[2].

وكانرضي الله عنه إذا حدّث بدأ بقراءة هذا الحديث: أفيصح من عاقل أنّ صحابيا عَمَرَ الإيمانُ والورع قلبه، سمع هذا الحديث من النبيﷺ، ووعى حقيقة معناه، ورواه للناس: أفيكذب من هذه صفاته على الناس، فضلا عن أن يكذب على رسول اللهﷺ، وفضلا –مرة أخرى- عن أن يعدّ ذلك الكذب دينا وورعا يتقرّب به إلى الله تعالى؟!!.

وأمّا ثانيتهما، فما نقرؤه في دائرة المعارف الإسلامية –أيضا- من طعن بأمانة بعض كبار الصحابة، مدعية أنّ أبا هريرة قد اختلف في توثيقه الناس؛ فقالت:

((..بل إنّ الثقة ببعض كبار الصحابة لم تكن من الأمور المسلمة عند الجميع في أوّل الأمر ولهذا نجد أنّ الثقة بأبي هريرة كانت محل جدل عنيف بين كثير من

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٤١٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: إثم من كذب على النبيﷺ) حديث ١٠٦، صحيح البخاري ص١٠٣.

الناس))[1].!!

وهذا اتهام آخر لراوية الإسلام أبي هريرة، سببه الفهم السقيم الذي كان عليه كثير من المستشرقين من غير المسلمين، ورحم الله أبا الطيب المتنبئ القائل:

وكم من عائب قولا صحيحا وآفتــه من الفهــم السقيــم

فقد قرأ هؤلاء ما رواه الإمام البخاري أنّ أبا هريرةﷺ قال:

«إِنَّ الناس يَقُولُونَ أَكْثَرَ أبو هُرَيْرَةَ وَلَوْلَا آيَتَانِ في كِتَابِ اللهِ ما حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَتْلُو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ إلى قَوْلِهِ (الرَّحِيمُ) إِنَّ إِخْوَانَنَا من الْمُهَاجِرِينَ كان يَشْغَلُهُمْ الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ وَإِنَّ إِخْوَانَنَا من الْأَنْصَارِ كان يَشْغَلُهُمْ الْعَمَلُ في أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كان يَلْزَمُ رَسُولَ اللهِﷺ بِشِبَعِ بَطْنِهِ وَيَحْضُرُ ما لَا يَحْضُرُونَ وَيَحْفَظُ ما لَا يَحْفَظُونَ»[2].

فقد فهموا من قوله: ((إنّ الناس يقولون: أكثر أبو هريرة...)): أنّ الثقة بأحاديثه كانت محل جدل عنيف بين كثير من الناس من صحابة النبيﷺ.

وقول أبي هريرة ليس كما فهمه هؤلاء: فإنّ الناس كانوا تعجبوا من كثرة ما كان يحفظه أبو هريرة من حديث النبيﷺ. فبيّن لهم راوية الإسلام: أنّ كثرة ملازمته للنبيﷺ كان من أسباب حفظه وكثرة روايته. لقد كان شغله الشاغل أن يسمع من النبيﷺ أحاديثه، فلم يلتفت إلى ما كان يعانيه من شظف العيش، حتى صار يلصق بطنه بالحصباء من شدة الجوع، ولم تكن نفسه تتطلع إلى الغنى والثراء، ولا إلى كثرة

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ٧/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب العلم (باب: حفظ العلم) حديث ١١٨، صحيح البخاري ص١٠٤-١٠٥.

الخدم والحشم، لكنها كانت تتطلع إلى أسمى من ذلك، كانت تتطلع إلى ملازمة النبيﷺ وأخذ العلم عنه؛ لذلك حفظ ما لم يحفظوا، وسمع من أحاديثه ما لم يسمعوا. ولمّا بيّن لهم أبو هريرة ذلك عرفوا سرّ كثرة حفظه.

على أننا حتى لو فرضنا أنّهم قالوا ذلك شاكين في حفظه وليسوا بمتعجبين، فكيف تركوه يُحدّث الناس بعد موت النبيﷺ زهاء خمسين سنة؟!. إنّهم لو لم يقتنعوا بذلك التعليل لمنعوه من الرواية عن النبيﷺ، والصحابة هم أكثر الناس حرصا على أن يبقى حديث النبيﷺ نقيا كما تفوّه به عليه الصلاة والسلام، لا يكدره مكدر من الزيادة فيه أو النقصان منه. لقد تركوه يُحدّث لأنّهم كانوا مقتنعين بما قدمه من تعليل كثرة حديثه: فلم يكن في نفوسهم شيء من الشك فيه.

ونحن حين نتأمّل بالطعون التي أثارها المستشرقون من غير المسلمين، لا نجد لها سندا علميا ولا حقيقة تاريخية.

أمّا لماذا اختار هؤلاء أبا هريرة للطعن فيه؟ فلأنّه أكثر الصحابة رواية لأحاديث النبيﷺ، فإذا نجحوا في تشكيكهم بأحاديثه، فقد أصابوا مقتلا كبيرا من الإسلام، وبخاصة ما يتعلق بالحلال والحرام؛ إذ الشريعة الإسلامية بُنيت أحكامها على السنة أكثر مما بُنيت على القرآن الكريم. والتشكيك بأحاديث أبي هريرة –بعد ذلك– تجريح لهذا العلم الواسع الغزير الذي حملته روايات هذا الصحابي. ويكفينا أن نعلم أنّ زهاء ثمانمائة من أهل العلم تلقوا سنة النبيﷺ عن هذا البحر المتلاطم في العلم. وقد كثر طلاب العلم عنده لثقتهم الكبيرة بكل ما يرويه عن النبيﷺ، وقد ذكرنا من قبل شهادات عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، والإمام الشافعي وغيرهم فيه وفي علمه.

أبو هريرة وأهل الصفّة[1]

من السهام التي وجهت إلى أبي هريرة كونه من أهل الصفة. وقد صوّر أعداء أبي هريرة أهل الصفة بأنّهم ناس متواكلون عاطلون عن أي عمل كان، وقد سكنوا الصفة من أجل أن يُشبعوا بطونهم من الطعام، فهل كان أهل الصفة هكذا.

لقد كان أهل الصفة من فقراء المهاجرين الذين تركوا ما يملكون فرارا بدينهم، أو رغبة بدين الله، وكان معهم عدد قليل من الأنصار وكان عريفهم (أي قائدهم والقائم على شؤونهم) أبو هريرةﷺ، فهو الصلة بينهم وبين النبيﷺ ينقل إليهم ما يريده عليه الصلاة والسلام منهم. أمّا عددهم، فكان في الحالات الاعتيادية ما يقرب من سبعين رجلا، يزيدون في بعض الأحيان وينقصون في أحيان أخرى. وهؤلاء ليسوا من الناس المتواكلين العاطلين، بل كانوا يقومون بأعمال مهمة عظيمة منها: الجهاد في سبيل الله، وتنفيذ ما يأمرُ به النبيﷺ فكان عليه السلام يرسلهم للاستطلاع في الغزوات والسرايا وكانوا يقومون بحفظ القرآن، ويتدارسون العلم، ويعتكفون في المسجد للعبادة، ويقومون بتكسير النوى ليكون علفا لخيول المجاهدين وإبلهم: فقد جاهدوا في الله حق الجهاد، وسقط منهم شهداء في عدد من الغزوات ومنها: (غزوة بدر) و(أُحد) و(خيبر) و(اليمامة)، وقبل ذلك استُشهد منهم سبعون (في يوم بئر معونة) في السنة الرابعة للهجرة، فدعا النبيﷺ على من قَتَلَهُم خمسة عشر يوماً في الصلاة، ونزلت آيات كريمة في الثناء على أهل الصفّة. وقد ((ألف أبو عبد الرحمن السلمي[تاريخ أهل الصفة]، وكذلك ألّف أبو سعيد بن الأعرابي [تاريخ أهل الصفة]، واستفاد منهما أبو نعيم

(١) الصفّة: هي المكان المسقوف من المسجد.

في الحلية))[1].

أبو هريرة وآل البيت

أحب أبو هريرة آل بيت النبيﷺ؛ وقد سمع الأحاديث الكثيرة في مناقبهم والدعوة لموالاتهم، وقد روى ما سمعه من النبيﷺ فيهم، واستمر حبه لهم زمن الخلفاء الراشدين، وفي عصر بني أمية إلى أن لقي الله تبارك وتعالى، ومن تلك الأحاديث التي رواها عن النبيﷺ قوله:

«من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»[2].

وقولهﷺ لسيدنا علي:

«أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ من مُوسَى»[3].

وقوله:

«لَأُعْطِيَنَّ هذه الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَّ وَرَسُولَهُ يَفْتَحُ الله على يَدَيْهِ... فَدَعَا رسول اللهِّﷺ عَلِيَّ بن أبي طَالِبٍ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا»[4].

---

(١) دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، تأليف الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي ١/ ٥١.

(٢) رواه الطبراني في (المعجم الأوسط) حديث ١١١١ تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى ١٤٢٠-١٩٩٩، دار الفكر، عمان. المعجم الأوسط ١/ ٣١٢. والمزي في تهذيب الكمال ١١/ ٩٠ تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى ١٤٠٠-١٩٨٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) رواه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبيﷺ (باب: مناقب علي بن أبي طالب) حديث ٣٧٠٦.

(٤) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب: من فضائل علي بن أبي طالبﷺ) حديث ٢٤٠٥، صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١-١٨٧٢.

ومما رواه أبو هريرة في فضل الحسن بن علي رضي الله عنه حديث النبي ﷺ:

«...**اللهم إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه**»[1].

وروى –أيضا– في فضل فاطمة والحسنين حديث النبي ﷺ:

«**إن ملكا من السماء لم يكن رآني فاستأذن الله في زيارتي فأخبرني أو بشرني أن فاطمة ابنتي سيدة نساء أمتي وأن حسنا وحسينا سيدا شباب أهل الجنة**»[2].

وقال عمير بن إسحق: ((كنت مع الْحَسَنِ بنِ عَلِيّ فَلَقِيَنَا أبو هُرَيْرَةَ فقال أرني أُقَبِّلْ مِنْكَ حَيْثُ رأيت رَسُولَ اللهِ ﷺ يُقَبِّلُ قال فَقَبَّلَ سُرَّتَهُ))[3].

ولمّا مات الحسن بن علي بكى عليه أبو هريرة، ووقف في مسجد النبي ونادى بأعلى صوته:

((يا أيها الناس، مات اليوم حب رسول الله ﷺ فابكوا))[4].

وأخيرا: فإنّ من علامات إيمان المؤمن حبه لهذا الصحابي الجليل، وإنّ من علامات النفاق بغضه له، تصديقا لدعوة النبي ﷺ. فقد روى الإمام مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال:

((قلت يا رَسُولَ اللهِ ادْعُ اللهَ أن يُحَبِّبَنِي أنا وَأُمِّي إلى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَيُحَبِّبَهُمْ إِلَيْنَا قال فقال رسول اللهِ ﷺ: «**اللهم حَبِّبْ عُبَيْدَكَ هذا يَعْنِي أَبَا هُرَيْرَةَ وَأُمَّهُ إلى عِبَادِكَ**

---

(١) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب: فضائل الحسن والحسين) حديث ٢٤٢١، صحيح مسلم ٤/ ١٨٨٢.

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى حديث ٨٤٦٢، والمزي في تهذيب الكمال ٢٦/ ٣٩١ و٦٩٦٥.

(٣) رواه الإمام أحمد حديث ٧٤٥٥.

(٤) تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٥.

الْمُؤْمِنِينَ، وَحَبِّبْ إِلَيْهِمْ الْمُؤْمِنِينَ»؛ فما خُلِقَ مُؤْمِنٌ يَسْمَعُ بِي ولا يَرَانِي إلا أَحَبَّنِي))[1].

ويعلق ابن كثير على هذا الحديث فيقول:

((وهذا الحديث من دلائل النبوة؛ فان أبا هريرة محبب إلى جميع الناس، وقد شهر الله ذكره بما قدره أن يكون من روايته من إيراد هذا الخبر عنه على رؤوس الناس في الجوامع المتعددة في سائر الأقاليم في الإنصات يوم الجمعة بين يدي الخطبة والإمام على المنبر. وهذا من تقدير الله العزيز العليم ومحبة الناس لهﷺ))[2].

(١) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب: من فضائل أبي هريرة الدوسي) حديث: ٢٤٩١. صحيح مسلم ٤/ ١٩٣٩.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٨/ ١١١.

الراوية العالمة الفقيهة
أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها

وكما اتجهت سهام إلى النيل من روايات أبي هريرة، اتجهت –أيضا– للنيل من أحاديث أم المؤمنين السيدة الصديقة بنت الصديق عائشة بنت أبي بكر الصديق، زوج النبيﷺ. وإذا كانت حجة من طعن بأحاديث أبي هريرة أنّه لم يعش مع النبيﷺ إلا ما يقرب من أربع سنوات وهي حجة داحضة –وقد بينا وجهة الصواب في ذلك إن شاء الله– فإنّ حجة من طعن بأحاديث السيدة عائشة داحضة من هذا الباب –أيضا–، ذلك لأنّها عاشت في بيت النبوة ثمانية أعوام وخمسة أشهر. وهذه رؤوس أقلام فقط في سيرة أم المؤمنين عائشة، ترينا شيئا يسيرا من علمها الزاخر، وجوانب من سيرة حياتها.

نشأتها وعوامل تكوينها لتكون عالمة

إنّ كل دارس منصف لسيرة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، يجد أنّ الله تعالى هيّأ لها الأجواء ليكون لها شأن في نشر شريعة الإسلام: فقد حباها الله قوة في الحفظ، وسرعة في الفهم، وكانت تملك ذكاءا خارقا وذوقا سليما، وعلما واسعا، وقدرة على تحصيله، وسرعة في البديهة، فوق البيئة التي نشأت فيها: فهي ابنة أبي بكر الصديق أعلم الناس بتاريخ العرب آنذاك، وقبل أن يُهاجر النبيﷺ إلى المدينة كان كثير الترداد إلى بيت أبيها أبي بكر، وكان قد عقد عليها قبل الهجرة بثلاث سنين، وكانت –إذ ذاك– تسمع وتعلم منهج النبيﷺ في الدعوة إلى الله كيف يكون. أمّا بعد الهجرة، فلم يكن هناك لقاء بين السيدة عائشة والرسول الكريم لمدة ستة أشهر، وربما كان ذلك لانشغال النبيﷺ في الأشهر الأولى من الهجرة

بإرساء قواعد دولة الإسلام الفتية، ولم يكن بينهما لقاء إلا في يوم الزفاف. ومنذ ذلك الوقت ظلت السيدة عائشة ملازمة للنبي الكريم إلى أن انتقل إلى جوار ربه: فقد عاشت في مهبط الوحي ثمانية أعوام وخمسة أشهر، وما من يوم إلا يطوف النبي على نسائه كلهن –ومنهن عائشة– وصار –فيما بعد– حظ عائشة أوفر عند النبيﷺ من نسائه الأخريات، ذلك أنّ السيدة (سودة بنت زمعة) وهبت يومها لعائشة بعد أن كبرت: فكانت عائشة تحظى من النبي بضعف ما تحظى به زوجاته الأخريات. وفوق ذلك، فقد كانت كثيرة السؤال عن كل ما خفي عنها من أحكام الشريعة، وقد حفظت لنا السنة النبوية أعدادا كثيرة من أسئلتها للنبي الكريم.

إنّ هذه الأحوال التي عايشتها أم المؤمنين هي التي هيأت لها أسباب الحصول على العلم الكثير، فصارت عالمة بالحديث والفقه والتفسير والأدب والشعر والنسب والتاريخ والطب: جمعت هذه العلوم ولمّا يتجاوز عمرها الثامنة عشرة؛ فصارت مرجعا للصحابة والتابعين، بعد أن انتقل النبيﷺ إلى جوار ربه، فحملت كنزا علميا كبيرا مما روته من أحاديث النبيﷺ في العقيدة والشريعة والأخلاق...فوق أنّها كانت مرجعا لما يتعلق بأمور النساء، لأنّها كانت أكثر نساء النبيﷺ رواية عنه. وحين توسعت الفتوحات الإسلامية، كثرت أسئلة الناس لصحابة النبي في تلك الديار، فكان إذا استشكل على الصحابة شيء من ذلك، كتبوا إلى علماء الصحابة كابن عباس وابن عمر وغيرهما...فإذا أعجزهم الجواب، هرعوا إلى أم المؤمنين عائشة، ليجدوا عندها جواب ما يسألون عنه، وإذا شك أحد بحديث، فإنّه يأتي إليها ليسألها عنه، وكان كبار الصحابة يسألونها كأبي بكر وعمر، فضلا عن صغارهم كابن عباس وابن عمر، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم.

ويدلنا على قوة حفظها أنّها روت للشاعر (لبيد بن ربيعة العامري) فقط نحوا من ألف بيت من الشعر، فضلا عن حفظها لغيره من الشعراء، فكانت تقول:

((إنّي لأروي ألف بيت للبيد، وإنّه أقل ما أروي لغيره))[1].

وهكذا صار مقام السيدة عائشة بين الصحابة والتابعين مقام الأستاذ بين تلاميذه، ذلك لأنّها كانت تتمتع بمقدرة علمية أهلتها لخوض مناقشة القضايا الشرعية بكل دراية وفهم.

تدوين مرويات السيدة عائشة

ابتدأ العلماء بجمع أحاديث النبيﷺ منذ منتصف القرن الهجري الأوّل. ولمّا تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٠١هـ، طلب من واليه على المدينة أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري أن يقوم بجمع أحاديث النبيﷺ، ونصّ على تدوين أحاديث (عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة الأنصارية)؛ لأنّها تربت عند عائشة، وكانت من أعلم الناس بحديثها؛ فكتب إليه يقول:

((أنظر ما كان من حديث رسول اللهﷺ أو سنة ماضية أو حديث عمرة فاكتبه؛ فإني قد خفت دروس العلم وذهاب أهله))[2].

وهكذا جُمع كثير من أحاديث السيدة عائشة في هذا الوقت المبكر. وقد انفردت السيدة عائشة برواية أحاديث عن النبيﷺ لم يروها غيرها، ونجد هذا في مسندها،

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ٣/ ٢١٦.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٨/ ٤٨٠، دار صادر، بيروت، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ١٢/ ٤٦٦، طبعة دار الفكر، بيروت.

ولا نجد لدى غيرها من رواة الأحاديث بهذه الكثرة، ولولا السيدة عائشة، لضاع الكثير من سنة النبيﷺ، وبخاصة الفعلية منها.

عائشة بين المكثرين من رواة الحديث

كان أبو هريرةرضي الله عنه أكثر الصحابة رواية للحديث، فقد روى (٥٣٧٤) من الأحاديث، ويأتي بعده عبد الله بن عمر، فقد روى (٢٦٣٠)، وبعده أنس بن مالك الذي روى (٢٢٨٦)، أمّا السيدة عائشة، فقد روت (٢٢١٠) من الأحاديث. ولم تكن روايتها عن النبيﷺ وحده، بل روت-أيضا- عن أبيها، وعن عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، وأُسيد بن حضير، وفاطمة بنت النبيﷺ وغيرهم.

وقد يسأل سائل: لماذا كانت السيدة عائشة في المرتبة الرابعة في كثرة رواية الحديث ولم تكن في المرتبة الأولى؟

والجواب عن ذلك فيما يأتي:

١- كان الصحابة الثلاثة الذين فاقوا السيدة عائشة في كثرة الرواية قد عاشوا بعد وفاتها مدة من الزمن طالت أم قصرت: فإنّ عبد الله بن عمر مات بعدها بخمس عشرة سنة، ومات أنس بن مالك بعدها بثلاث وثلاثين سنة. هذه المدة الزمنية التي عاشها الصحابة الثلاثة بعد وفاة السيدة عائشة، هيأت لهم القيام بنشر رواياتهم، فكان طلاب العلم يتلقفونها ويروونها عنهم.

٢- كان طلاب العلم يترددون على الصحابة من الرجال، وينشرون رواياتهم أكثر من ترددهم على أم المؤمنين عائشة: فقد كانوا يشعرون بالخجل عند الترداد

إليها، وذلك للمنزلة العظيمة التي تتبوأها أم المؤمنين في نفس كل مسلم. ولا عجب فهي أحب زوجات النبيﷺ إليه.

٣- الرجال يتيسّر لهم السفر إلى المدن الإسلامية الكبرى، وهناك يقومون برواية الأحاديث، ويتلقفها طلاب العلم، ولم يتيسّر شيء من ذلك للسيدة عائشة.

٤- الرجال يتيسر لهم حضور مجالس النبيﷺ أكثر مما يتيسر للنساء –ولو كنّ أزواجه– ذلك أنّ النساء كنّ يلزمن بيوتهن، ولا يحضرن مجالس الرجال إلا نادرا. فإذا جعلنا مقارنة بين أحوال الرجال وبين أحوال السيدة عائشة في رواية الأحاديث، تترجح كفة السيدة عائشة في هذا المجال.

روايتها في الصحيحين

قلنا: أنّ السيدة عائشة روت (٢٢١٠) من الأحاديث، منها في الصحيحين: ((مائتان وستةٌ وثمانون حديثاً، اتفق البخاري ومسلم منها على إخراج مائة وأربعة وسبعين حديثا، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين حديثا، وانفرد مسلم بثمانية وخمسين حديثا. وعلى هذا، فلها في صحيح البخاري مائتان وثمانية وعشرون حديثا، وفي صحيح مسلم: مائتان واثنان وثلاثون حديثا، أمّا بقية مروياتها، فهي موزعة في كتب الأحاديث الأخرى))[1].

من روى عنها الحديث

روى عن السيدة عائشة الكثير من الصحابة والتابعين فممن روى عنها من الصحابة: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله بن عمر، وأبو موسى الأشعري، وابن

(١) سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين تأليف: العلامة السيد سليمان الندوي، ص٢٤٤، عرّبه وحققه وخرّج أحاديثه: محمد رحمة الله حافظ الندوي، الطبعة الأولى ١٤٢٤-٢٠٠٣، دار القلم، دمشق.

عباس، وأبو هريرة، والسائب بن يزيد، وعبد الله بن الزبير، وغيرهم...

ومن كبار التابعين روى عنها: القاسم بن محمد بن أبي بكر، وأخوه عبد الله، وعروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، وعمرو بن ميمون، وعلقمة، ومجاهد، وعكرمة، وزر بن حبيش، وطاووس، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن أبي رباح، ومطرف بن الشخير، ومسروق وغيرهم.

وروى عنها من النساء: عمرة بنت عبد الرحمن، ومعاذة العدوية، وعائشة بنت طلحة، وصفية بنت شيبة، وغيرهنّ...

رواية الحديث بين عائشة والخلفاء الراشدين

قد يقول قائل: إنّ كل واحد من الخلفاء الراشدين لازم النبيﷺ أكثر مما لازمته السيدة عائشة، ومع ذلك فلم يرو الواحد منهم إلا العدد القليل من الروايات، أمّا هي فقد روت (٢٢١٠) من الأحاديث، فما السر في ذلك؟

والجواب: أنّ الخلفاء الراشدين، وقسما من صحابة النبي لم يتمكنوا من نشر أحاديثهم التي سمعوها من النبيﷺ، كما نشرتها السيدة عائشة؛ لأنّ الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة كانوا منشغلين بسياسة الأمة وقضاء حاجات الناس، فوق انشغالهم بأمر الجهاد. أمّا الصحابة الذين لم ينشغلوا بتدبير شؤون الخلافة، وكان لديهم متسع من الوقت لحضور مجالس النبيﷺ: فقد روى كثير منهم الأحاديث عن النبيﷺ، وكانت متفاوتة بين الكثرة والقلة. وهذه الأحاديث التي رووها هي التي بُني عليها كثير من أحكام الشريعة الإسلامية.

نقد متن الحديث

من أوائل من اهتم بنقد متن الحديث قبل أن يُعرف هذا المصطلح: السيدة عائشة

رضي الله عنها: فقد كانت إذا سمعت حديثا من راو من الرواة يرويه عن النبيﷺ لا تأخذ به إذا رأته مخالفا لآية قرآنية، أو حديث كانت قد سمعته من النبيﷺ؛ لذلك أنكرت صحة عدد من الأحاديث، وهذا مثال واحد من أمثلة كثيرة:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: ((رأى محمد ربه مرتين: مرة ببصره، ومرة بفؤاده))[1].

وقد أنكرت ذلك أم المؤمنين عائشة. فلمّا سألها (مسروق) عن رؤية النبي ربه فقالت:

((يا أَبَا عَائِشَةَ ثَلَاثٌ من تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَعْظَمَ على اللهَّ الْفِرْيَةَ. قلت ما هُنَّ؟ قالت من زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًاﷺ رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ أَعْظَمَ على اللهَّ الْفِرْيَةَ. قال: وَكُنْتُ مُتَّكِئًا فَجَلَسْتُ فقلت: يا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْظِرِينِي ولا تَعْجَلِينِي: أَلَمْ يَقُلْ اللهﷻ ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴾ ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾؟؛ فقالت: أنا أَوَّلُ هذه الْأُمَّةِ سَأَلَ عن ذلك رَسُولَ اللهَّﷺ فقال: إنما هو جِبْرِيلُ لم أَرَهُ على صُورَتِهِ التي خُلِقَ عليها غير هَاتَيْنِ الْمَرَّتَيْنِ: رَأَيْتُهُ مُنْهَبِطًا من السَّمَاءِ، سَادًّا عِظَمُ خَلْقِهِ ما بين السَّمَاءِ إلى الأرض. فقالت: أَوَ لم تَسْمَعْ أَنَّ اللهَّ يقول ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ أَوَ لم تَسْمَعْ أَنَّ اللهَّ يقول ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ...))[2].

---

(١) تفسير فتح القدير للشوكاني ٥/ ١٤٦، حققه وخرّج أحاديثه: د. عبد الرحمن عميرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٦-٢٠٠٥، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان (باب: هل رأى النبي ربه ليلة الإسراء؟) حديث ١٧٧، صحيح مسلم ١/ ١٥٩.

إنّ هذا ليدل على أنّ أم المؤمنين كانت تنقد المتن، ولا تأخذ بالحديث الذي يخالف ظاهر القرآن.

دقتها في ألفاظ الحديث

كانت رضي الله عنها حريصة على تأدية الحديث كما سمعته من النبيﷺ، وبألفاظ الحديث نفسها، وما كانت تجيز روايته بالمعنى. وقد ترسل أحد تلاميذها إلى حافظ من حفاظ الحديث، ليسأله عن حديث كان سمعه من النبيﷺ، ثم ترسله مرة أخرى بعد مدة طويلة من الزمن ليسأله عن الحديث نفسه، وذلك من أجل أن تتأكد من رواية الحديث باللفظ الذي نطق به النبيﷺ. وهذه الدقة في ضبط الحديث هي التي حملت قسما من حفاظ الحديث من المجيء إليها، ويسمعها أحاديثه، ليؤكد لها من قوة حفظه وضبطه. وكان الصحابة إذا اختلفوا في حديث يأتون إليها لتكون حكما بينهم. ففي الصحيحين: قيل لابن عمر: أنّ أبا هريرة يقول: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «**من تبع جنازة فله قيراط من الأجر**»، فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة. فبعث إلى عائشة فسألها فصدقت أبا هريرة، فقال ابن عمر: لقد فرّطنا في قراريط كثيرة[1].

وهكذا صارت أم المؤمنين مرجعا للصحابة في الحديث.

استدراكاتها على الصحابة

ولقد كانت رضي الله عنها تستدرك على قسم من فتاوى الصحابة إذا كانت الفتوى على غير وجهها، فتقوم بتبيان ما خفي، وتصحح لهم الفتوى، وكثيرا ما

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجنائز (باب: فضل اتباع الجنائز) حديث ١٣٢٣ و١٣٢٤، صحيح البخاري ص٣٧٣. ومسلم في كتاب الجنائز (باب: فضل الصلاة على الجنائز واتباعها) حديث ٩٤٥. صحيح مسلم ٢/ ٦٥٣.

يكون الخطأ بسبب العلم بآخر الحديث دون أوله، أو علمه بأوله وليس بآخره[1].

وفي ذلك تقول:

((إنّكم لتحدثوني غير كاذبين، ولا مكذبين، ولكنّ السمع يُخطئ))[2]

ولمّا أُخبرت أنّ أَبَا هُرَيْرَةَ يحدث أنّ نبي اللهﷺ كان يقول: (إنما الطِّيَرَةُ فِي الْمَرْأَةِ وَالدَّابَّةِ وَالدَّارِ) استدركت على روايته بأنّ النبيﷺ كان يقول: «**كان أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ الطِّيَرَةُ فِي الْمَرْأَةِ وَالدَّارِ وَالدَّابَّةِ**" ثُمَّ قَرَأَتْ عَائِشَةُ ﴿ **أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ** ﴾[3].

ولمّا مات سعد بن أبي وقاصﷺ، طلبت السيدة عائشة أن يمر بجنازة سعد في المسجد فتصلي عليه، فأنكر الناس ذلك عليها فقالت:

((ما أَسْرَعَ ما نَسِيَ الناس ما صلى رسول اللهﷺ على سُهَيْلِ بن الْبَيْضَاءِ إلا في الْمَسْجِدِ))[4].

ومن استدراكاتها: استدراكها على أبي هريرة، فقد كان يقول: ((من أدركه الفجر جنبا فلا يصم))، وقد سُئلت عائشة وأم سلمة عن ذلك، فكلتاهما قالت:

---

(١) ألف العلامة بدر الدين الزركشي كتابا قيما، جمع فيه ما استدركته عائشة على الصحابة وعنوانه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة)، وقد طبع بتحقيق الأستاذ: سعيد الأفغاني -رحمه الله-، وطبع طبعة أخرى بتحقيق د محمد بنيامين ارول، واستدرك فيها علة تحقيق الأفغاني استدراكات مهمة..

(٢) رواه مسلم في كتاب الجنائز (باب: الميت يُعذّب ببكاء أهله عليه) حديث ٩٢٩، صحيح مسلم ٢/ ٦٤١.

(٣) رواه الإمام أحمد في مسنده، حديث ٢٥٩٦٦. مسند الإمام أحمد ١٨/ ١٣٢.

(٤) رواه مسلم في كتاب الجنائز (باب: الميت يعذّب ببكاء أهله عليه)، حديث ٩٢٨، صحيح مسلم ٢/ ٦٤١.

((كان النبيﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا من غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ))[1].

كثرة الرواية مع دقة الاستنباط ومعرفة علل الأحكام

وإذا كانت كثرة رواية الحديث فضيلة من الفضائل، فإنّ دقة الفهم في الاستنباط وقوة الاجتهاد فضيلة أخرى لا ينالها إلا القلة القليلة ممن وفقهم الله في هذا العمل الجليل؛ ذلك أنّ قوة الاجتهاد ملكة يستطيع بها الفقيه استنباط الأحكام من الأدلة التفصيلية. وقد جمعت بين هذه الفضائل: -كثرة الرواية مع دقة الاستنباط- أمُّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فكانت إذا سُئلت ولم تجد حكم ذلك السؤال في الكتاب والسنة، اجتهدت في استنباط الحكم من الكتاب والسنة. ولم يشاركها في ذلك من المكثرين من الرواة السبعة إلا حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهم جميعا. وقد شهد بهذا أبو سلمة بن عبد الرحمن فقال:

((ما رأيت أحدا أعلم بسنن رسول اللهﷺ ولا أفقه في رأي إن احتيج إلى رأيه ولا أعلم بآية فيما نزلت ولا فريضة من عائشة))[2].

ولم تكن كثرة رواية الحديث وقوة الاستنباط والاجتهاد هي كل ما حازته السيدة عائشة، فقد حازت مع ذلك معرفة علل الأحكام، وتبيان المصالح فيها، وتلك -بلا ريب- ملكة في العلم -أيضا- تجعل السائل والسامع والقارئ يطمئن إلى الحكم المستنبط، وهذا ما اصطلح عليه العلماء في عصرنا هذا باسم (مقاصد الشريعة الإسلامية).

---

(١) رواه مسلم في كتاب الصيام (باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب) حديث ١١٠٩، صحيح مسلم ٢/ ٧٧٩-٧٨٠.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٣٧٥.

عائشة والفتوى

ظلت السيدة عائشة رضي الله عنها مرجعا للفتوى، تتهافت عليها الأسئلة من هنا وهناك، وتجيبهم بما تلقته عن النبيﷺ. وظلّت تفتي في عهد الخلفاء الراشدين إلى أن انتقلت إلى جوار ربها. وقد ذكر القاسم بن محمد: أنّ عائشة قد استقلت بالفتوى في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان إلى أن توفيت رحمها الله[1]. وقد قسّم ابن قيم الجوزية المفتين من الصحابة على ما يأتي:

١- المكثرون من الفتيا ٢- المتوسطون في الفتيا ٣- المقلون في الفتيا.

أمّا المكثرون من الفتوى فهم: عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله ابن مسعود، وعائشة أم المؤمنين، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر[2]. ونجد أمّ المؤمنين هنا واحدة من السبعة المكثرين من الفتوى، وقد قال القاسم بن محمد أحد الفقهاء السبعة في المدينة:

((كانت عائشة قد استقلت بالفتوى في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهلم جرا إلى أن ماتت يرحمها الله))[3].

((وكان الأكابر من أصحاب رسول اللهﷺ: عمر، وعثمان بعده، يرسلان إليها فيسألانها عن السنن))[4].

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٣٧٥.

(٢) إعلام الموقعين لابن قيّم الجوزية ١/ ١٢، تحقيق وضبط: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

(٣) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٤٩/ ١٦٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٣٧٥.

وإذا علمنا أنّ عمر بن الخطابﷺ كان متشددا في أمر الإفتاء، فلم يسمح إلا إلى عدد قليل منهم، وكان ممن يفتي في عهده السيدة عائشة، أدركنا المنزلة العلمية الكبيرة التي كانت تتبوأها في الفتوى.

ثناء الصحابة والتابعين عليها

ولقد أثنى على علم السيدة عائشة الكثير من صحابة النبيﷺ والتابعين؛ فقال أبو موسى الأشعري:

((ما أَشْكَلَ عَلَيْنَا أَصْحَابَ رسول اللهﷺ حَدِيثٌ قَطُّ فَسَأَلْنَا عَائِشَةَ إلا وَجَدْنَا عِنْدَهَا منه عِلْمًا))[1].

وقال الزهري:

((لو جمع علم عائشة إلى علم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل))[2].

وقال عطاء بن أبي رباح:

((كانت عائشة أفقه الناس وأحسن الناس رأيا في العامة))[3].

وقال مسروق:

((والله لقد رأيت أصحاب محمدﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض))[4].

وقال عروة بن الزبير:

((لقد صحبت عائشة، فما رأيت أحدا قط كان أعلم بآية أُنزِلَتْ، ولا بفريضة، ولا بسنة، ولا بشعر، ولا أروى له، ولا بيوم من أيام العرب، ولا بنسب، ولا

---

(١) رواه الترمذي في كتاب المناقب (باب: فضل عائشة) حديث ٣٨٩٢. تحفة الأحوذي ١٠/ ٣٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣/ ٩٤.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣/ ٩٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣/ ٩٢.

بكذا ولا بكذا، ولا بقضاء ولا طب منها))[1].

زهدها

الزهد هو الإعراض عن زهرة الحياة الدنيا، وخلو القلب منها. وقد عاشت السيدة عائشة مع النبيﷺ في شظف من العيش وقسوة منه، وقد قالت لعروة بن الزبير:

((ابن أُخْتِي، إن كنا لَنَنْظُرُ إلى الْهِلَالِ ثُمَّ الْهِلَالِ، ثَلَاثَةَ أَهِلَّةٍ في شَهْرَيْنِ، وما أُوقِدَتْ في أَبْيَاتِ رسول اللهﷺ نَارٌ. فقلت: يا خَالَةُ، ما كان يُعِيشُكُمْ؟ قالت: الْأَسْوَدَانِ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ، إلا أَنَّهُ قد كان لِرَسُولِ اللهﷺ جِيرَانٌ من الْأَنْصَارِ، كانت لهم مَنَائِحُ، وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللهﷺ من أَلْبَانِهِمْ فَيَسْقِينَا))[2].

وبعد أن انتقل النبيﷺ إلى جوار ربه، حرصت أم المؤمنين على أن يبقى زهدها كما كان في عهد النبيﷺ، وكانت تربية النبي لها على الجود والكرم والسخاء في سبيل الله قد أثّرت بها؛ فصارت تجود بما يأتيها من مال. أمّا هي فتعيش عيش الفقراء. وقد كثرت العطايا والهبات والهدايا التي انهالت عليها من هنا وهناك، فكانت تأخذ ما يأتيها وتتصدق به لا تبقي منه شيئا. روى عروة بن الزبيرﷺ قال:

((لقد رأيت عائشة رضي الله تعالى عنها تقسم سبعين ألفا وإنها لترقع جيب درعها))[3].

ويروي عروة بن الزبير عن أبيه رضي الله عنهما قال: ((إن معاوية بعث إلى

---

(١) سير أعلام النبلاء ٣٤/ ٩٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها (باب: الهبة وفضلها)، حديث ٢٥٦٧، صحيح البخاري ص٦٦١.

(٣) حلية الأولياء لأبي نعيم ٢/ ٤٧.

عائشة رضي الله تعالى عنها بمائة ألف فوالله ما غابت الشمس عن ذلك اليوم حتى فرقتها. قالت مولاة لها لو اشتريت لنا من هذه الدراهم بدرهم لحما! فقالت: لو قلت قبل أن أفرقها لفعلت))[1].

هذه هي أم المؤمنين عائشة الصديقة بنت الصديق رضي الله عنها: بعلمها الواسع، ونظرها الثاقب، وذكائها الخارق، وذاكرتها التي قلّ نظيرها. ويكفينا أن نعلم أنّ عددا كثيرا من أحكام الشريعة الإسلامية، بني على الأحاديث التي روتها عن النبيﷺ.

قصيدة في مدح السيدة عائشة

ولمّا كانت القصائد من عيون الشعر، تهفو إليها النفوس، ويتطلع لها محبو الشعر والأدب، فقد أحببت أن أختم حديثي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بهذه القصيدة العصماء التي نظمها موسى بن محمد بن عبد الله الواعظ الأندلسي فقال:

ما شأن أم المؤمنين وشاني ... هُدِيَ المحبُّ لها وضَل الشاني

إني أقول مبيِّنا عن فضلها ... ومترجماً عن قولها بلساني

يا مبغضي لا تأت قبر محمد ... فالبيت بيتي والمكان مكاني

إني خصصت على نساء محمد ... بصفات برٍ تحتهن معانٍ

وسبقتهن إلى الفضائل كلها ... فالسبق سبقي والعنان عناني

مرض النبي ومات بين ترائبي[2] ... فاليوم يومي والزمان زماني

---

(١) حلية الأولياء ٢/ ٤٧.

(٢)مات رسول الله ﷺ في حجر عائشة: أسندت رأسه إلى صدرها.

(٢) القمران أبو بكر وعمر، دفنا في حجرة عائشة إلى جنب رسول اللهﷺ.

زوجـــي رســـول الله لم أر غـــيره ... الله زوجنـــي بـــه وحبانـــــــي
وأتـــاه جبريـــل الأمـــين بصـــورتي ... فـــأحبني المختـــار حـــين رآنـــي
أنَـــا بكـــرهُ العـــذراءُ عنـــدي سرُّهُ ... وضـــجيعه في منـــزلي قمـــران[٢]
وتكلـــم الله العظـــيم بحجتـــي ... وبـــراءتي في محكـــم القـــرآن
والله فضَّـــلني وعظـــم حرمتـــي ... وعـــلى لســـان نبيـــه برانـــي
والله في القـــرآن قـــد لعـــن الـــذي ... بعـــد الـــبراءة بـــالقبيح رمـــاني
والله وبَّـــخ مـــن أراد تنقـــصي ... إفكـــاً وســـبح نفســـه في شـــاني[٣]
إني لمحصـــــنة الإزار بريئـــــة ... ودليـــل حســـن طهـــارتي إحصـــاني
والله أحصـــنني بخـــاتم رســـله ... وأذل أهـــل الإفـــك والبهتـــان
وســـمعت وحـــي الله عنـــد محمـــد ... مـــن جبرئيـــل ونـــوره يغشـــاني
أوحـــى إليـــه وكنـــت تحـــت ثيابـــه ... فحنـــا عـــلي بثوبـــه وحبانـــي
مـــن ذا يفـــاخرني وينكـــر صـــحبتي ... ومحمـــد في حجـــره ربَّـــاني؟
وأخـــذت عـــن أبـــوي ديـــن محمـــد ... وهمـــا عـــلى الإســـلام مصـــطحبان
وأبي أقـــام الـــدين بعـــد محمـــدٍ ... فالنصـــل نصـــلي والســـنان ســـناني
والفخـــر فخـــري والخلافـــة في أبي ... حســـبي بهـــذا مفخـــرا وكفـــاني
وأنـــا ابنـــة الصـــديق صـــاحب أحمـــد ... وحبيبـــه في الســـر والإعـــلان
نصـــر النبـــي بمـــاله وفعـــالـــه ... وخروجـــه معـــه مـــن الأوطـــان

---

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في قصة الافك ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ ﴿١٦﴾ ﴾ النور: ١٦.

ثانيه في الغار الذي سد الكوى ... بردائه أكرمْ به من ثان

وجفا الغنى حتى تخلل بالعبا ... زهدا وأذعن أيما إذعان

وتخللت معه ملائكة السما ... وأتته بشرى الله بالرضوان

وهو الذي لم يخش لومة لائم ... في قتل أهل البغي والعدوان

قتل الألى منعوا الزكاة بكفرهم ... وأذل أهل الكفر والطغيان

سبق الصحابة والقرابة للندى ... هو شيخهم في الفضل والإحسان

والله ما استبقوا لنيل فضيلة ... مثل استباق الخيل يوم رهان

إلا وطار أبي إلى عليائها ... فمكانه منها أجلُّ مكان

ويل لعبد خان آل محمد ... بعداوة الأزواج والأختان

طوبى لمن والى جماعة صحبه ... ويكون من أحبابه الحَسَنان

بين الصحابة والقرابة ألفة ... لا تستحيل بنزغة الشيطان

هم كالأصابع في اليدين تواصلا ... هل يستوي كف بغير بنان؟!

حصرت صدور الكافرين بوالدي ... وقلوبهم ملئت من الأضغان

حب البتول وبعلها لم يختلف ... من ملة الإسلام فيه اثنان

أكرم بأربعة أئمة شرعنا ... فَهُمُ لبيت الدين كالأركان

نسجت مودتهم سدى في لحمة ... فبناؤها من أثبت البنيان

الله ألف بين ود قلوبهم ... ليغيظ كل منافق طعان

رحماء بينهمُ صفتْ أخلاقهم ... وخلت قلوبهمُ من الشَنَآن

فدخولهم بين الأحبة كلفة ... وسبابهم سبب إلى الحرمان

جمع الإله المسلمين على أبي ... واستبدلوا من خوفهم بأمان

وإذا أراد الله نـــصرة عبـــــده ... مـن ذا يطيـق لـه عـلى الخـذلان؟!

مـن حبنـي فليجتنـب مَـنْ سـبَّني ... إن كـان صـان محبتـي ورعـاني

وإذا محبـي قـد ألـظَّ[1] بمبغضـي ... فكلاهمـا في الـبغض مسـتويان

إني لطيبـة خلقـت لطيـب ... ونسـاء أحمـد أطيـب النسـوان

إني لأم المـؤمنين فمـن أبـى ... حبـي فسـوف يبـوء بالخسـران

الله حببنـي لقلـب نبيـه ... وإلى الصـراط المسـتقيم هـداني

والله يكـرم مـن أراد كرامتـي ... ويهـين ربي مـن أراد هـواني

والله أسـأله زيـادة فضلـه ... وحمدتـه شـكرا لمـا أولانـي

يـا مـن يلـوذ بأهـل بيـت محمـد ... يرجـو بـذلك رحـمة الـرحمن

صـل أمهـات المـؤمنين ولاتحـد ... عنهـا فتسـلب حلـة الإيمـان

إني لصـادقة المقـال كريمـة ... إي والـذي دانَـت لـه الـثقلان

خـذها إليـك فـإنها هـي روضـة ... محفوفـة بـالروح والريحـان

صـلى الإلـه عـلى النبـي وآلـه ... فـبهم تشـم أزاهـر البسـتان

---

(١) الظَّ بالشيء: أي لزمه.

وأخيرا

فإنّ الدارس للتاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة، يرى ظاهرة واضحة، تتجلى فيها كثرة السهام التي انهالت على الشريعة الإسلامية، حاملة كل لون من ألوان الظلم والكذب والافتئات، منذ أنْ بعث الله محمداﷺ إلى يوم الناس هذا؛ بغية تشويهها وصدّ الناس عنها. ولم تكن تلك السهام والطعنات جاءت مصادفة من ناس يجهلون حقيقة هذا الدين فهم يهرفون بما لا يعرفون، بل جاءت تحمل في جوانحها الدقة في المكر والكيد لهذا الدين من قبل غير المسلمين، ومن ذوي الأهواء والبدع من المحسوبين على المسلمين..وتتسم من جهة أُخرى بالغفلة التي كان عليها جهلة المسلمين، غافلين عمّا ستؤول إليه تلك الطعنات من شر وبيل!. وهناك طائفة سلكت هذا المسلك المشين؛ تقليدا للمستشرقين، أو من أجل أن يقول الناس عنهم: إنّهم أحرار الفكر، لهم قراءات للإسلام جديدة!!. وكم خدعت الألفاظ المزخرفة والكلمات المزركشة البسطاء من الناس؛ فركضوا وراءها يلهثون، وظنّوها على شيء من الابتكار والتجديد، ثم عاد المخلصون منهم يعضّون أصابع الندم على الخديعة التي أُركسوا فيها.!

لقد كُتب على هذه الأمة أن تُمتحن عشرات المرات، وكانت امتحانات صعبة، زجّت بعدد ليس بالقليل من علماء الأمة في غياهب السجون، وأُريقت بسببها الدماء.! ولولا أنّ هذا الدين هو دين الله قد تكفل –سبحانه– بحفظه، لما بقي له أثرفي هذا الوجود منذ قرون عديدة، لكثرة ما تعرّض له من مؤامرات نُسجت خيوطها بمكر في الليالي الليلاء، ومن تلك المؤامرات: مؤامرة تشكيك المسلمين بالسنة النبوية الصحيحة؛ وذلك بإحياء ما اندثر من الشبهات التي وضعها

المبتدعة في الطعن بها. وجاء المستشرقون واخذوا تلك الشبهات، واضافوا اليها ما زعموه شبهات أخرى بغية تشكيك المسلمين بدينهم، وصد الناس عن الإنضواء تحت لواء الإسلام. لقد وجّهوا عنايتهم إلى ذلك؛ لأنّ أكثر الأحكام الشرعية بُنيت على السنة النبوية، وأنّها أقامت صرح الفقه الإسلامي الذي هو مفخرة كل مسلم، فلا تملك أية أمة كانت من الأمم قديما ولا حديثا عشر معشاره.! هذا هو الذي جعل المستشرقين اليهود ورجال اللاهوت في دول الغرب يُكثرون الدق على هذا الوتر.

ولم يقف الأمر عند أفراد معينين من هؤلاء الذين قاموا ويقومون بالإساءة إلى السنة المشرفة، بل صارت الجامعات الغربية توجه طلاب الدراسات الإسلامية فيها إلى التشكيك بها –وبخاصة فيما يتعلق براوية الإسلام أبي هريرة–، ولا تسمح (تلك الجامعات) لأي طالب كان أن يجعل رسالته في الرد على افتراءات المستشرقين والسائرين في ركابهم. يقول الدكتور مصطفى السباعي –رحمه الله– :

((منذ سنوات[1] عُقد مؤتمر للدراسات الإسلامية في (لاهور) بباكستان، حضره علماء مسلمون من مختلف البلاد الإسلامية –ومن بينهم علماء من سورية ومصر– كما حضره عدد من المستشرقين. وقد ظهر للعلماء المسلمين أنّ هؤلاء المستشرقين هم الذين أوصوا بفكرة عقد هذا المؤتمر، ودعوا إليه عددا من تلاميذهم الفكريين في الهند وباكستان، وكان أشدهم تعصبا وأكثرهم جهلا – باعترافه هو بعد أن ألقى بحثه– المستشرق الكندي (سميث) –ولعله يهودي– وكان مما ألح عليه المستشرقون يومئذ بحث السنة والوحي النبوي، ومحاولة

(١) كتب المقال في مجلة حضارة الإسلام، السنة الرابعة، العدد التاسع سنة ١٩٦٤.

إخضاعهما لقواعد العلم كما يزعمون. وقد انتهى بعض تلامذتهم إلى إنكار الوحي كمصدر للإسلام، واعتبار الإسلام أفكارا إصلاحية من محمدﷺ))[1].

ويقول –أيضا–:

((وحين ألّف بعض الجاهلين المغرورين كتابا عن السنة[2] ينتهي إلى التشكيك بالسنة –كلها– ويفيض بالحقد البذيء على أكبر رواتها من الصحابة: وهو أبو هريرةرضي الله عنه، تلقفت الجهات الأجنبية الاستعمارية هذا الكتاب؛ فبعثت به إلى جميع الجامعات الغربية، كما حدثني بذلك عدد من مختلف طلابنا المسلمين في أوربا في الصيف الماضي))[3].

وإذا كان الأمر –كما يُقال–: ربّ ضارة نافعة، فإنّ هذه الإساءات حملت علماء الحديث على كشف زيوف وتخرصات هؤلاء المفترين؛ فقاموا بدحضها واحدة بعد واحدة بأسلوب علمي رصين، يتسم بالأدب الجم والخلق الرفيع. ولم يكتفوا بالرد على ما افتروه عن السنة، بل قاموا –أيضا– بالكشف عن جوانب مهمة منها. ولو عرف المستشرقون ورجال اللاهوت ومن سار سيرتهم ما تؤول إليه افتراءاتهم عن السنة المشرفة، لما أقدموا على ما أقدموا عليه.!!

ويظل هذا الدين يزهو بجوهره الأصيل، خاليا من البدع التي أراد الأعداء تشويهه بها، بعد أن قدّم العلماء الأعلام جهودا في كشف بطلان المبطلين؛ تحقيقا لما روي عن النبيﷺ:

---

(١) مجلة حضارة الإسلام، السنة الرابعة، العدد التاسع سنة ١٩٦٤.

(٢) هو: محمود أبو رية.

(٣) مجلة حضارة الإسلام، العدد المُشار إليه سابقا.

«يحمل هذا العلمَ من كل خَلَف عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[1].

وبعد:

فإن الحملة على السنة النبوية ليست وليدة هذا اليوم. فقد حمل لواء التشكيك بها ناس ضالون مضلون، وقفوا أنفسهم للتشكيك بها،.. ولا ننسى تلك المؤسسات التي عملت-ومازالت تعمل أيضا- ضدها، مستخدمة ناسا من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، يشترون بدينهم ثمناً قليلا. ولكن خاب سعيهم فستظل السنة النبوية محفوظة بحفظ الله لها على الرغم من حقد الحاقدين وكيد الكائدين، والله يقول الحق، ومنه الهداية والسداد.

(١) أخرجه ابن عدي والدارقطني وأبو نعيم، حديث حسن روي عن غير واحد من الصحابة وتعدد طرقه يقضي بحسنه كما جزم به العلائى. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، تأليف: محمد جمال الدين القاسمي ١/٤٨-٤٩، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار الكتب العلمية، بيروت.

السنة النبوية والتشريع

مقدمة

إذا كان القرآن الكريم قد تعرض لهجمات كثيرة من المارقين من هذا الدين وغيرهم، فإن السنة النبوية تعرضت إلى هجمات وهجمات كذلك ... وكما تكفَّلَ الله بحفظ كتابه الكريم من التحريف والتغيير فقال تعالى:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ ﴿٩﴾ ﴾ سورة الحجر. كذلك هيأ الله ﷻ رجالاً للذب عن سنة نبيه محمد ﷺ من إفك الدساسين من الزنادقة والمارقين من الإسلام والجهلة ... أولئك الذين قاموا بوضع أحاديث على لسان نبي الله محمد ﷺ، وروّجوها في الأوساط العلمية وانطلت مكيدة هؤلاء على قسم من الناس السطحيين من الرواة، ووقف علماء الحديث لهم بالمرصاد، وبيَّنوا كذب ما يزعمون. وهكذا ظلت السنة النبوية نقيةً بيضاء، وكتب الله لها الحفظ والخلود...

وإذا كان الأمر – كما يقال –: رُبَّ ضارةٍ نافعة، فقد كان الهجوم على السنة النبوية من أهم أسباب جمعها في كتب صحاح، وتكوين علم تميزت به الأمة الإسلامية، وسبقت به العالم كلَّه قديماً وحديثاً: إنه (علم الرجال) الذي وضع الأسس المهمة في ضوابط (الجرْح والتعديل) لرواة الأحاديث. وقد قام بهذا أهل السنة والجماعة دون غيرهم، وصدق الله العظيم القائل:

﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ سورة التوبة.

ويرد (ابن حزم الأندلسي) على مَنْ يدَّعي أنَّ الله سبحانه تكفَّل بحفظ القرآن وحده، ولم يتكفل بحفظ سائر الوحي الذي لـَيسَ بقرآن فيقول:

((... هذه دعوى كاذبةٌ مجردة عن البرهان، وتخصيصٌ للذِكر بلا دليل، وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾. فصحَّ أنَّ مَنْ لا برهان له على دعواه، فليس بصادق فيها. والذِكْرُ: اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه ﷺ من قرآن أو من سنة وحي يبيّن بها القرآن. وأيضاً فإن الله تعالى يقول: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ ؛ فصح أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس))[1].

لقد صار من المعلوم أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية؛ لذلك كان لها أكبر الأثر بعد القرآن في تقعيد قواعد الشريعة التي نظمت كُلَّ ما يتعلق بحياة المسلم في كل زمان ومكان ... نظمت ذلك كلّه بنظام دقيق، حتى تكونت في الشريعة الإسلامية قواعدُ كلية، يتمكن المجتهدون بوساطتها في كل زمان ومكان من معرفة حكم ما يستجد في حياتهم من حوادث. فتحدثت في عبادة المسلم كيف تكون، وعلاقة أفراد المجتمع بعضهم مع بعض، وعلاقة المسلم بأسرته، كما تحدثت الشريعة في علاقة المسلم بالذميين والمستأمنين والكفار: في السلم والحياد والحرب، ونظمت حقوق الملكية الجماعية: كالزكاة والخراج ...إلخ. ولم تبلغ الشريعة الإسلامية هذا المبلغ من الدقة إلا بعد أن قيَّض الله لهذه الأمة رجالاً عظماء من ذوي الهمم العالية، قاموا بجمع أحاديث النبي ﷺ، وأَبْلَوْا بلاءاً حَسَناً فيه، وقدَّموه هديةً إلى الفقهاء في كل جيل من الأجيال؛ ليقوموا

(١) الإحكام في أصول الأحكام، لأبن حزم، ١/ ١٢٢، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٩٨٠، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

باستنباط الأحكام، وتقعيد القواعد. وقد أشار التابعي الجليل (الأعمش) إلى هذا حين قال لأحد الفقهاء: (أنتم الأطباء ونحن الصيادلة).

وإذا كان الأمر كما قالوا: إن الله إذا أراد شيئاً هيَّأ أسبابه: فقد هيأ الله المحدثين ليصونوا سنة رسول الله ﷺ من عبث العابثين وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع، ومن هذين المصدرين الرئيسين القرآن الكريم والسنة النبوية تكونت الشريعة الإسلامية التي أرادها الله أن تكون صالحة للتطبيق في كل زمان وفي كل مكان إلى قيام الساعة ...!

ومما يفخر به كل مسلم: أن المسلمين استطاعوا – بهديٍ من القرآن والسنة– أن يسبقوا العالم بوضع دستور كان القمة في صلاحه للتطبيق في كل عصر ومصر، ونقول بكل فخر:

(إن الدستور الإسلامي وجد قبل أقدم دستور في العالم بأكثر من ألف سنة؛ ذلك أن الدساتير المعهودة ما عُرِفت إلا في القرن الثامنَ عشر! وهذه الدساتير الغربية كان يكتنفها كثير من النقص والقصور والغموض؛ ذلك لأنها كانت مقصورة على الجانب السياسي فحسب، ولم يجعل فيها شيء من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية إلا بعد مدة ليست بالقصيرة)[1].

منزلة السنة:

القرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع وهو قطعي الثبوت، وأما السنة، فهي المصدر الثاني وهي ظنية الثبوت، والقطعي مقدم على الظني.

---

(١) نفحات من شريعة الإسلام وصلاحها للتطبيق في كل زمان ومكان، للمؤلف، ص١١، الطبعة الأولى، مطبعة الزهراء، الموصل، ١٤٠٣-١٩٨٣.

ويدل على هذا الترتيب حديث معاذ بن جبل ﷺ حين بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن وسأله الرسول: «**كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟**»، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللهَّ، قَالَ: «**فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللهَّ؟**»، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهَّ ﷺ[1].

وكتب عمر بن الخطاب ﷺ إلى شريح القاضي كتاباً جاء فيه:

(أنظر ما تبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً، وما لم يتبين لك في كتاب الله، فاتبْع فيه سنة رسول الله ﷺ)[2].

وقال عبد الله بن مسعود ﷺ:

(مَنْ عرض له منكم قضاء، فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيه ﷺ)[3].

حجية السنة:

اتفقت كلمة علماء المسلمين ممن يعتدّ بهم في كل عصر من العصور على أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وآيات القرآن التي تدل على هذا كثيرة، منها قوله تعالى:

---

(١) رواه أبو داوود، في كتاب الاقضية، (باب: اجتهاد الرأي في القضاء)، رقم ٣٥٩٢، ٤/ ١٨، بتعليق الدعَاس؛ ورواه الترمذي، في كتاب الأحكام، (باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي)، رقم ١٣٢٧.

(٢) تاريخ الفقه الإسلامي، بإشراف الشيخ محمد علي السايس، ص٣٠، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.

(٣) أصول الفقه الإسلامي، تأليف الدكتور وهبة الزحيلي، ١/ ٤٦١، الطبعة الأولى، دار إحسان، ١٤١٧-١٩٩٧.

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥ ﴾ ، سورة النجم.

وتدل هذه الآية على أن مصدر ما ينطق به النبي ﷺ على وجه التشريع، إنما هو الوحي عن الله تعالى. فكما أن القرآن مصدره الوحي عن الله فكذلك السنة. والفرق بين الأثنين أن القرآن موحىً إلى النبي باللفظ، والمعنى من الله، بينما السنة: الوحي من الله إلى رسوله بالمعنى. ولما كان القرآن واجب الإتباع فكذلك السنة.

ولقد دعا الله ﷻ عباده المؤمنين إلى إتباع رسوله محمد ﷺ فقال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾، سورة النساء.

وهذه الآية تأمر بطاعة الله؛ وهي الأخذ بما في القرآن الكريم، وطاعة رسوله؛ وهي الأخذ بسنته وما بيَّن لنا من أحكام.

وقال:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ سورة الحشر/ ٧.

وقال:

﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ سورة النور/ ٦٣.

ومما تقوم به السنة: التبليغُ عن الله ﷻ، وتبيينُ أوامره ونواهيه، قال تعالى:

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ سورة المائدة/ ٦٧.

وتشير هذه الآية الكريمة إلى أن السنة تبليغ عن الله لما أنزله على رسوله محمد ﷺ؛ لذلك كان إتباعها واجباً.

وقال تعالى:

﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ سورة النحل/ ٤٤.

يتبين من هذا أن السنة تشريع ملزم إذا صدر عن النبي ﷺ بصفته مشرعاً، ولذلك قال الإمام الشوكاني:

((إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا مَنْ لا حظَّ له في دين الإسلام))(١).

وما أحسن ما قاله الشيخ عبد الغني عبد الخالق رحمه الله:

((وليت شعري كيف يتصور: أن يكون نزاع في هذه المسألة بين المسلمين، وأن يأتي رجلٌ في رأسه عقل ويقول: أنا مسلم؛ ثم ينازع في حجية السنة بجملتها؟ مع أن ذلك مما يترتب عليه عدم اعترافه بالدين الإسلامي كله من أوله إلى آخره، فإن أساس هذا الدين؛ هو الكتاب، ولا يمكن القول بأنه كلام الله مع إنكار حجية السنة جملة، فإن كونه كلام الله لم يثبت إلا بقول الرسول (الذي ثبت صدقه بالمعجزة). إن هذا كلام الله وكتابه. وقول الرسول ﷺ هذا من السنة التي يزعم أنها ليست بحجة، فهل هذا إلا إلحاد وزندقة، وإنكار للضروري من الدين؛ يقصد به تقويض الدين من أساسه))(٢).

---

(١) إرشاد الفحول، لمحمد بن علي الشوكاني، ص٣٣، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

(٢) حجية السنة، تأليف الدكتور عبد الغني عبد الخالق، ص٢٤٩-٢٥٠، مطبعة منير، بغداد.

شبهات ساقطات:

الطعون والشبهات التي وجهت إلى السنة النبوية كثيرة. وأُريد هنا أن أذكر أهمها مراعياً الاختصار، مع الرد عليها.

الشبهة الأولى:

قالوا: إن السنة ليست مصدراً من مصادر التشريع، مستدلين بما فهموه من قول الله تعالى:

﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ سورة الأنعام/ ٣٨.

وقوله:

﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾ سورة النحل/ ٨٩.

استدلوا بهذا لينكروا حجية السنة، مدعين أن القول باستقلال السنة في التشريع يناقض إخبار القرآن بأن الله تعالى جعل تبيان كل شيء في هذا القرآن.

الجواب: ان هاتين الآيتين لا تدلان على ما يدَّعون. ذلك لأن من المفسرين مَنْ ذهب إلى أن المراد بالكتاب هنا: هو اللوح المحفوظ، لا القرآن الذي بين أيدينا[1]. ويدل على هذا سياق الآيتين الكريمتين، قال الله تعالى:

﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ سورة الأنعام.

وقال:

---

(١) تفسير الألوسي ٧/ ١٤٥.

﴿ ۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦ ﴾ سورة هود.

ولو سلمنا لهم –جدلاً– أن المراد بالكتاب: القرآن الكريم، فإن الآيتين لا تدلان على ذلك المدعى –أيضاً–؛ ذلك لأن أحكاماً كثيرة لم تذكر في القرآن وقد عُرِفت من السنة، وقد قال تعالى:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ سورة الحشر/ ٧.

ولقد ورد عن التابعي الجليل مطرف بن عبد الله بن الشخير أن رجلاً قال عنده: لا تحدثونا إلا بالقرآن؛ فقال له مطرف:

(والله ما نريد بالقرآن بدلاً، ولكن نريد مَنْ هو أعلم بالقرآن منا)[1].

وهكذا يكون المراد بتبيان القرآن لكل شيء تبيان أصول الشريعة على سبيل الإجمال. ولم يترك القرآن شيئاً من هذا البيان الإجمالي.

الشبهة الثانية:

قالوا: لو كانت السنة حجةً لأمر النبي ﷺ بكتابتها، لكن ذلك لم يقع. بل على العكس من ذلك، نهى النبي ﷺ عن كتابة السنة، وأمر بمحو ما كُتِبَ منها: وهذا دليل على أن السنة ليست بحجة في مجال التشريع!.

الجواب: صحيح أن النبي ﷺ نهى عن كتابة الحديث أول الأمر فقال:

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، لأبن عبد البر، ٢/ ٢٣٤، صححه وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان، الطبعة الثانية، ١٣٨٨-١٩٦٨، مطبعة العاصمة، القاهرة

«**لا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ**»[1].

بيد أن هذا النهي يُحمل على ما يأتي:

أ- كان النهي عن كتابة الآيات والأحاديث في صحيفة واحدة؛ خشية أن يحصل بينهما اختلاط.

ب- جاء النهي عن كتابة الحديث خشية أن يختلط بالقرآن؛ لأن القرآن لم يتم نزوله كله آنذاك. فقد يلتبس الأمر على قسم من الصحابة، فيضعون الحديث موضع الآية! وهذا أمر محتمل؛ لأن القرآن -إذ ذاك- كان مكتوباً على قطع من الحجارة والعظام ...

ج-جاء النهي على من يتكل على الكتابة من غير أن يقوم بالحفظ؛ وذلك حفاظاً على ملكات الصحابة في الحفظ.

د- نَهْيُ النبي ﷺ كان في أول الأمر، ثم نسخ بإباحة الكتابة: (وربما كان القول بنسخ النهي هو أرجح الآراء، فيكون من نسخ السنة بالسنة. وقد ثبت أن أحاديث النهي متقدمة على أحاديث الإباحة والأذن من الناحية الزمنية. ويؤيد هذا أن الناس آخر عهد رسول الله ﷺ كانوا يكتبون عن الرسول ﷺ أحاديثه من غير أن ينكر عليهم)[2].

---

(١) رواه مسلم، في كتاب الزهد والرقائق، (باب: التثبت في الحديث، وحكم كتابة العلم)، ٤/ ٢٢٩٨-٢٢٩٩.

(٢) دراسة في مصطلح الحديث، للمؤلف، ص١٢-١٣، مطبعة الزهراء، الموصل، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

ويؤيد ما ذكرناه: أن عدداً من الصحابة كانت لهم صحف كتبوا فيها أحاديث النبي ﷺ مثل (سعد بن عبادة)[1]، و(سمرة بن جندب)[2]، و(جابر بن عبد الله)[3]، و(عبد الله بن عمرو بن العاص)[4]. فقد روى أَبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: «**مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلا أَكْتُبُ**»[5].

وروى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو بن العاص رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ؛ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ عَنْ ذَلِكَ وَقَالُوا: تَكْتُبُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ حَتَّى ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «**اكْتُبْ فَوَ الَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلا حَقٌّ**»[6].

يتضح من هذا أن قسماً من السنة كتبت في حياة النبي ﷺ لا كما يدَّعون.

الشبهة الثالثة:

قالوا: أحاديث النبي ﷺ فيها الضعيف والموضوع. وبهذا ترتفع الثقة بالأحاديث كلها؛ إذ لا نستطيع أن نميز بين الحديث الذي نعتمد عليه من غيره.

---

(١) رواه الترمذي، في كتاب الأحكام، (باب: اليمين مع الشاهد).

(٢) تهذيب التهذيب، لأبن حجر، ٤/ ١٩٨، حيدر آباد، ١٣٢٧هـ.

(٣) طبقات ابن سعد، ٥/ ٣٤٤.

(٤) جامع بيان العلم وفضله، لأبن عبد البر، ١/ ٨٦.

(٥) رواه الإمام أحمد والبخاري، في كتاب العلم، (باب: كتابة العلم)، رقم الحديث ١١٠، والبيهقي.

(٦) رواه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داوود، في كتاب العلم، (باب: في كتاب العلم)، والدارمي، في كتاب المقدمة، (باب: من رخص في كتابة العلم)، رقم ٤٨٤، تخريج عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن، القاهرة، ١٣٨٦-١٩٦٦.

والجواب: أن علماء الحديث بذلوا جهوداً كبيرة في تنقية أحاديث النبي ﷺ: فبينوا منزلة كل حديث من حيث قبوله أو رده، وألفوا المؤلفات الكثيرة في علم (الجرح والتعديل)، كما بيَّنوا الأحاديث الصحيحة من غيرها، وألفوا الكتب في الأحاديث الموضوعة، ذاكرين نصوصها ورواتها الكذابين.

وهكذا تتساقط هذه الشبهة، وتبدو جهالة أصحابها واضحة عريانة.

الشبهة الرابعة:

قالوا: هناك أحاديث لا يقبلها العقل، فلا بد إذن من الاقتصار على القرآن وترك الأحاديث كلها!

والجواب: أن العلماء قرروا: أن الحديث الذي يصطدم بالدليل العقلي القاطع لا يؤخذ به. فإن صحَّ سند الحديث وأمكن تأويله عن ظاهره أولناه بما ينسجم واللغة العربية وروح الشريعة الإسلامية: فنوفق بين النص والدليل العقلي القاطع. ونشير هنا إلى أن النصوص الصحيحة لا يمكن أبداً أن تصطدم بالدليل العقلي القاطع.

ولو كان لأصحاب هذه الشبهة أثارة من علم لما نطقوا بهذه الشبهة المزعومة.

الشبهة الخامسة:

قالوا: لا يجوز العمل بالحديث إلا بعد عرضه على القرآن: فإن وافقه قبل، وإن خالفه ترك، مستدلين بما نسبوه إلى النبيﷺ:

«ما أتاكم عني فأعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله لم أقله، وإنما أنا موافق كتاب الله، وبه هداني الله»[1].

الجواب: إن هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة المكذوبة، وقد نصَّ علماؤنا على ذلك؛ فقال الإمام الشافعي:

(ما روى هذا أحدٌ يثبت حديثه في شيءٍ صغر ولا كبر... وهذه رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء)[2].

وقال البيهقي:

((الحديث الذي روي في عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان. فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن))[3].

وقال عبد الرحمن بن مهدي:

(الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث)[4].

وهكذا تتهافت هذه الشبهة وتسقط. وتظل السنة النبوية المصدرَ الثاني من مصادر التشريع.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ٢٣٣.

(٢) الرسالة، للإمام الشافعي، ص٢٢٤-٢٢٥، الطبعة الأولى ١٣٥٨-١٩٤٠، مطبعة البابي الحلبي- القاهرة.

(٣) دلائل النبوة للبيهقي ١/ ٢٧ بتحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي، الطبعة الثالثة ١٤٢٩-٢٠٠٨، دار الكتب العلمية بيروت.

(٤) جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ٢٣٣.

بين القرآن الكريم والسنة النبوية في التشريع:

أُسْتُقصِيَتْ آيات الأحكام التي وردت في القرآن الكريم، فكان عددها نحواً من ٥٠٠ خمسمائة آية، وأما أحاديث الأحكام، فكان عددها نحواً من ٤٥٠٠ حديث.

وهكذا كثرت الأحكام الفقهية التي ثبتت بالسنة النبوية. بيد أن تلك الأحكام منها ما جاء موافقاً لأحكام القرآن، وما جاء مبيِّناً لما أجمله، ومخصصاً لعامه، ومقيداً لمطلقه ... ومن تلك الأحكام أحكام جديدة سكت عنها القرآن. ولا اختلاف بين ما ثبت بالقرآن من أحكام وما ثبت في السنة في الأمور التي يبلّغ فيها النبي ﷺ عن الله؛ لأن مصدر الكتاب والسنة هو الله رب العالمين. قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي:

(قول الرسول ﷺ حجة لدلالة المعجزة على صدقه، ولأمر الله تعالى إيانا باتباعه، ولأنه ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ ولكن بعض الوحي يُتلى فيُسمى كتاباً، وبعضه لا يُتلى: وهو السنة)[1].

دلالة السنة على الأحكام:

قسم جمهور العلماء السنة من حيث ورودها على قسمين:

١- السنة المتواترة.

٢- سنة الآحاد.

---

(١) المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، ١/ ٨٣، الطبعة الأولى، ١٣٥٦-١٩٣٧، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة.

السنة المتواترة: وهي قطعية الثبوت. وقد عرفوها بما رواه في كل طبقة من طبقاتها جماعة، تحيل العادة تواطؤهم على الكذب على رسول الله ﷺ، وقد روى هذا الجمعُ السنة عمن قبلهم: من الابتداء إلى الانتهاء، واستندوا إلى أمر محسوس؛ وذلك كعدد الصلوات وعدد الركعات في كل صلاة.

وأما سنة الآحاد: فهي ظنية الثبوت، وعرفوها بأن عدد رواتها لم يبلغ في الكثرة حد التواتر في الطبقات الثلاث (طبقة الصحابة، والتابعين، وتابعي التابعين).

أما دلالة السنة متواترةً أو غير متواترة على الأحكام، فقد تكون قطعية أو ظنية. فتكون ظنية إذا كان الحديث يحتمل التأويل، إذ عند ذاك يحتمل أكثر من معنى، ويمثل للسنة القطعية الدلالة بحديث النبيﷺ:

«**فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ**»(١).

فيكون نصاب زكاة الغنم بأربعين شاة لا يحتمل الزيادة ولا النقصان.

ويمثل للسنة الظنية الدلالة بحديث النبي ﷺ:

«**لا صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ**»(٢).

---

(١) رواه أبو داوود، في كتاب الزكاة، (باب: في زكاة السائمة)، رقم الحديث ١٥٦٨؛ ورواه الترمذي، في كتاب الزكاة، (باب: ما جاء في زكاة الإبل والغنم)، رقم الحديث ٦٢١.

(٢) رواه البخاري، في كتاب الأذان، (باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلاة كلها)، ورواه مسلم، في كتاب الصلاة، (باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة..).

فهذا الحديث يحتمل أن يُراد به أن الصلاة لا تصح إلا بقراءة فاتحة الكتاب فيها، ويحتمل أن يُراد به –أيضاً– أن الصلاة الكاملة لا تكون إلا بقراءة سورة الفاتحة فيها. وقد أخذ جمهور الفقهاء بالتأويل الأول، وأخذ الحنفية بالتأويل الثاني.

مكانة السنة من القرآن

الأحكام التي وردت في السنة لها الأحوال الآتية:

١ - ما جاء موافقاً لأحكام القرآن الكريم من غير أن تضيف (السنة) أمراً جديداً.

وعندئذ يكون الحكم قد أَسْتُمِدَّ من الكتاب؛ وهو الدليل المثبت، والسنة النبوية؛ وهي الدليل المؤكد. وكثير من الأحكام الأساسية والكلية التي وردت في القرآن الكريم، جاءت السنة مؤكدة لها؛ كالأمر بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام، كقولهﷺ:

«بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالْحُجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ»[1].

فإن هذا الحديث موافق ومؤكد لقوله تعالى:

﴿ **وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ** ﴾ سورة البقرة/ ٨٣.

ولقوله:

﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾** ﴾ سورة البقرة.

ولقوله:

﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا** ﴾ سورة آل عمران/ ٩٧.

وكذلك قوله ﷺ:

---

(١) رواه البخاري، في كتاب الإيمان، (باب: دعاؤكم إيمانكم)، والعلم، والشهادات، وغيرها؛ ورواه مسلم، في كتاب الإيمان، (باب: قول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس).

«لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه»[1].

فإنه موافق ومؤكد لقول الله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ﴿٢٩﴾ ﴾ سورة النساء.

وأوصى رسول الله ﷺ بالإحسان إلى النساء فقال:

«... وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلاهُ فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»[2].

فإنه موافق لقوله تعالى:

﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ ﴾ سورة النساء/ ١٩.

وقوله ﷺ:

«إِنَّ اللَّهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ، قَالَ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌۚ إِنَّ أَخۡذَهُۥٓ أَلِيمٞ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾ ﴾»[3].

---

(١) رواه الدار قطني، ٣/ ٢٦، بتحقيق وتصحيح عبد الله هاشم يماني المدني، دار المحاسن، ١٣٨٦- ١٩٦٦/ القاهرة.

(٢) رواه البخاري، في كتاب النكاح، (باب: الوصاة بالنساء)، رقم الحديث ٤٧٨٧؛ ورواه مسلم، في كتاب الرضاع، (باب: الوصية بالنساء)، ٢/ ١٠٩١.

(٣) رواه البخاري، في كتاب التفسير: تفسير سورة هود، (باب: قوله: چوَكَذَٰلِكَ ک ک ...چ)، البخاري مع فتح الباري، حديث ٤٦٨٦؛ ورواه مسلم، في كتاب البر، (باب: تحريم الظلم).

فإنه موافق لقوله تعالى:

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلْقُرَىٰ وَهِىَ ظَٰلِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُۥٓ أَلِيمٌ شَدِيدٌ ﴿١٠٢﴾ ﴾ سورة هود.

وهكذا الأمر في قتل النفس التي حرّم الله إلا بالحق، وشهادة الزور، وتحريم الربا، والخمر، وعقوق الوالدين ...

٢- تبيين ما ورد في القرآن الكريم:

تضيف السنة -في بعض الأحيان- فائدة جديدة عما ورد في القرآن، وذلك في بيان ما أجمله القرآن، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، أو تبيين المراد منه ... ولعلَّ هذا النوع هو المراد بقوله تعالى:

﴿ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ سورة النحل.

ولما كان رسول الله ﷺ هو أفصح العرب، فإنه أولى الناس بتفسير كتاب الله، وأقدرهم على فهم معانيه. وبيان السنة للقرآن الكريم يتمثل فيما يأتي:

أ- تفصيل المجمل:

والمجمل هو الحكم الذي يحتاج إلى بيان. فقد ورد في القرآن الكريم الأمر بإقامة الصلاة، فقال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾. والأمر هنا للوجوب، لكن هذا الوجوب جاء مجملاً يحتاج إلى بيان، وهنا جاءت السنة مبينة كيفيتها وعددها، وعدد الركعات في كل صلاة، ومواقيتها ... وهكذا الأمر في قوله تعالى: ﴿

﴿ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ ، فإن الآية تدل على أن الزكاة مفروضة، لكن هذا الفرض مجمل يحتاج إلى بيان؛ فجاءت السنة مبينة أحكامها في الأموال، والزروع، والثمار، وفي الإبل والبقر والغنم، وفي الذهب والفضة ... وهكذا بالنسبة إلى حج بيت الله الحرام، والخيط الأبيض والخيط الأسود في آية الصيام، والبيع الصحيح والبيع الفاسد، والربا وأنواعه ... إلى آخر تلك الأحكام ...

ب- **تخصيص العام:**

تقوم السنة النبوية بتخصيص عام القرآن. والمراد بالتخصيص؛ قصر الحكم على بعض الأفراد كقوله تعالى:

﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ أَوْلَٰدِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ سورة النساء/ ١١.

الحكم هنا ورد عاماً يشمل الأولاد كلهم حتى ولو كان قاتلاً لوالده. فجاءت السنة فخصصت العموم بالولد غير القاتل، فقال رسول الله ﷺ:

«**لا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنْ الْمَقْتُولِ شَيْئًا**»(١).

وكذلك قول الله تعالى بعد ذكر المحرمات من النساء:

﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ ﴾ سورة النساء/ ٢٤.

فقد جاء الحديث الذي قام بتخصيص الآية، وهو قوله ﷺ:

«**لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلا عَلَى خَالَتِهَا وَلا الْمَرْأَةُ عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا وَلا عَلَى ابْنَةِ أُخْتِهَا**»(٢).

---

(١) رواه الدارمي، في كتاب الفرائض، (باب: ميراث القاتل)، رقم الحديث ٣٠٨٤، ٢/ ٢٧٧.

(٢) رواه الإمام أحمد، والشيخان، وأبو داوود، والنسائي.

جـ- **تقييد المطلق:**

تقوم السنة بتقييد مطلق القرآن الكريم، وتبيين المراد منه إذا كانت الآية محتملة لمعنى آخر. مثال ذلك: إطلاق الحكم بوجوب قطع يد السارق من غير بيان لمكان القطع، قال الله تعالى:

﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ...** ﴾ سورة المائدة/ ٣٨.

فجاءت السنة مقيدة الحكم المطلق بأن يكون القطع من اليد اليمنى من الرسغ[1].

وكذلك الحديث المبين لمقدار الوصية، فقد قال رسول الله ﷺ لسعد بن أبي وقاص حين أراد أن يوصي بماله كله، ثم بالثلثين، ثم بالنصف، ثم بالثلث:

«**الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ...**»[2].

فإن هذا الحديث مقيِّد لإطلاق قوله تعالى:

﴿ **مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ** ﴾ سورة النساء/ ١٢.

٣- الإضافة:

أ- هناك أحكام كثيرة وردت في السنة النبوية ولم ترد في القرآن. وهذه الأحكام تعدُّ من صميم الشريعة؛ لأن طاعة الرسول هي طاعة لله تعالى. فكما أمرنا الله أن نطيعه، أمرنا كذلك أن نطيع رسوله. فطاعته -عليه الصلاة والسلام-

---

(١) أخرجه الدار قطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في قصة سارق رداء صفوان بن أمية، وفيها: ((ثم أمر بقطعه من المفصل)).

(٢) رواه مسلم، في كتاب الوصية، (باب: الوصية بالثلث)، ٣/ ١٢٥٣.

هي طاعة خاصة وقد قال تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ سورة النساء/ ٥٩.

ففي هذه الآية كرر الله الفعل (أطيعوا) ليشير إلى أن طاعة الرسول هي طاعة مستقلة، وإن الرد إلى الله: هو الرد إلى القرآن، والرد إلى الرسول: هو الرد إلى سنته.

وفي هذا المعنى ورد قول الله تعالى:

﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَٱحۡذَرُواْ ﴾ سورة المائدة/ ٩٢.

وقوله:

﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ سورة النساء/ ٨٠.

وقوله:

﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ سورة النور/ ٦٣.

وقوله:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ سورة الحشر/ ٧.

وهكذا جاءت هذه الآيات وغيرها تأمر باتباع الرسول ﷺ في كل ما يأمر به أو ينهى عنه، لا تفرق بين السنة الموافقة للكتاب، أو المبينة، أو المستقلة.

ب- جاءت الأحاديث النبوية مصرحة بأن الشريعة تتكون من الكتاب والسنة، وأن السنة فيها أحكام لم ترد في الكتاب العزيز، وأن واجباً حتماً على كل

مسلم أن يأخذ بأحكام السنة كما يأخذ بأحكام الكتاب. من ذلك حديث النبي ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ حين بعثه الرسول الكريم إلى اليمن وسأله الرسول:

«**كَيْفَ تَقْضِي إذا عرض لك قضاء؟**»، فَقَالَ أَقْضِي بكِتَابِ اللهِ، قَالَ: «**فَإِنْ لَمْ تجد فِي كِتَابِ اللهِ؟**»، قَالَ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ[1].

وقال صلوات الله وسلامه عليه:

«**أَلا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلالٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ أَلا لا يَحِلُّ لَكُمْ لَحْمُ الْحِمَارِ الأَهْلِيِّ وَلا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبُعِ...**»[2].

وقال:

«**أَلا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلالا اسْتَحْلَلْنَاهُ وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا حَرَّمَ اللهُ**»[3].

---

(١) رواه أبو داوود، في كتاب الأقضية، (باب: إجتهاد الرأي في القضاء)، رقم الحديث ٣٥٩٢، بتعليق الدعاس؛ والترمذي، في كتاب الأحكام، (باب: ما جاء في القاضي كيف يقضي)، رقم الحديث ١٣٢٧.

(٢) رواه أبو داوود، في كتاب السنة، (باب: في لزوم السنة)، رقم الحديث ٤٦٠٤، بتعليق الدعاس؛ ورواه الترمذي، في كتاب العلم، (باب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ)، رقم الحديث ٢٦٦٣؛ ورواه ابن ماجه في المقدمة، حديث رقم ١٢.

(٣) رواه الترمذي، في كتاب العلم، (باب: ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ)، رقم الحديث ٢٦٦٤.

وقال:

«**يوشك أحدكم أن يقول: هذا كتاب الله، ما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من حرام حرمناه، ألا مَنْ بلغه عني حديث فكذب به، فقد كذب الله ورسوله والذي حدثه**»[1].

وكتب عمر بن الخطاب ﷺ كتاباً إلى شريح القاضي جاء فيه:

((أنظر ما تبيَّن لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً، وما لم يتبين لك في كتاب الله، فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ))[2].

وقال ابن مسعود ﷺ:

((مَنْ عرض له منكم قضاء فلْيقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله، فليقض بما قضى به نبيه ﷺ))[3].

وهكذا نجد السنة قد أنشأت أحكاماً كثيرة سكت عنها القرآن، قال العلامة الشوكاني:

((أتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام))[4].

---

(١) رواه الطبراني، في الأوسط عن جابر.

(٢) تاريخ الفقه الإسلامي، بإشراف محمد علي السايس، ص٣٠.

(٣) أصول الفقه الإسلامي، تأليف الدكتور وهبة الزحيلي، ١/ ٤٦١.

(٤) إرشاد الفحول، ص٣٣.

وكمثال على ذلك: تحليل قسم من المعاملات مثل السلم[1]. وتحريم أكل الحمر الأهلية، فقد روى ابن عمر رضي الله عنه قال: «**ان رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّة**»[2].

وكذلك حديث النبي ﷺ في ماء البحر:

«**هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ**»[3].

وهكذا الأمر –أيضاً– في رجم الزاني المحصن، ومنع القاتل من الميراث، ومنع التوارث بين مختلفي الملة، والحكم بشاهد مع يمين المدعي، وتحريم لبس الذهب والحرير على الرجال، وتحريم أكل كل ذي ناب من السباع، وصدقة الفطر، ووجوب الدية على العاقلة، وفكاك الأسير، والحرمة من الرضاع، وثبوت حق الشفعة لمن وجد عنده سببها، وميراث الجدة، وميراث بنت الابن مع البنت، والأخوات مع البنات، وصلاة الوتر ...

يتضح من هذا؛ (أن السنة وإنْ كانت تابعة للقرآن فيما أكدته أو بينته، إلا أنها تستقل عنه فيما انفردت به من أحكام)[4].

---

(١) السَّلمَ: عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً. فقد قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»، رواه الخمسة؛ انظر: نيل الأوطار، ٥/ ٣٤٢-٣٤٣، طبعة دار الجيل.

(٢) رواه مسلم، في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوانات، (باب: تحريم أكل لحم الحمر الإنسية)، ٣/ ١٥٣٨؛ وحديث ابن عباس، ٣/ ١٥٣٤.

(٣) رواه الإمام أحمد، وأبو داوود، والترمذي، والنسائي.

(٤) أصول الفقه الإسلامي، تأليف الدكتور محمد مصطفى شلبي، ١/ ١٢٩، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣-١٩٨٣، الدار الجامعية، بيروت.

ومع ذلك، فإن كل حكم ورد في السنة ولم يرد في الكتاب العزيز، يندرج تحت النصوص القرآنية الآمرة بطاعة الرسول أمراً ونهياً. وقد فهم الصحابة وعلماء السلف هذا المعنى. فهذا الصحابي الجليل (عبد الله بن مسعود)ﷺ يستدل على حرمة تغيير خلق الله الوارد في السنة بما ثبت في القرآن الكريم من وجوب طاعة الرسول الكريم في كل أمر ونهي. وقد قالﷺ:

لعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ، وَالْمُستوشِمَاتِ، والنامصات، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ. قال: فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا: أُمُّ يَعْقُوبَ وكانت تقرأ القرآن، فأتته فَقَالَتْ: ما حديث بَلَغَنِي عَنْكَ؛ أَنَّكَ لَعَنْتَ الواشمات، والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله؟ فَقَالَ عبد الله: وَمَا لِي لا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وهُوَ فِي كِتَابِ اللهِ. فَقَالَتْ المرأة: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ لوْحَي المصحف فَمَا وَجَدْتُه؛ فقَالَ: لَئِنْ كُنْتِ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، قال الله ﷻ:

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[1].

وهذا عبد الرحمن بن يزيد رأى مُحْرِماً عليه ثيابه؛ فنهاه، فقال: ائتني بآية من كتاب الله تنزع ثيابي. فقرأ عليه: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[2].

---

(١) رواه البخاري في كتاب اللباس (باب: المتنمصات) البخاري مع الفتح ٥٩٣٩ ومسلم –واللفظ له– في كتاب اللباس والزينة (باب: تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة...) حديث ٢١٢٥. ٣/ ١٦٧٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله، ٢/ ٢٣١.

أحاديث الآحاد والتشريع

حديث الآحاد: هو الحديث الذي رواه مَنْ لم يبلغ حد التواتر. وهو ظني الثبوت. وأكثر أحاديث النبيﷺ هي من أحاديث الآحاد. ويرى قسم من العلماء أنه يوجب العمل لا العلم اليقيني، أما العلماء الآخرون، فيرون أنه يوجب العلم والعمل[1].

أما الذين قالوا بوجوب العمل بخبر الواحد، فقد استدلوا بعدد من الأدلة منها:

١- قوله تعالى:

﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ سورة التوبة.

والطائفة في اللغة تطلق على الواحد. فلو لم يكن خبر الواحد حجة لما كان للإنذار من فائدة.

٢- قوله تعالى:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ سورة الحجرات.

---

(١) لزيادة الإطلاع، أنظر: كتابنا (العقيدة الإسلامية)، ص٨١-٨٤، من الطبعة الثانية، تحت عنوان (عقيدتنا بين الدليل القطعي والظني)، مطبعة الزهراء، الموصل، ٢٠٠١.

في هذه الآية دليل على قبول خبر الواحد إذا كان عدلاً؛ ذلك لأن الله تعالى أمر بالتثبت في أمر نقل خبر الفاسق، وكل من ثبت فسقه لا يؤخذ قوله في الأخبار.

٣- أرسل النبي ﷺ آحاداً من الصحابة إلى الملوك برسائل يبلغونهم بها الإسلام. وكان هؤلاء الصحابة يذهبون فرادى إلى الملوك وحكام الأقاليم. ولم يكتب النبي في رسائله دلالات تثبت أنه هو الذي بعث بهذه الكتب. فلو لم يكن خبر الواحد ملزماً لما فعل النبي ﷺ هذا.

٤- بعث النبي ﷺ سعاته إلى الآفاق وهم فرادى لجمع الصدقات، وكان الناس يعطونهم الزكاة من غير تردد. ولم يُنقل عن واحد منهم أنه امتنع عن دفع الزكاة بحجة أن جامع الزكاة رجل واحد.

٥- روى الإمام الشافعي عن أنس بن مالك ﷺ قال: كنتُ أسقي أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح وأُبيَّ بن كعب شراباً من فضيخ وتمر. فجاءهم آت فقال: إن الخمر حُرِّمت؛ فقال أبو طلحة: قم يا انس إلى هذه الجرار فأكسرها. فقمت إلى مهراس[1] لنا فضربتها بأسفله حتى تكسرت[2].

فقد أمر أبو طلحة أنسَ بن مالك بكسر الجرار من غير أن يذهب إلى النبي للتأكد من تحريم الخمر، مع قربه منه عليه الصلاة والسلام.

---

(١) المهراس: خشبة يدق بها الحب.

(٢) الرسالة، للإمام الشافعي، ص٤٠٩.

٦- روي أن عمر بن الخطاب ﷺ كان لا يورِّث المرأة من دية زوجها[1]، ويرى أن الدية للعاقلة. ثم ترك ذلك لخبر أحد الصحابة عن رسول الله ﷺ -وهو الضحاك بن سفيان- الذي أخبره أن رسول الله ﷺ كتب إليه أن يورِّث امرأة أشيم الضبابي من ديته[2].

وقد أفاد هذا الخبر أن عمر بن الخطاب ﷺ عدل عن رأيه إلى حديث ورده عن الصحابي الضحاك بن سفيان يرويه عن النبي ﷺ.

وهناك أدلة كثيرة أخرى استدل بها القائلون على وجوب العمل بخبر الآحاد، وكونه دليلاً من أدلة الأحكام.

أحاديث الآحاد والأحكام الدستورية:

نستطيع أن نرى عدداً كثيراً من أحاديث الآحاد في الأحكام الدستورية المهمة، تتمثل في تشريعات حقوق الأفراد وحرياتهم، وحقوق الحاكم ومسؤوليته، والمعاهدات، والقضاء ... وهذه من السنة الواجبة الإتباع؛ لأنها من أحاديث الأحكام، والله ﷻ يقول:

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ سورة النجم.

ويقول:

---

(١) العاقلة: هي العصبة والأقارب من جهة الأب الذين يعطون دية القتيل الخطأ.

(٢) رواه الإمام أحمد؛ وأبو داوود، في كتاب الفرائض، (باب: في المرأة ترث من دية زوجها)، رقم الحديث ٢٩٢٧؛ والترمذي، في كتاب الفرائض، (باب: ما جاء في ميراث المرأة من دية زوجها)، حديث رقم ٢١٠؛ وابن ماجه، في كتاب الديات، (باب: الميراث من الدية)، رقم الحديث ٢٦٤٢.

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ سورة الحشر/ ٧.

وقد مرَّ بنا أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع، وهي حجة ملزمة لكل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر إذا صحت. بيد أن قسماً ممن عنوا بالدراسات القانونية ذهبوا إلى أن أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في المجال الدستوري، وحجتهم في ذلك ما يأتي:

١- الأحكام الدستورية لها أهمية عظمى في نظام الدولة: فلا يؤخذ في تشريع أحكام الدستور إلا بالأدلة التي وصلت القمة في القوة.

٢- أحاديث الآحاد غير يقينية، وبالتالي لا تصلح أن تكون مصدراً للإحكام الدستورية.

٣- أحاديث الآحاد لم تشتهر وهذا دليل على عدم صحتها.

٤- قسم من الصحابة لم يقبلوا بخبر الواحد إلا بعد اليمين، أو الأتيان براو آخر.

ونرد على هؤلاء بما يأتي:

١- نحن لا ننكر أهمية الأحكام الدستورية، ولا نقلل من شأنها، لكن هذه الأحكام إنْ هي إلا جزء من الأحكام العملية التي أتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على اعتماد أحاديث الآحاد في العمل بها وتقنينها: فهي ليست سوى أحكام فروع، وليست من الأصول في شيء. والرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه أرسل قسماً من المبعوثين وهم آحاد إلى الدول المجاورة في أمور خطيرة، يترتب عليها سلم أو حرب ...

٢- إذا كان العلماء قد قسموا السنة إلى متواترة تفيد اليقين، وآحاد تفيد الظن الراجح، فإن هذا التقسيم إنْ هو إلا تقسيم أصولي يتعلق بمسألة جحود السنة المتواترة والآحاد. فمن أنكر السنة المتواترة فإنه يكفر، ولا يكفر جاحد سنة الآحاد. ولكن السنة كلها متواترة وآحاداً صالحة لاستنباط الأحكام منها. فلم يشترط الفقهاء في قبول الأحاديث التي تستنبط منها الأحكام إفادة اليقين.

٣- ليس هناك ارتباط بين صحة الحديث وشهرته. فالحديث الصحيح قد يكون مشهوراً أو غير مشهور، وقد يكون المشهور صحيحاً أو غير صحيح.

٤- إذا كان قسم من الصحابة لم يقبل بحديث الآحاد إلا بعد أن يُحلِّفَ الراوي، أو يأتي براوٍ آخر، يذكر أنه سمعه من النبي ﷺ، فقد أراد الصحابة زيادة التوثق في نقل حديث النبي ﷺ، ولم يرفض واحد من الصحابة حديث الآحاد، بل تواتر عنهم العمل به. قال العلامة الآمدي:

(وما ردوه من الأخبار، أو توقفوا فيه، إنما كان لأمور اقتضت ذلك من وجود معارض، أو فوات شرط، لا لعدم الاحتجاج بها في جنسها، مع كونهم متفقين على العمل بها))[1].

بين السنة والمذكرة التفسيرية:

ولا يظنَّ أحد أن السنة النبوية بمنزلة المذكرة التفسيرية في القانون؛ ذلك لأن المذكرة التفسيرية لا ترتفع إلى مرتبةٍ التشريع، وليس فيها أيُّ إلزام كان، وليست السنة النبوية كذلك؛ لأنها المصدر الثاني من مصادر التشريع. وربما اختلط الأمر

(١) الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ٩٧، مطبعة المعارف، بمصر، ١٣٣٢هـ.

على قسم من الناس، فظنوا السنة النبوية كالمذكرة التفسيرية لما علموا أن كثيراً من السنة جاءت مبينة للقرآن! وقد نسي هؤلاء أن بيان السنة هذا جاء مخصصاً للعام، ومقيداً للمطلق، ومؤكداً للكتاب، ومفسراً له ومفصلاً، فوق السنة التي أضافت أحكاماً جديدة مستقلة لم ترد في القرآن الكريم. وفي بعض أحكام السنة إلزام كإلزام القرآن. فلا تكون السنة إذن كالمذكرة التفسيرية في القانون؛ إذ إن قسماً من أحكام السنة ملزمة، وليست كذلك المذكرة التفسيرية.

السنة التشريعية

تنقسم السنة التشريعية إلى قسمين:

القسم الأول:

سنة واجبة الإتباع. وتتمثل بما صدر عن الرسول ﷺ بصفته رسولاً من رب العالمين، وذلك بتبيين مجمل القرآن، وتخصيص عامه، وتقييد مطلقه، وتبيين الحلال والحرام، وما يتعلق بأمر العقيدة ...

وهذا النوع من التشريع عام، يبقى قائماً إلى قيام الساعة، وهو تشريع ملزم للناس كلهم في كل زمان وفي كل مكان. وأكثر السنة التي أُثرت عن النبي ﷺ سواء أكانت أقوالاً أم أفعالاً أم تقريرات هي من هذا النوع الواجب الاتباع. وقد خاطب الله عباده المؤمنين بقوله:

﴿ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ سورة الأعراف.

القسم الثاني:

قد تكون السنة تشريعاً وقتياً، ينتهي العمل به بانتهاء الحاجة التي من أجلها شرع رسول الله ﷺ ذلك التشريع. فإذا ثبت لدينا بالدليل أن النبي الكريم شرع أمراً لمصلحة وقتيه، راعى فيها البيئة الخاصة التي كان يعايشها قسم من الصحابة، فإن الحكم يدور مع تلك المصلحة وجوداً وعدماً. أما إذا لم تقم القرينة الواضحة على المصلحة الوقتية، فإنه يصير –عند ذاك– تشريعاً عاماً: كالأحاديث الواردة في التحليل والتحريم، والقواعد الكلية التي وضعها النبي ﷺ كقوله:

«لا ضَرَرَ وَلا ضِرَارَ»[1].

ويمثل للسنة التي كانت تشريعاً وقتياً بما كان يفعله النبي ﷺ في توزيع الغنائم على المجاهدين من الصحابة. ولكن تغيرت الحالة الآن عمّا كان عليه الأمر في عهد النبي ﷺ، (فليس مما يتفق مع طبيعة النظام، وما تتطلبه حاجيات الأمة في عصرنا أن توزع غنائم الحروب على جماعة المحاربين كما كانت تقسم عليهم في صدر الإسلام –كما يقول الأستاذ الأكبر الشيخ تاج– بعد أن أصبح للجيوش نظام خاص، وقانون يسري على جميع وحداتها، وبعد أن صارت نفقات الجنود ومعداتهم مكفولة في مال الأمة، يستوي في ذلك الغني منهم والفقير. لكن الجندي في الصدر الأول من الإسلام كان –في أغلب الأمر– ينتدب بنفسه للجندية، ثم يخرج لها بسلاحه وفرسه، وينفق فيها على نفسه، وما كان يلزم مَنْ لم يخرج للجهاد بشيء من هذه النفقات. فكان من العدل أن يكون لكل من المجاهدين نصيب فيما يحرزون من غنائم. ولهذا كانت تختلف هذه الأنصباء: فليس من يخرج للحرب راجلاً كمن يخرج لها بفرسه، وينفق عليها وعلى نفسه. ولذلك كان للراجل سهم، وللفارس سهمان أو ثلاثة أسهم)[2].

---

(١) رواه ابن ماجه، في كتاب الأحكام، (باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره)، رقم الحديث ٢٣٤١، ٢/ ٧٨٤؛ ورواه الإمام مالك مرسلاً، في كتاب الاقضية، (باب: القضاء في المرفق)، ٢/ ٢١٨؛ والدارقطني، ٤/ ٢٢٨.

(٢) الشريعة الإسلامية كمصدر أساس للدستور، تأليف الدكتور عبد الحميد متولي، ص١٠٥، الطبعة الأولى، نقلاً عن السياسة الشرعية والفقه الإسلامي، للشيخ عبد الرحمن تاج، ص٢٠–٢١.

ومن هذا القبيل ما قاله النبي ﷺ لمن أراد قضاء الحاجة في المدينة:

«إِذَا أَتَيْتُمْ الْغَائِطَ فَلا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلا تَسْتَدْبِرُوهَا وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»[1].

فقد حمل بعض الفقهاء الحديث على عمومه لكل الناس في كل الجهات. (وهذا خطأ وغفلة عن حكمة هذا الأمر وظروفه. وسبب هذا الخطأ: هو الجهل عن حكمته. فلذا وقع في خطأ ظاهر؛ لأنه أرتكب المحظور الذي أراد ﷺ تفاديه بتوجيه الخطاب لأهل المدينة. ومن هنا كان سمتها؛ ليجتنبوا استقبال القبلة أو استدبارها وقت قضاء الحاجة في الخلاء؛ إشعاراً لهم باحترام الكعبة؛ لأن وضعها بالنسبة لهم في الجنوب. فإذا أُخذ الأمر على ظاهره من العموم، وشرَّق مَنْ كان بمصر، أو غرَّب مَنْ كان في نجد مثلاً، فإنه يستقبل الكعبة: وهذا هو الأمر المنهي عنه)[2].

اعتراض وجوابه

قد يعترض معترض على ما ذكرته من أن السنة لا تكون عامة في كل زمان ومكان بالقاعدة الأصولية: (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب).

والجواب: أن معنى هذه القاعدة: إذا ورد لفظ عام على سبب خاص، فإنه لا يقتصر على السبب، بل يعمل بعموم اللفظ؛ ذلك أن استعمال اللفظ العام يُفهم

---

(١) رواه البخاري، في كتاب الصلاة، (باب: قبلة أهل المدينة وأهل الشام)، ورواه مسلم، في كتاب الطهارة، (باب: الاستطابة) ١/ ٢٢٤.

(٢) مالا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين، تأليف الشيخ عبد الجليل عيسى، ص٥٠، دار القلم، القاهرة.

منه إرادة العموم: فلا يقتصر على سببه الخاص. فهذه القاعدة ينبغي أن تفسر على هذا الأساس.

أما إذا دلت القرائن على أن اللفظ لا يُراد به العموم، بل شرع في حالة معينة، أو بيئة خاصة ... فعند ذاك يجب أن يقصر اللفظ على السبب الخاص، فلا يُعَمَّم الحكم –وإن جاء اللفظ عاماً–. وهكذا الأمر فيما كان يأمر به صلوات الله وسلامه عليه أو ينهى عنه بصفته رئيساً للدولة.

على أننا نجد حالات ورد الحديث فيها بلفظ عام، ولكن ذاك العموم كان وقتياً لزمن معين، وهذان مثالان على هذا من أمثلة كثيرة:

١- قال رسول الله ﷺ:

«**لا يُجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللهِ**»[1].

وهذا الحديث لم يأخذ بعمومه سيدُنا عمر بن الخطاب ﷺ. فقد رُوِيَ عنه أنه جلد مائة سوط مَنْ زوَّر خاتم بيت المال.

وذكر أصحاب الإمام مالك: أن هذا الحديث خاص بزمن النبي ﷺ.

٢- قال النبي ﷺ:

(١) رواه الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأصحاب السنن الأربعة.

«**لا يَحْتَكِرُ إِلا خَاطِئٌ**»[1].

واللفظ هنا عام، لكن لا يؤخذ بعمومه. فلم يكن كل احتكار محرَّماً؛ فإن الاحتكار الذي لا يضرّ بالناس لم يمنع كما اتفق العلماء على ذلك.

ويتضح من هذا: أن نصوص السنة التشريعية التي اكتسبت صفة العموم، قد تكون تشريعاً وقتياً، ولم يكن المسلمون ملزمين بها في كل زمان ومكان.

هل أقوال النبي ﷺ وأفعاله كلها تعدُّ مصدراً للتشريع:

ليست كل أقوال النبي وأفعاله تعتبر مصدراً من مصادر التشريع؛ ذلك لأن النبي الكريم صدرت عنه اجتهادات في أمور دنيوية، معتمداً فيها على الخبرة البشرية؛ فلا تعد تلك الاجتهادات من مصادر التشريع، ولا يجب على المسلم اتباع النبي ﷺ فيها، وذلك كقضية (تأبير النخل). فعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ فَقَالَ: «**لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ**»، قَالَ: فَخَرَجَ شِيصًا، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: «**مَا لِنَخْلِكُمْ**»، قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[2].

وفي رواية:

«**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ. إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ دِينِكُمْ فَخُذُوا بِهِ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْيٍ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ**»[3].

---

(١) رواه مسلم، في كتاب المساقاة، (باب: تحريم الاحتكار في الأقوات)، ٣/ ١٢٢٨؛ وأبو داوود، في كتاب البيوع والإجارات، (باب: النهي عن الحكرة)، حديث ٣٤٤٧، بتعليق عزت عبيد الدعاس.

(٢) رواه مسلم، في كتاب الفضائل، (باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره ﷺ من معايش الدنيا على سبيل الرأي)، ٤/ ١٨٣٥-١٨٣٦، رقم الحديث ٢٣٦٢.

(٣) رواه مسلم، ٤/ ١٨٣٥.

وفي رواية أخرى:

«إِنْ كَانَ يَنْفَعُهُمْ ذَلِكَ فَلْيَصْنَعُوهُ، فَإِنِّي إِنَّمَا ظَنَنْتُ ظَنًّا فَلا تُؤَاخِذُونِي بِالظَّنِّ، وَلَكِنْ إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ اللهِ شَيْئًا فَخُذُوا بِهِ، فَإِنِّي لَنْ أَكْذِبَ عَلَى اللهِ ﷻ»[1].

ويبدو من هذه الروايات أن النبي ﷺ قال هذا باجتهاده في أمر من أمور الدنيا لا على سبيل التشريع، وقد ظنه ظناً. ورأيه –صلوات الله وسلامه عليه– في أمور الدنيا كرأي غيره من الناس. لكن لّما لم يحقق هذا الرأي مصلحة لقومه رجع عن رأيه، وجعل لهم مبدأً عاماً يرجعون إليه في أمر ما يقوله: وهو إن حَدَّثهم عن الله فْليأخذوا به، وإن حدثهم بأمر دنيوي، فإنما هو بشر. وهذه القضية ذكرها ابن خلدون في مقدمته فقال:

(إنه ﷺ يقول في أمر المعايش من طب وزراعه بما يقول به الناس حوله، ناتجاً عن تجارب وعادة، وهذا فيما لا وحي فيه طبعاً)[2].

ومثل (تأبير النخل) اجتهاده صلوات الله وسلامه عليه في أمور الحرب، ونزوله عند رأيهم بعد مشاورتهم. وهذا ما حصل قبيل نشوب القتال في غزوة بدر. فإن رسول الله ﷺ جاء أدنى ماء من بدر فنزل به، فقال له (الحباب بن المنذر بن الجموح: يا رسول الله، أرأيتَ هذا المنزل امنزلاً أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة؛ فقال: يا رسول الله، فإن هذا ليس بمنزل؛ فانهض بالناس، حتى نأتي

---

(١) رواه مسلم، ٤/ ١٨٣٥.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص٤١٢.

أدنى ماءٍ من القوم فننزله، ثم نغوِّر ما وراءه من القُلُب، ثم نبني عليه حوضاً فنملؤه ماءً، ثم نقاتل القوم، فنشرب ولا يشربون؛ فقال رسول الله ﷺ: لقد أشرت بالرأي؛ فنهض رسول الله ﷺ ومَنْ معه من الناس؛ فسار، حتى إذا أتى أدنى ماء من القوم نزل عليه، ثم أمر بالقلب فغوِّرت، وبنى حوضاً على القليب الذي نزل عليه؛ فملئ ماءاً، ثم قذفوا فيه الآنية)[1].

هذا الذي ذكرناه كله حق لا ريب فيه، فإن رسول الله ﷺ بشر مثل سائر البشر في الأمور الدنيوية، وقد أمره الله تعالى أن يقول للناس:

﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ سورة الكهف/ ١١٠.

بيد أن بعضاً من خلق الله أراد أن يستغل حديث (تأبير النخل)؛ ليهدم كثيراً من السنة النبوية التي تتحدث في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الإسلامية وغيرها. وكان تلامذة المستشرقين والمبشرين وبعض من الملاحدة هم الذين حملوا هذا اللواء، فكانوا يقولون: إن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها قد ثبتت بأحاديث تتحدث في الشؤون الدنيوية ليس إلا. وقد نسي هؤلاء أو تناسوا أن أحاديث الأحكام، يخبر بها النبي ﷺ عن الله، بخلاف ما يتحدث به في الأمور الدنيوية من الزراعة والطب وغيرها ... حسب تجربته الدنيوية وخبرته.

(١) السيرة النبوية، لأبن هشام، ٢/ ٢٧٢، بتحقيق السقا والابياري وشلبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ونحن حين نتأمل في هذا الحديث، نرى أن الرسول الكريم لم يخبر به عن الله ﷻ حتى يقول قائل: إن هذا الحديث لا يختلف عن الأحاديث الأخرى في جوانب التشريع الإسلامي. وكل من يقرأ حديث (تأبير النخل)، لا يرى فيه أي دليل كان على ما يزعمون. فليكن المسلم على بينة من أمر المستشرقين والمستغربين الذين يدسون السم في الدسم.

بين التشريع والاجتهاد:

المراد بالشريعة: ما شرع الله لعباده، سواء كان بالقرآن أم بما صح عن رسول الله ﷺ في السنة. والكتاب والسنة هما المصدران الرئيسان للشريعة، وقد ألحق بهما مصدران آخران هما: الإجماع والقياس.

ولقد كان التشريع في الصدر الإسلامي الأول بعيداً عن افتراض الحوادث، وكان سائراً مع ما يتطلبه واقع الناس إذ ذاك: فكان الصحابة يرجعون إلى رسول الله ﷺ إذا عرضت لهم مسألة؛ فيجيبهم الرسول الكريم عنها. أما بعد وفاته صلوات الله وسلامه عليه، فكانوا يرجعون إلى سنته، وهي: أقواله وأفعاله وتقريراته. فإذا لم يجدوا في المسألة شيئاً من السنة، اجتهدوا رأيهم بما يحقق العدالة والمصلحة بما يرونه أقرب ما يكون إلى حكم الكتاب والسنة.

أما الفقهاء، فقد قاموا –بعد ذلك– بأعمال عظيمة، فكوَّنوا لنا ثروة كبيرة من الأحكام الفقهية التي كانت أثراً من آثار اجتهادهم. وتتنوع هذه الأحكام على نوعين:

الأول: أحكام ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان ولا تتبدل، ولا تختلف – أيضاً- المصلحة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال، وذلك: كالعبادة التي لا تتطور ولا تتغير. فالسجود في الصلاة هو السجود بوضع الرأس على الأرض، والصوم بالنهار هو الصوم: وهو الامتناع عن الطعام والشراب، وكذلك نظام الإرث، فلا تتبدل مبادئه الأساسية ولا تتغير، وكل أحد يأخذ نصيبه بالأسهم. وهكذا نظام الجنايات: فلا تتغير مبادئه الأساسية ولا تتبدل ولا تتطور؛ فإن القاتل العمد يقتل، والسارق بشروطه تقطع يده، والزاني يجلد أو يرجم. وهكذا الأمر في تحريم الربا والقمار والغش والاستغلال ...

الثاني: أحكام جزئية استنبطها الفقهاء في المجتمع الذي كانوا يعايشونه، مراعين مصالح الناس.

ولما كانت مصالح الناس تختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن حال إلى حال، وكانت أعراف الناس متبدلة ومختلفة، فقد صارت تلك الأحكام التي قضى بها الفقهاء إذ ذاك أحكاماً خاصة تلائم ذلك المجتمع، ولم تكتسب صفة الثبات في كل عصر من العصور؛ فلا تؤخذ قانوناً دائماً. ذلك لأن كثيراً من نصوص الكتاب والسنة ظني الدلالة، لم تُفَصَّل الأحكام فيهما؛ إذ تلك الأحكام تختلف باختلاف الزمان والمكان، فيأخذ كل مجتمع ما يلائمه من تلك الأحكام. وكمثال على هذا قضية (الشورى) التي لا نجد لها شكلاً محدداً في الإسلام. فقد ((اكتفت الشريعة بتقرير الشورى كمبدأ عام، وتركت لأولياء الأمور أن يضعوا القواعد اللازمة لتنفيذه، تبعاً لاختلاف الأمكنة والجماعات والأوقات. فمبدأ الشورى مقرر بنصين ظاهر منهما أنهما عامان مرنان إلى آخر

حدود العموم والمرونة، حيث لا يمكن أن يحتاج الأمر إلى تعديلها أو تبديلها))[1].

وهكذا يجوز أن تتحقق (الشورى) –أيضاً– عن طريق النظم البرلمانية[2].

ولا بد لنا أن نشير هنا إلى أن الشريعة أعم من الفقه، وان سنَّ الأحكام لم يكن إلا في عهد النبي ﷺ، ومن النبي الكريم وحده: فلم يُعْطَ سلطةَ التشريع أحد غير النبي عليه السلام: ففي حياته وضعت القواعد الكلية، ويشهد لهذا قول الله تعالى:

﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ سورة المائدة/ ٣.

وحديث النبي ﷺ:

«**تركتُ فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي**»[3].

(من ذلك يتضح: أن النبي ﷺ لم يفارق هذه الحياة إلا بعد أن تكامل بناء الشريعة: فما كان بعد وفاته مما ثبت باجتهاد الصحابة والتابعين، فليس تشريعاً على

(١) الفكر القانوني الإسلامي، تأليف فتحي عثمان، ص٥٤، مكتبة وهبة، القاهرة.

(٢) مبدأ الشورى الذي جاء به الإسلام عند مبعث النبي ﷺ لم يعرفه العالم الغربي إلا بعد مدة طويلة من الزمن. فالقانون الإنكليزي عرف هذا المبدأ في القرن السابع عشر، أما قانون الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يعرفه إلا بعد منتصف القرن الثامن عشر.

(٣) رواه الحاكم، في كتاب العلم، حديث ٣١٩. أنظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم، ١/ ١٧٢، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١١-١٩٩٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

الحقيقة، وإنما هو توسيع في تبسيط القواعد الكلية وتطبيقها على الحوادث الجزئية المتجددة، واستنباط للأحكام بفهمها والقياس عليها فيما لم يرد فيه نص)[1].

فليس الاجتهاد إذن تشريعاً على الحقيقة، إذ هو ليس إنشاءً للحكم أو إثباتاً له، بل هو كشف عن حكم الله. وربما كان هذا هو المراد بقول القائل: (إن القياس مظهر للحكم لا مثبت له). وعلى هذا فلا يسمى المجتهد مشرِّعاً، بل يسمى فقيهاً وظيفته الاستنباط.

المجتهدون وعملهم بالحديث[2]:

إذا كانت السنة النبوية في الأحكام يجب اتباعها، فلماذا أفتى عدد غير قليل من الفقهاء بفتاوى على خلاف ما جاءت به الأحاديث الصحيحة؟

والجواب: ان أيَّ واحدٍ كان من هؤلاء الأئمة لم يتعمد مخالفة النبي ﷺ في أيِّ أمر كان، بل نُقل عنهم القول: إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي، ونُقِلَ ذلك عن الأئمة الأربعة وغيرهم. فهذا الإمام أبو يوسف تلميذ الإمام أبي حَنيفة لما اجتمع بالإمام مالك وسأله عن مسألة (الصاع) و(صدقة الخضراوات)، فأخبره الإمام مالك بما دلت عليه السنة، قال أبو يوسف:

(رجعتُ إلى قولك يا أبا عبد الله. ولو رأى صاحبي ما رأيت لرجع كما

---

(١) نشأة الفقه الاجتهادي وأطواره، للشيخ محمد علي السايس، ص١٢-١٣، الكتاب التاسع من (سلسلة البحوث الإسلامية)، ١٣٨٩-١٩٧٠.

(٢) لزيادة الإطلاع، أنظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، لشيخ الإسلام ابن تيمية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠، منشورات المكتب الإسلامي.

رجعت)[1].

فإذا قال الفقيه قولاً يخالف فيه حديثاً صحيحاً، فلابد له من عذر في تركهِ الحديث، وهذه أمثلة على ذلك:

١- أحاديث النبي ﷺ كثيرة لم يستطع واحد من الأئمة أن يحيط بها. وكيف يستطيع الإحاطة بها، ونَقَلَةُ الحديث قد تفرقوا في الأمصار، فوق شيوع ظاهرة وضع الحديث التي كانت عقبة كأداء أمام الأئمة المجتهدين. فإذا قال المجتهد بخلاف ما جاء في الحديث الصحيح، فإن الحديث ربما لم يصل إليه. ومن لا يصله حديث لا يكلف بالأخذ به، ومن ادعى أن كل الأحاديث الصحيحة بلغت الأئمة المجتهدين فقوله غير صحيح.

٢- قسم من الأحاديث لها طريقان: واحد منهما صحيح والآخر غير صحيح، فيبلغ بعضَ المجتهدين الحديثُ عن الطريق غير الصحيح فلا يعمل به، ويبلغ المجتهدين الآخرين من الطريق الصحيح فيعملون به. لذلك كان بعض الأئمة يقول:

(قولي في هذه المسألة كذا، وقد رُوِيَ فيها حديث بكذا، فإن كان صحيحاً فهو قولي)[2].

---

(١) الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، تأليف محمد محمد أبو زهو، ص٣٣، الطبعة الأولى، ١٣٧٨-١٩٥٨، مطبعة مصر، القاهرة.

(٢) الحديث والمحدثون، ص٣٠.

٣- يختلف قسم من الأئمة في الحديث الواحد فيراه بعضهم صحيحاً؛ فيعملون به، ويراه الآخرون غير صحيح لوجود قادح في سنده أو متنه فلا يعملون به. ولا عجب في ذلك؛ لأن علم (الجُرح والتعديل) علم واسع، وإن الكلام في (علل الحديث) مما تتفاوت فيه أنظار الأئمة.

٤- هناك من الأئمة من بلغه الحديث وصحَّ عنده، ولكنه لطول العهد به نسيه، ونرى ذلك لدى قسم من علماء السلف والخلف.

٥- يَصل قسم من الأحاديث إلى بعض الأئمة وتصح عنده، لكنه لا يعمل بها؛ لأنه يرى أن دلالتها على الأحكام قد عارضها ما يدل على أنها ليست مرادة. ويمثل لهذا بمعارضة العام بخاص، أو معارضة المطلق بمقيد... إلى غير ذلك.

٦- يبلغ المجتهدَ الحديثُ ويصحُّ عنده، لكنه يرى أنه منسوخ، ويمثل له بحديث:

((أفطر الحاجم والمحجوم))[1].

فقد قال النبي ﷺ هذا الحديث يوم فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة. وقد صح أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم صائم، وذلك في حجة الوداع، سنة عشر من الهجرة، فكان الحديث المتأخر ناسخاً للمتقدم.

وهكذا نرى أن لهؤلاء الأئمة أعذارَهم في عدم أخذهم ببعض الأحاديث الصحيحة.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند، ٣/ ٤٦٥؛ والترمذي، (باب: ما جاء في كراهية الحجامة للصائم)، وقال: حسن صحيح؛ وعبد الرزاق في مصنفه، ٤/ ٢١٠، رقم ٧٥٢٣، وغيرهم.

خاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث، احب أن أورد أهم نتائجه:

١- اتفقت الأمة الإسلامية على أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع. وكما أن القرآن مصدره الوحي، فكذلك السنة النبوية فيما يبلغه النبي ﷺ عن الله تعالى من أحكام. والفرق بين القرآن والسنة أن القرآن أوحاه الله إلى النبي ﷺ باللفظ والمعنى، بينما السنة: الوحي من الله إلى رسول الله بالمعنى.

٢- هناك عدد كثير من الأحكام ثبتت بالسنة وبلغت أحاديث الأحكام نحواً من ٤٥٠٠ حديث.

٣- الأحكام التي وردت في السنة، منها ما جاء موافقاً لأحكام القرآن من غير أن تضيف السنة إليه أمراً جديداً، ومنها ما جاء تبييناً لما ورد في القرآن الكريم، ومنها تأسيس أحكام جديدةٍ لم ترد في القرآن.

٤- أكثر أحاديث النبي ﷺ هي من أحاديث الآحاد فهي الدليل الثاني من أدلة الأحكام، وتوجب العمل.

٥- أحاديث الآحاد في مجال الأحكام هي جزء من الأحكام العملية التي أتفق الأئمة الأربعة على اعتمادها والعمل بها في الأحكام الدستورية.

٦- تتنوع أحكام الإسلام إلى نوعين:

الأول: ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان،

الثاني: أحكام جزئية تتغير من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، ومن حال إلى حال.

٧- السنة التشريعية تنقسم إلى قسمين:

الأول: سنةٌ واجبةُ الإتباع، وتتمثل بما صدر عن النبي ﷺ بصفته رسولاً من رب العالمين.

الثاني: أن السنة قد تكون تشريعاً وقتياً ينتهي العمل به بانتهاء الحاجة التي من أجلها شرع رسول الله ﷺ ذلك التشريع.

٨- ليست كل أقوال النبي وأفعاله تعتبر مصدراً من مصادر التشريع. ذلك أن النبي ﷺ صدرت منه اجتهادات في أمور دنيوية، معتمداً فيها على الخبرة البشرية، فلم تكن هذه طريقاً من طرق الوحي، فلا تكون تلك الاجتهادات من مصادر التشريع.

٩- كل واحد من المذاهب الأربعة وغيرهم من المجتهدين لم يتعمد مخالفة النبي ﷺ في أي أمر كان. وقد نُقِلَ عن كل واحد منهم القول: (إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي). فإذا قال الفقيه قولاً يخالف به حديثاً، فلا بد له من عذر في تركه الحديث.

وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

إبراهيم النعمة

المحتــوى

مقدمة.....٥-٧

السنة النبوية في اللغة والاصطلاح.....٨

السنة النبوية والتشريع.....٩-١٣

عدالـة الصحابة-ما يترتب على القـول بعدالـة الصحابة-بين العدالـة والعصمة.....١٤-٢٧

شبهات حول عدالة الصحابة.....٢٨-٤٣

انفضاض الصحابة إلى التجارة وترك النبيﷺ وحده في خطبة الجمعة-الصحابة والنفاق-الصحابة في الحرب-حديث الحوض وردة الصحابة-تكفير الصحابة.

من لم يأخذ بالسنة.....٤٤-٥١

من لم يأخذ بالسنة قديما-من لم يأخذ بالسنة حديثا-حجج الطاعنين بالسنة-وجوب الأخذ بالسنة-الغرب والسنة النبوية.

رواية الصحابة لأحاديث النبيﷺ.....٥٢-٥٧

منهج الخلفاء الراشدين في قبول الحديث.....٥٨-٦٠

عمر بن الخطاب ورواية الحديث.....٦١-٦٢

الطعن بالإسناد.....٦٣-٦٧

توسع المحدّثين في نقد السند أكثر من نقد المتن.....٦٨-٦٩

المحدّثون لم يقصروا في نقد متن الحديث.....٧٠-٧٨

الخوارج والسنة النبوية.....٧٩-٨٤

الخوارج ليسوا من الصحابة-الخوارج والكذب في الحديث-تعقيب.

المستشرقون والسنة النبوية.....٨٥-٨٩

حول أحاديث صحيحي البخاري ومسلم.....٩٠-٩٦

مسألة الوضع في الحديث النبوي الشريف.....٩٧-١١٣

مقدمة-أقسام الحديث الموضوع-حول عدالة الصحابة-متى بدأ الوضع في الحديث-سؤال وجوابه-المنافقون والكذب على الرسول الكريم-وضع الحديث في عهد عثمانﷺ-الفتن وحركة الوضع-أسباب الوضع في الحديث-التظاهر بالإسلام والبقاء على الكفر-أحاديث القصاص-أحاديث وضعت للتقرب إلى الحكام بما يوافق هواهم-أحاديث من يدَّعون الزهد والتصوف-العصبية للإمام-علامات الوضع في الحديث-علامات الوضع في السند-علامات الوضع في المتن-حكم الوضع-وبعد.

راوية الإسلام المفترى عليه.....١١٤-١٣٤

اسمه وكنيته-إسلامه وحفظه-لماذا كانت روايات أبي هريرة أكثر من غيره-ثناء النبي والصحابة ومن بعدهم عليه-من افتراءات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية على أبي هريرةﷺ-أبو هريرة وأهل الصفّة-أبو هريرة وآل البيت.

الراوية العالمة الفقيهة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.....١٣٥-١٥١

مقدمة-نشأتها وعوامل تكوينها لتكون عالمة-تدوين مرويات السيدة عائشة-عائشة بين المكثرين من رواة الحديث-روايتها في الصحيحين-من روى عنها الحديث-رواية الحديث بين عائشة والخلفاء الراشدين-نقد متن الحديث-الدقة في ألفاظ الحديث-استدراكاتها على الصحابة-كثرة الرواية مع دقة الاستنباط ومعرفة علل الأحكام-عائشة والفتوى-ثناء الصحابة والتابعين عليها-زهدها-قصيدة في مدح السيدة عائشة.

وأخيرا.....١٥٢-١٥٥

السنة النبوية والتشريع.....١٥٦-١٧٠

مقدمة - منزلة السنة – حجية السنة – شبهات ساقطات- بين القرآن والسنة النبوية في التشريع – دلالة السنة على الأحكام.

مكانة السنة من القرآن.....١٧١-١٨٠

١- ما جاء موافقاً لأحكام القرآن الكريم من غير أن تضيف (السنة) أمراً جديداً. ٢- تبيين ما ورد في القرآن الكريم. ٣- الإضافة.

أحاديث الآحاد والتشريع.....١٨١-١٨٦

أحاديث الآحاد والأحكام الدستورية – بين السنة والمذكرة التفسيرية.

السنة التشريعية.....١٨٧-١٩٩

القسم الأول – القسم الثاني – اعتراض وجوابه – هل أقوال النبي ﷺ وأفعاله كلها تعتبر مصدراً للتشريع – بين التشريع والاجتهاد – المجتهدون وعملهم بالحديث.

خاتمة.....٢٠٠-٢٠١

المحتوى.....٢٠٣-٢٠٥